جمهورية العراق
وزارة التخطيط

خطة التنمية الوطنية

٢٠٢٤ - ٢٠٢٨

جمهورية العراق
وزارة التخطيط

خطة التنمية الوطنية

٢٠٢٤ - ٢٠٢٨

آيار ٢٠٢٤

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
قائمة الاشكال	٦
قائمة الاطر	٦
قائمة الجداول	٧
اللجان الخاصة باعداد خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨	٨
كلمة نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير التخطيط	١٣
شكر وعرفان	١٥
المدخل	١٧
اطار كتابة الخطة	١٩
الفصل الأول: الإطار العام لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨	٢٣
١-١: شعار الخطة	٢٥
١-٢: المضي قدماً في عالم مضطرب	٢٥
١-٣: لماذا خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨ ؟	٢٥
١-٤: التحديات	٢٧
١-٥: إفتراضات خطة التنمية الوطنية	٢٧
١-٦: المبادئ والخصائص الأساسية للخطة	٢٧
١-٧: مرتكزات إعداد الخطة	٢٧
١-٧-١: الدستور	٢٧
١-٧-٢: رؤية العراق ٢٠٣٠	٢٧
١-٧-٣: الإستراتيجيات والخطط والسياسات العامة والقطاعية	٢٨
١-٧-٤: المنهاج الوزاري	٢٨
١-٧-٥: المعاهدات والاتفاقيات الدولية المقرة من قبل العراق	٢٨
١-٧-٦: الإبتكار	٢٨
١-٧-٧: الإستثمار في التعاون الدولي	٢٨
١-٨: الأهداف العامة للخطة	٢٩
١-٩ : منهجية إعداد الخطة	٢٩
١-١٠: هيكل تنفيذ الخطة	٣٠
١-١١: مستهدفات الخطة	٣١
١-١٢: الأولويات الوطنية	٣٢
١-١٣: المتغيرات العالمية	٣٣
١-١٤: الأداء التنموي لخطة التنمية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢	٣٤
الفصل الثاني: السكان وقوة العمل	٣٩
٢-١: المؤشرات الديموغرافية	٤١
٢-٢: التحديات الرئيسة	٤٢

٢-٣: الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية	٤٢
٢-٤: الأهداف الرئيسة	٤٢
الفصل الثالث: الإطار الاقتصادي الكلي: النمو والإستثمار	**٤٣**
٣-١: تقديرات خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨	٤٥
٣-٢: السياسات الاقتصادية الكلية	٤٧
٣-٢-١: السياسة المالية	٤٧
٣-٢-٢: السياسة النقدية	٥٠
٣-٢-٣: السياسة التجارية	٥٢
٣-٣ : القطاع الخاص وتحسين بيئة الإستثمار	٥٣
٣-٣-١: المؤشرات الرئيسة	٥٣
٣-٣-٢: البيئة الإستثمارية للقطاع الخاص	٥٤
٣-٣-٣: الإستثمار المؤثر في أهداف التنمية المستدامة	٥٤
٣-٤ : التحديات الرئيسة	٥٦
٣-٥: الأهداف الرئيسة (المُوجِّهة) للقطاع الخاص	٥٦
الفصل الرابع: التنمية البشرية والاجتماعية	**٦١**
٤-١: قطاع التربية والتعليم	٦٣
٤-٢: قطاع الصحة	٦٦
٤-٣: الحماية الاجتماعية	٦٩
٤-٤: الحد من الفقر	٧١
٤-٥: الشباب	٧٢
٤-٦: الدور التنموي للمرأة	٧٥
٤-٧: العمل التطوعي	٧٦
الفصل الخامس: التنمية القطاعية	**٧٩**
٥-١: قطاع الزراعة والموارد المائية	٨١
٥-٢: قطاع النفط والغاز	٨٤
٥-٣: قطاع الكهرباء	٨٧
٥-٤: الصناعة التحويلية والتعدينية	٩١
٥-٥: قطاع النقل والإتصالات والخزن	٩٢
٥-٥-١: قطاع النقل ونشاط الموانئ	٩٢
٥-٥-٢: نشاط النقل البحري	٩٥
٥-٥-٣: نشاط النقل الجوي	٩٥
٥-٥-٤: نشاط نقل الركاب	٩٦
٥-٥-٥: نشاط النقل البري للبضائع بالشاحنات	٩٧
٥-٥-٦: نشاط السكك الحديد	٩٩
٥-٥-٧: نشاط الطرق والجسور	١٠٠

٥-٥-٨: الخـزن ١٠١
٥-٥-٩: نشاط الاتصالات ١٠٢
٥-٦: التحول الرقمي ١٠٣
٥-٧: قطاع المباني والخدمات ١٠٥
٥-٧-١: نشاط السكن ١٠٥
٥-٧-٢: مياه الشرب ١٠٦
٥-٧-٣: الصرف الصحي ١٠٧
٥-٨: الثقافة والسياحة والآثار ١٠٨
٥-٨-١: الثقافة ١٠٨
٥-٨-٢: السياحة ١٠٩
٥-٨-٣: الآثار ١٠٩
الفصل السادس: التنمية المكانية والريفية ١١١
٦-١: المؤشرات الرئيسة ١١٣
٦-١-١: فجوات التنمية المكانية ١١٣
٦-١-٢: فجوة الأداء التنموي ١١٤
٦-١-٣: مؤشرات المناطق الريفية ١١٤
٦-١-٤: مؤشر التقسيمات الإدارية ١١٦
٦-٢: التحديات الرئيسة ١١٦
٦-٣: الأهداف الرئيسة ١١٧
الفصل السابع: الإستدامة البيئية والتغيرات المناخية ١٢١
٧-١: المؤشرات الرئيسة ١٢٣
٧-٢: التحديات الرئيسة ١٢٤
٧-٣: الأهداف الرئيسة ١٢٤
الفصل الثامن: برمجة الفعل التنموي ١٢٧
البرنامج الأول: تعزيز الإستثمار في رأس المال البشري وبناء المجتمع ١٢٩
البرنامج الثاني: الإصلاح الاقتصادي والإداري ١٣٨
البرنامج الثالث: الإستثمار في مشاريع البنى التحتية ذات الإرتباط المباشر بالقطاعات الاقتصادية الرئيسة بالتركيز على (الزراعة والصناعة والسياحة) ١٤٤
البرنامج الرابع: التنوع الاقتصادي القائم على التوجه نحو الصناعات ذات الميزة التنافسية في الاقتصاد من خلال ترابطات مشاريع (سلاسل القيمة) ١٥١
البرنامج الخامس: المشاريع الكبرى ذات البعد الإستراتيجي في تعزيز الترابطات القطاعية والمكانية والعلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية ١٥٥
الفصل التاسع: إدارة المخاطر وإطار المتابعة والتقييم ١٥٧
٩-١: إدارة المخاطر وإجراءات المواجهة ١٥٩
٩-٢: الاطار المؤسسي لمنظومة المتابعة والتقييم ١٦٤

قائمة الاشكال

عنوان الشكل	الصفحة
شكل (١): التشاركية وأنموذج التخطيط الجديد	٢٩
شكل (٢): هيكل تنفيذ الخطة	٣٠
شكل (٣): برمجة الفعل التنموي	٣٠
شكل (٤): مستهدفات الخطة	٣١
شكل (٥): التوجهات العالمية وتحدياتها بالنسبة لخطة التنمية الوطنية	٣٤
شكل (٦): حجم سكان العراق للمدة ٢٠٢٣-٢٠٣٠	٤١
شكل (٧): تقديرات الإيرادات النفطية ٢٠٢٤-٢٠٢٨	٤٥
شكل (٨): تصنيف فرص الإستثمار IOAs وتأثيرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	٥٥
شكل (٩): الهرم السكاني في العراق ٢٠٢٣	٧٣
شكل (١٠): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٨١
شكل (١١): تطور الاحمال المتوقعة من الطاقة الكهربائية للمدة ٢٠٢٤-٢٠٢٨	٨٨
شكل (١٢): نسبة الضائعات (الفنية وغير الفنية) للمدة (٢٠٢٤ - ٢٠٢٨)	٩٠
شكل (١٣): نسبة الطاقة المقروءة إلى الطاقة المستهلكة الفعلية للمدة (٢٠٢٤ – ٢٠٢٨)	٩٠
شكل (١٤): الفجوات المكانية للتنمية	١١٣
شكل (١٥): إطار العمل المصمم لعمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨	١٦٥
شكل (١٦): خطوات تأسيس منظومة المتابعة وتقييم خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨	١٦٦
شكل (١٧): هيكلية منظومة المتابعة والتقييم وقياس أثر الخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨	١٦٨

قائمة الأطر

عنوان الإطار	الصفحة
إطار (١): ميناء الفاو الكبير	٩٤
إطار (٢): طريق التنمية	٩٨
إطار (٣): الطريق الصحراوي في غرب العراق	١١٨

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
جدول (١): الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو المستهدفة بالأسعار الثابتة للسنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٨ (مليار دينار)	٤٦
جدول (٢): متوسط نصيب الفرد خلال سنوات الخطة (٢٠٢٤- ٢٠٢٨)	٤٧
جدول (٣): تقديرات الإيرادات النفطية بالدولار والدينار خلال سنوات الخطة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨	٤٨
جدول (٤): تقديرات الإيرادات غير النفطية للمدة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨ (ترليون دينار)	٤٨
جدول (٥): الإيرادات النفطية وغير النفطية وإجمالي الإيرادات خلال مدة الخطة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨	٤٩
جدول (٦): تطور الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة ونسبة مساهمة القطاع الخاص خلال المدة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢(ترليون دينار)	٥٤
جدول (٧): الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موزّعة على وفق القطاعات الفرعية، إستناداً إلى أولويات خطة التنمية الوطنية (٢٠٢٤- ٢٠٢٨)	٥٧
جدول (٨): نسب الفقر بحسب المحافظات لعام (٢٠١٨)	٧١
جدول (٩): تطور المؤشرات الديموغرافية لسكان العراق للمدة من (٢٠١٨-٢٠٢٨)	٧٣
جدول (١٠): المساحات المزروعة وإيرادات نهري دجلة والفرات للسنوات (٢٠١٨ – ٢٠٢٢)	٨١
جدول (١١): مؤشرات الأداء المستهدفة لوزارة الموارد المائية (٢٠٢٤-٢٠٢٨)	٨٣
جدول (١٢): مؤشرات الأداء المستهدفة لوزارة الزراعة (٢٠٢٤-٢٠٢٨)	٨٣
جدول (١٣): مستهدفات الأداء لنشاط النفط والغاز (٢٠٢٤-٢٠٢٨)	٨٧
جدول (١٤): أطوال الخطوط ومقدار السعات التصميمية لمحطات التحويل (المضافة) في شبكات نقل الطاقة الكهربائية للمدة (٢٠٢٤-٢٠٢٨)	٨٩
جدول (١٥): نسبة الجباية من مبلغ الطاقة المقروءة للمدة (٢٠٢٤ - ٢٠٢٨)	٩٠
جدول (١٦): مؤشرات بوابة أور	١٠٤
جدول (١٧): مؤشرات تغطية الخدمات لبعض المحافظات بحسب مسح التنمية الريفية (٪)	١١٥
جدول (١٨): إدارة المخاطر وإجراءات المواجهة	١٦٠
جدول (١٩): نموذج مقترح لمصفوفة قياس الأداء على مستوى الأهداف والبرامج لقطاع التربية والتعليم لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨	١٦٩

ت	اللجنة العليا لاعداد خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨
١	أ.د.محمد علي تميم / نائب رئيس مجلس الوزراء/ وزير التخطيط / رئيساً
٢	د. ماهر حماد جوهان/ وكيل الوزارة للشؤون الفنية وكالة /عضواً
٣	د. أزهار حسين صالح / وكيل الوزارة للشؤون الادارية وكالة / عضواً
٤	السيد محمد جابر محمد /محافظ بغداد السابق / عضواً
٥	السيد اسعد عبد الامير العيداني / محافظ البصرة / عضواً
٦	السيد نجم عبدالله الجبوري /محافظ نينوى السابق/ عضواً
٧	د. عمار حمد خلف / نائب محافظ البنك المركزي/ عضواً
٨	السيد آيوب صباح اسعد /ممثل وزارة التخطيط / اقليم كردستان/ عضواً
٩	السيد نزار قحطان حسن / وكيل وزارة الكهرباء/ عضواً
١٠	د. خميس حسين علي السعد / وكيل وزارة الصحة/ عضواً
١١	السيد متين الجادرجي /وكيل وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة/ عضواً
١٢	السيد احمد عبد الجبارعلي الكريم / وكيل وزارة الصناعة والمعادن/ عضواً
١٣	د. مهدي سهر الجبوري /وكيل وزارة الزراعة/ عضواً
١٤	السيد علاء عبود السكيني / وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ عضواً
١٥	د. اسعد غني جهاد /ع - وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ عضواً
١٦	أ.د فلاح محمود القيسي / وكيل وزارة التربية سابقاً / مدير عام تربية بغداد الكرخ/ عضواً
١٧	د. حازم راضي لفته / وكيل وزارة النقل/ عضواً
١٨	النائب المهندس محمد كريم البلداوي /ممثل عن لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية البرلمانية في مجلس النواب/ عضواً
١٩	الطيار كريم محمود عبد الامير الاسدي / لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية في مجلس النواب/ عضواً
٢٠	د. عبد الحسين العنبكي /هيئة المستشارين في مجلس الوزراء/ عضواً
٢١	د . صباح جندي منصور / مدير عام السياسات الاقتصادية والمالية / وزارة التخطيط / عضواً
٢٢	السيد علي مكي خليل / مدير عام دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي في الامانة العامة لمجلس الوزراء/ عضواً
٢٣	السيد عادل عكاب حسين / رئيس اتحاد الصناعات العراقي/ عضواً
٢٤	د. رائد نزار جمال / اتحاد الغرف التجارية العراقية/ عضواً
٢٥	السيدة سوزان محمد جواد / مكتب الوزير/ وزارة التخطيط / مقرراً
٢٦	السيدة وفاء رشيد سعيد / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط مقرراً

ت	اللجنة الفنية لاعداد خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨
١	د. ماهر حماد جوهان/ وكيل الوزارة للشؤون الفنية وكالة / رئيساً
٢	د. أزهار حسين صالح / وكيل الوزارة للشؤون الادارية وكالة / عضواً
٣	د .ضياء عواد كاظم / رئيس هيأة الاحصاء ونظم المعلومات/ عضواً
٤	د . صباح جندي منصور/ مدير عام السياسات الاقتصادية والمالية / وزارة التخطيط/ عضواً
٥	د. محمد محسن السيد / مدير عام دائرة التنمية الاقليمية والمحلية / عضواً
٦	السيد باسم ضاري محمود/ مدير عام دائرة تخطيط القطاعات/ عضواً
٧	د. مها عبد الكريم حمود/ مدير عام دائرة التنمية البشرية/ عضواً
٨	السيد عادل عبد زيد عبيد/ مدير عام دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية/ عضواً
٩	د. ساهرعبد الكاظم مهدي / مدير عام دائرة التعاون الدولي/ عضواً
١٠	د .هناء إسماعيل ابراهيم /مدير عام الدائرة القانونية/ عضواً
١١	د. فؤاد فليح حسن / مدير عام نظم المعلومات الجغرافية /هيأة الاحصاء ونظم المعلومات/ عضواً
١٢	السيد ثامر عواد محسن / مدير عام دائرة العقود الحكومية/ عضواً
١٣	السيد عباس عبد الكاظم محمد/ مدير عام دائرة تكنولوجيا المعلومات /هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ عضواً
١٤	السيد قصي عبد الفتاح رؤوف/ مدير عام دائرة الشؤون الفنية /هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ عضواً
١٥	أ. د. حسن لطيف كاظم / رئيس جامعة الفرات الاوسط / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / عضواً
١٦	أ. د. عماد عبد اللطيف سالم /خبير/ كلية الفارابي الجامعة/ عضواً
١٧	أ .د. وفاء جعفر المهداوي/ خبير/ كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية/ عضواً
١٨	أ. د . كامل كاظم بشير الكناني/ خبير/ كلية المنصور الجامعة/ عضواً
١٩	أ. د . عدنان ياسين مصطفى / خبير/ كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد/ عضواً
٢٠	أ. د. قصي عبود الجابري/ خبير/ كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية/ عضواً
٢١	د. علاء الدين جعفر/ خبير/ عضواً
٢٢	السيد قصي ابراهيم خليل / استشاري / عضواً
٢٣	د. أحمد محمد حسن/ رئيس فريق الخبراء / مكتب الوكيل الفني/ عضواً
٢٤	السيدة وفاء رشيد سعيد / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية / وزارة التخطيط /مقرراً
٢٥	السيد عامر سعدي صبري / مكتب السيد الوكيل الفني/ وزارة التخطيط / مقرراً
٢٦	السيد يوسف فوزي علي / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط / مقرراً

ت	لجنة السياسات الاقتصادية الكلية
١	د . صباح جندي منصور/ وزارة التخطيط/ مدير عام السياسات الاقتصادية والمالية / رئيساً
٢	السيدة ناجحة عباس علي/ معاون مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية/ عضواً
٣	السيدة ولاء حكمت سلمان / مدير عام الاحصاء والابحاث / البنك المركزي العراقي/ عضواً
٤	أ.د. عماد عبد اللطيف سالم /خبير/ كلية الفارابي الجامعة/ عضواً
٥	د. علاء الدين جعفر/ خبير/ عضواً
٦	أ.د. قصي عبود الجابري/ خبير/ كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية/ عضواً
٧	السيد قصي ابراهيم خليل / استشاري / عضواً
٨	السيد علي هادي جودة العكيلي / المستشار الاقتصادي لغرفة تجارة بغداد/ عضواً
٩	د. زياد طارق حسين /هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ عضواً
١٠	د. محمد خضر ياسين / هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ عضواً

١١	د. محمد شهاب احمد / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضو آ
١٢	السيد اياد جابر مظلوم دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٣	د. منتهى زهير محسن دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٤	د. سلام هامل بريغش دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٥	السيد خالد عواد صالح/ دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط/ مقرراً
١٦	السيد فاطمة محسن محمد / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط/ مقرراً

ت	لجنة السكان والتغير الديمغرافي
١	د .ضياء عواد كاظم / رئيس هيأة الاحصاء ونظم المعلومات/ وزارة التخطيط / رئيساً
٢	السيد قصي عبد الفتاح رؤوف/ مدير عام دائرة الشؤون الفنية /هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ عضواً
٣	د. نصر شامل سلمان / مدير المركز الوطني للدراسات السكانية/ عضواً
٤	د. رغد عبد الرضا / وزارة الصحة/ عضواً
٥	السيدة بشرى عبد القادر / هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ وزارة التخطيط / عضواً
٦	السيد صلاح مهدي عزيز/ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ عضواً
٧	الست عقود حسين سلمان / مستشار وطني/ عضواً
٨	السيدة ديان حميد مجيد / دائرة التنمية البشرية/ وزارة التخطيط / عضواً
٩	د. امجد حامد جلوب / دائرة التنمية البشرية/ وزارة التخطيط / عضواً
١٠	الانسة سحر عبد الكريم هادي / السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط / عضواً
١١	السيدة سهاد صادق إبراهيم/ هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ وزارة التخطيط / مقرراً

ت	لجنة تقديرات الايرادات المالية
١	السيد عادل عبد زيد عبيد/ مدير عام دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية / وزارة التخطيط / رئيساً
٢	السيدة ولاء حكمت سلمان / مدير عام الاحصاء والابحاث / البنك المركزي العراقي/ عضواً
٣	السيد محمد موسى جواد/ مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة النفط/ عضواً
٤	السيدة ناجحة عباس علي/ معاون مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية/ عضواً
٥	د. زياد طارق حسين /هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ وزارة التخطيط / عضواً
٦	د. محمد خضر ياسين / هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ وزارة التخطيط /عضواً
٧	السيدة وفاء رشيد سعيد / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٨	د. سلام هامل بريغش/ دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٩	السيدة هديل فاضل شاكر/ دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٠	السيد حيدر عدنان عبد العزيز / دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية/ وزارة التخطيط/ مقرراً
١١	الانسة نجاح محسن فرحان / دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية/ وزارة التخطيط/ مقرراً

ت	لجنة تحسين رأس المال البشري والتخفيف من الفقر
١	د. مها عبد الكريم حمود/ مدير عام دائرة التنمية البشرية/ رئيساً
٢	أ.د. وفاء جعفر المهداوي/ خبير/ كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية/ عضواً
٣	أ.د. عدنان ياسين مصطفى / خبير/ كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد/ عضواً
٤	د. محمد هاشم محمود/ طبيب اسنان اقدم / وزارة الصحة/ عضواً
٥	السيد عمار رافع سلمان / وزارة التربية /محو الامية/ عضواً
٦	السيد فؤاد احمد محسن / وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ عضواً
٧	السيد بشير جميل خليل / وزارة التربية /التخطيط التربوي/ عضواً
٨	السيدة ايناس زكي هادي / وزارة التعليم العالي / مدير قسم التطوير والتنمية البشرية/ عضواً
٩	أ.م.د رياض جاسب مهاوي / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ عضواً
١٠	السيد محمد عبد الحسين غناوي / وزارة الشباب والرياضة/ عضواً
١١	الانسة ناهدة احمد عبد الجبار / دائرة التنمية البشرية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٢	السيدة علياء إسماعيل عبيد / دائرة التنمية البشرية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٣	السيد عادل كريم جابر/ دائرة التنمية البشرية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٤	السيد عدنان محمود إبراهيم / الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٥	السيدة سحر فيض الله محمد/ دائرة التنمية البشرية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٦	السيدة اسيل فخري محمد / السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٧	السيدة سماح قيس محمد/ دائرة التنمية البشرية/ وزارة التخطيط/ مقرراً

ت	لجنة البناء والتشييد والخدمات
١	السيد أحمد جمال محمود / معاون مدير عام دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/رئيساً
٢	السيدة عائدة إسماعيل عبيد /دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٣	السيد مازن ضياء نوري /دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٤	السيدة وداد فؤاد محمد / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٥	السيدة فرح نبيل شاكر / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٦	الانسة رسل محمد علي / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٧	عدي ايوب مهدي / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٨	اية حكمت علي / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٩	احمد وليد احمد / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٠	السيدة نادية الوليد عبد المجيد / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً

١١	الانسة أغادير فاضل حمزة / هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٢	السيدة هجران كاظم حنون / وزارة الأعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة/ عضواً
١٣	السيد خالد زغيتون جلوب / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ عضواً
١٤	السيد ابي شوكت حميد / وزارة التربية/ عضواً
١٥	السيد مصطفى جمال محمود / وزارة الثقافة/ عضواً
١٦	السيدة عشتار منصورعبد / أمانة بغداد/ عضواً
١٧	السيد أياد حسين جاسم / مسؤول شعبة التخطيط / هيئة السياحة/ عضواً
١٨	السيد وليد خالد فدعوس / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ مقرراً

ت	لجنة الزراعة والموارد المائية
١	السيدة لمياء عبد الرضا جابر/ معاون مدير عام دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/رئيساً
٢	السيد محمد عماد حسن / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٣	د. طارق إرحيم سعد / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٤	السيد احمد عراك شلال / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٥	السيدة ميسون عبد الجواد / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٦	السيد أثير محمد ناجي / هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٧	السيد علي غالي نعيمة/ وزارة الزراعة/ عضواً
٨	السيد حسام محمد عبدالله / الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية/ عضواً
٩	السيد عمر تركي صالح / وزارة الموارد المائية/ عضواً
١٠	السيد يوسف فوزي علي / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١١	السيدة دينا مكي ابراهيم / وزارة الموارد المائية/ عضواً
١٢	السيد سنان فخري مهدي / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ مقرراً

ت	لجنة الطاقة (النفط والكهرباء)
١	السيدة لمياء عبد الرضا جابر/ معاون مدير عام دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/رئيساً
٢	السيد عماد شاكر شحاذة دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٣	السيد مهدي سعيد مهدي دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٤	السيد احمد نوري كوكز دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٥	السيدة لهيب جليل عبود / هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٦	السيدة حنان ناجي سريان / وزارة النفط/ عضواً
٧	السيد زيد عبد الفتاح عبد الرحمن/ وزارة الكهرباء/ عضواً
٨	السيد مثنى احمد هلال دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ مقرراً

ت	لجنة الصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا النفط)
١	السيد باسم ضاري محمود / مدير عام دائرة تخطيط القطاعات / وزارة التخطيط / رئيساً
٢	السيد عماد شاكر شحاذة دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٣	السيد حسين حميد خلف/ هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٤	السيدة سمية محمد عبد العزيز/ وزارة الصناعة والمعادن/ عضواً
٥	السيدة هبة خليل ابراهيم / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ مقرراً

ت	لجنة النقل والاتصالات
١	السيد باسم ضاري محمود / مدير عام دائرة تخطيط القطاعات / وزارة التخطيط / رئيساً
٢	السيد يحيى فائق عبد الكريم / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٣	السيد محمد عباس حسن / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٤	السيد عدي عبد عون / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٥	السيدة طيبة محمد مهدي / دائرة تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط/ عضواً
٦	السيد علاء مجيد علي / دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٧	السيدة هناء مجبل نجم / هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٨	د. حسان حامد عكال / مكتب الوكيل الفني/ وزارة التخطيط/ عضواً
٩	السيدة سهيلة عبد العظيم شكر / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٠	السيدة زينب حمدان محسن / وزارة النقل/ عضواً
١١	السيد يوسف زهير منصور / وزارة الاتصالات/ عضواً
١٢	السيد باسم نعيم العكيلي / وزارة التجارة/ عضواً
١٣	السيد ماهر ابراهيم وهيب/ وزارة الأعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة/ عضواً
١٤	السيد نصير سالم جعفر / وزارة النقل / الشركة لادارة المطارات والملاحة الجوية/ عضواً

ت	لجنة التنمية المكانية والريفية
١	د. محمد محسن السيد / مدير عام دائرة التنمية الاقليمية والمحلية / وزارة التخطيط/ رئيساً
٢	السيدة منى نوري يونس / وزارة الأعمار والإسكان والبلديات والأشغال/ عضواً
٣	السيد علي كتيب / مدير عام إدارة الأراضي الزراعية/ / وزارة الزراعة عضواً
٤	السيدة هدى الحسني / مدير عام دائرة التصاميم/ أمانة بغداد عضواً
٥	أ.د. كامل كاظم بشير الكناني / خبير/ كلية المنصور الجامعة/ عضواً
٦	د. جمال باقر مطلك / مركز التخطيط الحضري الإقليمي/ عضواً
٧	د. علي حسين حسون العذاري / استشاري متقاعد/ عضواً
٨	د. سوسن جبار إبراهيم/ معاون مديردائرة التنمية الاقليمية والمحلية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٩	الانسة فاتن سعد الله عبد الجبار/ دائرة التنمية الاقليمية والمحلية / وزارة التخطيط/ عضواً
١٠	السيد جبار جمعة لعيبي / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية / وزارة التخطيط/ عضواً
١١	السيد عمار عبد العظيم شكر / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية / وزارة التخطيط/ عضواً
١٢	السيد قيصر اسماعيل جبير / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية / وزارة التخطيط/ عضواً
١٣	د. هيبت رحيم خليوي / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية / وزارة التخطيط/ عضواً
١٤	السيدة رؤى علي كاظم / الدائرة الادارية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٥	السيدة نضال جاسم سيد / هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ وزارة التخطيط/ عضواً

١٦	السيدة سها محمد نوري / وزارة الصناعة/ عضواً
١٧	د. فضاء معروف محمود / وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة/ عضواً
١٨	السيدة تمارا إبراهيم طه / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية / وزارة التخطيط/ مقررا

ت	لجنة الاستدامة البيئية والتصدي للتغيير المناخي
١	د. محمد محسن السيد / مدير عام دائرة التنمية الاقليمية والمحلية / رئيساً
٢	السيد ثائر حسين محمد / مدير عام الهيئة العامة للأنواء والرصد الزلزالي في وزارة النقل/ عضواً
٣	د. وحدة شكر الحنكاوي / الجامعة التكنولوجيا/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ عضواً
٤	السيدة بان علي عبود / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٥	السيدة اسيل عادل فتاح / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٦	السيدة لبنى عبد الكريم ظاهر / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٧	السيدة زينب علي حسين / هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٨	السيد سامي علي أبو كطيف / هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٩	السيدة هناء صلاح احمد / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٠	الانسة ذكرى عبد الكريم هادي / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١١	السيد حاتم حميد حسين / مديير عام المركز الوطني/ وزارة الموارد المائية/ عضواً
١٢	السيد يوسف مؤيد يوسف / مدير في وزارة البيئة/ عضواً
١٣	السيد ريا محمد كاظم / مدير قسم التكيف في وزارة البيئة/ عضواً
١٤	السيدة أسماء فؤاد إبراهيم / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية/ وزارة التخطيط/ مقرراً

ت	لجنة الحوكمة والتحول الرقمي
١	د. أزهار حسين صالح / السيدة الوكيل الاداري للوزارة/ رئيساً
٢	السيد عباس عبد الكاظم محمد/ مدير عام دائرة تكنولوجيا المعلومات /هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية /عضواً
٣	السيد كمال محمد حسين / الدائرة الادارية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٤	السيد فاروق حاتم حمد/ دائرة تكنولوجيا المعلومات /هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ وزارة التخطيط
٥	السيد محمد منير عبد الرحمن / الدائرة الادارية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٦	السيد عادل يوسف حسين /الدائرة الادارية والمالية/ وزارة التخطيط/ عضواً
٧	السيد سامر مزهر كاظم / وزارة الصحة/ عضواً
٨	السيد علي خليل مراد / وزارة التعليم العالي/ عضواً
٩	الانسة ريم طلال عبد الحميد / مهندس اقدم / وزارة العدل/ عضواً
١٠	السيد بسيم خلف شرهان / وزارة الاتصالات/ عضواً
١١	السيد كرارمحمد عبد الرضا / مهندس / جهاز المخابرات الوطني/ عضواً
١٢	ايهاب حسن عبد الرحمن / مدير مديرية تكنولوجيا المعلومات/ جهاز المخابرات الوطني/ عضواً
١٣	السيد عمار مظهر صادق سبع / مدير دائرة مركز البيانات الوطني الامانة العامة لمجلس الوزراء/ عضواً
١٤	السيد ثامر جعفر عباس / مدير مديرية النظم المعلوماتية/ وزارة الداخلية/ عضواً
١٥	السيد حمزة عدنان داوود / دائرة تكنولوجيا المعلومات /هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٦	السيدة انوار فريد لازم / دائرة تكنولوجيا المعلومات /هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ وزارة التخطيط/ عضواً
١٧	السيدة ملاك شوقي عبدالله /مكتب الوكيل الاداري/ وزارة التخطيط / عضواً و مقرراً

ت	فريق الاسناد للجان الفرعية والقطاعية المكلفة باعداد خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨
١	السيد احمد خليل ابراهيم / مدير عام الدائرة الادارية والمالية / وزارة التخطيط
٢	السيد اسامة علي حمود / مدير مكتب السيد وزير/ وزارة التخطيط
٣	السيد عبد الزهرة وحيد / مدير قسم الاعلام والاتصال الحكومي/ مكتب الوزير/ وزارة التخطيط
٤	السيد حسين عماد علي كشكول / رئيس فريق التخطيط الاستراتيجي في خلية ادارة الاصلاح / مكتب رئيس مجلس الوزراء .
٥	د. عمار جعفر مهدي /دائرة السياسات الاقتنصادية والمالية/ وزارة التخطيط
٦	الانسة ثريا رشيد فرج / دائرة السياسات الاقتنصادية والمالية/ وزارة التخطيط
٧	السيدة اسراء عباس حميد / دائرة التعاون الدولي/ وزارة التخطيط
٨	السيدة سهير فاضل عباس / الدائرة الادارية والمالية/ وزارة التخطيط
٩	السيدة نور عبد الزهرة / تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط
١٠	الانسة براء علي كريم / تخطيط القطاعات/ وزارة التخطيط
١١	السيد محمد صلاح حسون / مكتب الوزير/ وزارة التخطيط
١٢	السيد محمد حسن سبع / مكتب الوزير/ وزارة التخطيط
١٣	الانسة بثينة محمد كريم / مكتب الوكيل الفني/ وزارة التخطيط
١٤	السيد فريد فائز عبد الامير/ مكتب الوكيل الفني/ وزارة التخطيط
١٥	السيد علي حسين جري دائرة تخطيط القطاعات / وزارة التخطيط
١٦	الانسة سراب فيصل أحمد / دائرة تخطيط القطاعات / وزارة التخطيط
١٧	السيد علي طالب عبدالله / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية/ وزارة التخطيط
١٨	السيدة ملاك شوقي عبدالله / مكتب الوكيل الاداري/ وزارة التخطيط

كلمة نائب رئيس مجلس الوزراء _ وزير التخطيط

يسير العراق بخطوات راسخة في الطريق التنموي السليم، على الرغم من الظروف التي أخرجت التنمية عن مساراتها الأساسية، فثمة الكثير من التحديات الصعبة التي واجهها البلد خلال العقدين الماضيين، لا سيما التدهور الأمني والحرب ضد الإرهاب، أدّت إلى حصول خلل بنيوي واضح في مفاصل الإقتصاد، كان من تداعياتها، تعمّق وتجذّر الأحادية، والريعية الاقتصادية، ولعلّ هذه الحالة أدّت إلى حصول إنكشاف اقتصادي، جاء نتيجة غياب، أو قلة التنوع وإستحواذ النفط على المساحة الأكبر في موارد الموازنة، وتشكيل الناتج المحلي الإجمالي.

ولقد حرصت وزارة التخطيط على مدى السنوات الماضية، على وضع المزيد من الخطط والسياسات التنموية، التي أرادت من خلالها النهوض بمستوى الأداء التنموي، ولعل من أهمها خطط التنمية الخمسية الثلاث (٢٠١٠-٢٠١٤) (٢٠١٣-٢٠١٧) (٢٠١٨-٢٠٢٢)، وأسهمت تلك الخطط بشكل أو بآخر في رسم مسارات وتحقيق جملة من الأهداف في ظل ظروف صعبة ومعقدة.

وتأتي اليوم خطة التنمية الوطنية (٢٠٢٤-٢٠٢٨)، لتضع مسار تنموي يستند إلى رؤية تعتمد على إستخدام الإمكانات المتاحة للدولة والقطاع الخاص وإكتساب المعرفة في تطورها التقني والعلمي، وبناء نظام إقتصاد السوق الإجتماعي، مع تبني سياسات الإصلاح الإداري، وتعزيز مسارات التعاون الدولي، وكل ذلك يأتي بالإرتكاز على رؤية العراق ٢٠٣٠، والإستراتيجيات والخطط والسياسات العامة والقطاعية، فضلاً عن المنهاج الوزاري والمعاهدات والإتفاقيات الدولية.

وإذ تبدأ هذه الخطة، أولى صفحاتها، فأن أملاً يحدونا في أن تحقق الأهداف التي جاءت بها ومن أجلها، في ضوء إطارها العام الذي ركّز على برمجة الفعل التنموي بوسائل مبتكرة في إدارة عملية التنمية للمضي قدماً في تحقيق ما نصبو اليه، وفق منهجية التكامل والأولويات، والأخذ بنظر الإعتبار أثر المتغيرات الدولية، في وقت يشهد العالم الكثير من الأحداث والإضطرابات، حروباً وصراعات، يمكن أن تلقي بظلالها على المشهد العراقي، مع نمو سكاني بات يشكل قلقاً في الكثير من المفاصل ذات الصلة بحياة الإنسان.

لذلك صار من المؤكد لدى فريق كتابة الخطة ان الإبتكار هو الحل، عبر توفير الدفعات القوية في إطار برامج رئيسة ينبغي إعتمادها لإستيعاب مراحل التحول بسرعة لضمان التواصل والقدرة على بناء المحفزات للنمو المستدام مع تقليل الكلف الاجتماعية الناجمة عن عملية التنمية برمتها.

ومما لاشك فيه ان ثمة تحديات ستبقى شاخصة في طريق خطة التنمية، لم تغب عن عناية المعنيين ، فعملوا على وضع المعالجات والحلول الناجعة والممكنة لكل واحد منها، وفقا للمبادئ الأساسية التي إستندت إليها الخطة، وفي مقدمة تلك المبادئ، المواطنة، وإنفاذ القانون لتحقيق العدالة، واللإمركزية والإستدامة، والتمكين وتكافؤ الفرص.

آملين ان يشهد العراق خلال المرحلة المقبلة، نمواً اقتصادياً، وحراكاً تنموياً، يُفضي إلى نتائج طيبة، تتواءم ورأس المال البشري، وما تتوافر عليه من إمكانات وتنوع اقتصادي، يمكن ان يغير الكثير من تفاصيل الواقع العراقي، لينعم الإنسان في نهاية المطاف بحياة هانئة.

أ.د. محـمد علـي تميـم
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير التخطيط
رئيس اللجنة العليا لإعداد الخطة
بغداد/ آيار/ ٢٠٢٤

شكر وعرفان ...

بعد قرابة أكثر من عام ونصف من العمل المكثف والمنهجي أنجزت هذه الوثيقة الإستراتيجية الوطنية بمشاركة فاعلة وجادة من الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات وممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والخبراء الأكاديميين وبإدارة وتوجيه من وزارة التخطيط وجهود مضنية للمتغيرات في الداخل والخارج لتصل الى هذا النموذج.

ولأجل كل ما سبق من العمل يتوجب علينا إبداء الشكر والعرفان لكل من ساهم وشارك في إعداد هذه الوثيقة وفي مقدمتهم وزير التخطيط الأستاذ الدكتور محمد علي تميم رئيس اللجنة العليا لإعداد الخطة للتوجيهات السديدة والمرونة التي منحها للجنة الفنية والفرق القطاعية مما كان لها الأثر البالغ لإنجاز الخطة وبالمستوى الذي هي عليه الآن.

الشكر والتقدير موصول لدولة رئيس مجلس الوزراء لدعمه المتواصل ورعايته لمراحل انجاز الخطة بداية ونهاية ومخرج ولفريق المستشارين العاملين في مكتبه والأمانة العامة لمجلس الوزراء والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات وممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والخبراء من الأكاديميين والسادة ممثلي الإتحادات والنقابات المهنية وإلى ممثليهم في لجان إعداد الخطة لتعاونهم الفعال والمثمر طيلة فترة إعداد الخطة.

كما تقدم الوزارة الشكر الجزيل لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) ونخص بالذكر مديرة قسمي الحوكمة والتنوع الإقتصادي الآنسة (مهاب مدني عبد القادر) ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لشراكته في إخراج هذه الوثيقة، كما لا يفوتنا أن نقدر الجهود المبذولة من قبل الخبراء الوطنيين الإسهاماتهم العلمية والمتميزة ودورهم الفاعل ، ونخص منهم فريق الصياغة (أ.د. عماد عبد اللطيف سالم ، أ.د. حسن لطيف كاظم والاساتذة الافاضل أ.د. عدنان ياسين مصطفى، أ.د. وفاء جعفر المهداوي، أ.د. كامل بشير الكناني، أ.د. قصي عبود الجابري، د. علاء الدين جعفر الاستاذ قصي ابراهيم خليل) والخبراء الدوليين (د. عاطف الشبراوي ابراهيم، د. مولودي بن محمد).

كما تقدم الوزارة وافر اعتزازها وتقديرها للجهود المبذولة من قبل رؤساء وأعضاء اللجان الفنية والتحضيرية والقطاعية للخطة وكافة منتسبي الوزارة الذين ساهموا بشكل أو بآخر خلال مراحل إعداد الخطة والشكر موصول لمقررية اللجنة العليا والفنية والتحضيرية في دائرة السياسات الاقتصادية والمالية.

نأمل أن تكون هذه الوثيقة برنامجاً تنموياً شاملاً ومترابطاً، استكمالاً لمسار تحقيق رؤية العراق ٢٠٣٠ لتعزيز التخطيط التنموي على المستويات القطاعية والمحلية والإقليمية والوطنية لتحقيق التنمية المستدامة.

والله ولي التوفيق

د.ماهر حماد جوهان
وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية
رئيس اللجنة الفنية لإعداد الخطة
بغداد/ آيار/ ٢٠٢٤

المدخل :

يعد التخطيط التنموي من أهم الأدوات التي تعتمدها الدول لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الشامل لمواطنيها. وفي هذا السياق، تأتي خطة التنمية الوطنية في العراق ٢٠٢٤-٢٠٢٨ لتمثل إطاراً تنموياً يهدف إلى توجيه الجهود والموارد نحو تحقيق أهداف محددة وطموحة. وتتميز هذه الخطة بنهج جديد يعتمد على برمجة الفعل التنموي، حيث يتم إختصار الجهود التنموية وتجميعها في برامج محددة تسهل عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم. بهدف تحسين كفاءة عمليات التنمية وتعزيز الشفافية والمساءلة. ومن خلال إعتماد برمجة العمل التنموي، سيتمكن العراق من تحليل البيانات بشكل أكثر دقة وإتخاذ القرارات بناء على معلومات موثوقة، مما يسهم في تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

تمثل خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨ فرصة مهمة لتحقيق نهضة اقتصادية طال إنتظارها نخبوياً وشعبياً، لأسباب عديدة، كان من بينها الأوضاع غير المؤاتية التي كانت تحول دون تنفيذ عملية تنمية شاملة ومستدامة. ويبدو العراق في هذه السنوات وكأنّهُ في مفترق طرق نتيجة الإنشغال الجدي بإحداث التنمية، وتبني مقاربات جديدة في ظل حكومة داعمة للمبادرات التنموية، وفي مقدمتها طريق التنمية والمدن الجديدة وتعزيز آليات الحوكمة وغيرها.

لقد عملت وزارة التخطيط على إعداد هذه الخطة على وفق نهج تشاركي تم فيه تمثيل أغلب أصحاب المصلحة، في مراحل إعداد الخطة، وفي إثراء الحوار بشأن متضمناتها منذ إنجاز المسودة الأولى، فتم عرضها على مختلف الفعاليات الحكومية والأكاديمية والخبراء المحليين والدوليين، وسماع صوت مختلف فئات المجتمع بما فيها الفئات الهشة، للإستفادة من التغذية الراجعة وتوظيفها في تحسين

مسارات الخطة وأولوياتها.

وترتكز الخطة على مجموعة من المبادئ الأساسية، بما في ذلك الإستدامة والعدالة الاجتماعية والابتكار والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، مع التركيز على تحسين البنية التحتية للخدمات وتلك التي ترتبط بالقطاع الإنتاجية التي اختارتها الخطة كمسار أساسي (الزراعي، والصناعي والسياحي)، وتعزيز التعليم والصحة، وتمكين الشباب والشابات، وحماية الفئات الهشة في المجتمع.

إنّ النجاح في تنفيذ خطة التنمية الوطنية يتطلب تضافر الجهود بين مختلف الجهات الحكومية على المستويين الوطني والمحلي، وإشراك القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والعمل التطوعي، بالإضافة إلى دعم المجتمع الدولي. ويسعى العراق من خلال هذه الخطة إلى تحقيق نقلة نوعية في مسيرته التنموية، بما يمهد الطريق نحو مستقبل أفضل وأكثر إزدهاراً وإستقراراً.

اطار كتابة الخطة :

تنطلق الخطة الحالية أولاً من تقييم الإنجازات (الحصاد التنموي للسنوات الخمسة الماضية) وتشخيص التحديات التي تواجه العراق في مجال الأمن والبناء والازدهار، خصص قسم من الخطة لتوضيح الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والمكانية والبشرية المستقبلية بهدف تحقيق مجتمع آمن ومزدهر ومستدام، ولكن تنفيذ الاستراتيجيات ومراقبتها يتطلبان مؤسسات وجهات فاعلة في مجال التنمية، وهي القضية التي تناولتها الخطة في الجزء الاخير (برمجة الفعل التنموي).

لقد عملت وزارة التخطيط على إعداد هذه الخطة على وفق نهج تشاركي تم فيه تمثيل أغلب أصحاب المصلحة، في مراحل إعداد الخطة، وفي إثراء الحوار بشأن متضمناتها منذ إنجاز المسودة الأولى، اذ تم عرضها على مختلف الجهات الحكومية والأكاديمية والخبراء المحليين والدوليين، وسماع صوت مختلف فئات المجتمع بما فيها الفئات الهشة، للإستفادة من التغذية الراجعة وتوظيفها في تحسين مسارات الخطة وأولوياتها.

تقدم خطة التنمية الوطنية الحالية تقييماً لمسار التنمية الوطنية / المحلية في العراق، مع مراعاة القدرات والامكانات على تلبية أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ المحددة لتأمين حياة طويلة صحية خلاقة، وتعزيز الرفاهية في جميع الأعمار، وضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة ، واعمار البنية التحتية المرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام ورعاية الابتكار والحد من عدم المساواة في جميع أنحاء البلاد.

تم اختيار شعار الخطة بناءً على التحديات المباشرة والمسار التنموي الذي تمر بها كافة مفاصل الحياة في البلاد: الحد من التفاوتات والفجوات وتحقيق تنمية مكانية متوازنة، أدت الظروف المتغيرات المتنوعة والبنى الاجتماعية والاقتصادية والمكانية الموروثة وديناميات التنمية على مدى العقود القليلة الماضية إلى تفاوتات في التنمية الاقتصادية والبنية التحتية والتشغيل والفقر والدخول ونوعية الحياة بين مناطق العراق كافة.

يعتمد نموذج التنفيذ لهذه الخطة المستند الى شعارها «برمجة الفعل التنموي بوسائل مبتكرة» بالتركيز على التمازج بين مستهدفات الوزارات وجهات التنفيذ التي تنفذ ها ضمن مهام كل جهة كأهداف عامة للخطة مع التوجهات العامة للدولة في البرنامج الحكومي والخطط والاستراتيجيات المعتمدة وصياغة هذا المزيج من خلال برامج مركزة تسعى الدولة الى تحقيقها خلال المرحلة القادمة وهي اشبه ما يكون بأنموذج موازنة البرامج والاداء، اذ تسعى كل جهة الى تحقيق مستهدفاتها وحسب إختصاصها ومن ثم فهي تسهم في تحقيق برامج عامة للدولة ، مع الاشارة الى ان العنوان الاولي كان يضم (زمن اللايقين) ليعبر عن الظروف المحيطة لفترة تنفيذ الخطة داخلياً وخارجياً وصعوبة التكهن بالاوضاع وتم رفعها لابعاد هاجس الاحباط الذي قد يصاحب التنفيذ.

تسعى خطة التنمية الوطنية إلى تحقيق مجموعة مستهدفات أساسية، وتلك المستهدفات تشكل المؤشرات الكمية للخطة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن أنها تعكس توقعات المخططين بشأن المتغيرات المختلفة وكهدف اساسي للخطة بداية تم استهداف معدل نمو سنوي (٣٪) بناءاً على معطيات وواقع الظروف التي يشهدها العالم وانعكاساته الاقتصادية على العراق وهو سيناريو متحفظ ولكنه اقرب الى الواقع، ولكن في ضوء المناقشات مع الخبراء والمختصين ومن اجل خلق حالة من التحفيز ودراسة امكانات النمو المحتملة لكل قطاع تم وضع مستهدف معدل نمو سنوي (٤,٢٥٪) وهو سيناريو اكثر تفاؤلاً اضافة الى انه يمثل ضعف معدل النمو السكاني تقريباً وهو ما يشكل معدلاً اكثر قبولاً كونه يمثل معدل نمو حقيقي صافي بحدود (٢,٥٪) بعد استبعاد معدل النمو السكاني كما واستهدفت الخطة مجموعة من المستهدفات على مستوى كل قطاع من القطاعات المكونة للخطة بهدف احداث تحولات اقتصادية وهيكلية في الاقتصاد العراقي وبما يسهم في انخفاض نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٢٥٪) عن نسبة مساهمته الحالية في نهاية عمر الخطة.

جاءت هذه الخطة كمرحلة رابعة من خطط التنمية الوطنية إبتداءً من عام ٢٠١٠ والتي تمثل حالة من التكامل والترابط لتحقيق رؤية العراق ٢٠٣٠ في التنمية المستدامة، بمستهدفاتها وبرامجها التي تتداخل وتتواءم مع التوجهات والأولويات التنموية للدولة في هذه المرحلة إبتداءً من حوكمة المؤسسات التنموية الفاعلة، مروراً ببرامج الإصلاح الاقتصادي وإصلاح بيئة الأعمال للقطاع الخاص، والتحولات الرقمية وتقليص الفجوات التنموية،

وتحسين رأس المال البشري والتعامل مع تداعيات التغيرات المناخية.

تعترض خطة التنمية عدد من التحديات الرئيسة، تشمل تحديات مستمرة، وأخرى مستجدة، أهمها التحديات الاقتصادية، المؤسسية، التحديات البيئية، الإجتماعية-السلوكية.

لقد تناولت الخطة منظور «التنمية الشاملة»، التي لا تقتصر على النمو الاقتصادي، والابتكار، والإنتاجية، فحسب بل وأيضاً الأهداف الأساسية للتنمية البشرية والاجتماعية والاستدامة، مع محاولة الجمع بين النهج الكمي لقياس كل من القدرات/التعقيدات الاقتصادية ومسارات التنمية المستدامة للمناطق بناءً على تنوعها الاقتصادي، والثقافي والتطور التاريخي في تنمية المهارات، الى جانب الاعتبارات الاخرى.

لقد استمرت التحديات التي تواجه مسار التنمية وفرص الازدهار ولا سيما التنمية البشرية بشكل كبير في العراق. ومثله كمثل بقية العالم، فقد أثر سلباً ليس فقط على حياة الناس على المستوى الجزئي، بل كان لها أيضاً آثار اجتماعية واقتصادية على المستوى الكلي. و في زمن اللايقين يبدو أن تلك التحديات ستظل موجودة لبعض الوقت، وهذا يضيف نقاط ضعف جديدة إلى حياة البشر، وكل هذا من شأنه أن يؤثر أيضاً على رحلة التنمية البشرية المستقبلية في العراق.

إن التغلب على هذه التحديات يتطلب استراتيجيات ومؤسسات، ليس فقط للمرحلة الحالية، بل وأيضاً لضمان استحقاق الأجيال القادمة لتعيش في عالم جديد بحقائق جديدة. فالتحديات ما تزال كبيرة، وكذلك الفرص. وسيتعين على الاستراتيجيات والخطط والمؤسسات اغتنام هذه الفرص مع تقليل القيود.

لقد ظلت التنمية البشرية النقطة المحورية في أجندة التنمية في العراق. وتؤكد خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) والخطة الخمسية الرابعة (٢٠٢٤-٢٠٢٨) بشكل كبير على تنمية الموارد البشرية. إذ تؤكد وثيقة الخطة بشكل قوي على تحسين مؤشرات التنمية البشرية كوسيلة لدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال قوة عاملة صحية وماهرة وكذلك الحد من الفقر من خلال العمالة المنتجة. إذ يستند برنامج التنمية البشرية إلى تعزيز أهداف النمو الاساسية والتخفيف من الفقر لتحسين وضع الدخل ومعالجة مشكلات الفقر في الغالب. وعلى وجه التحديد، يشتمل البرامج: بناء اقتصاد قائم على المعرفة، ونظام صحي شامل وتأمين صحي لجميع العاملين في القطاع المنظم، وضمان صحي بتكاليف معقولة وتوفير الغذاء للجميع.

أكدت الخطة أيضاً على أهمية الاستثمار في أولويات التنمية البشرية. إذ ان زيادة الإنفاق الاجتماعي لا يكفي، بل من الضروري الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية إذا أردنا الحد من الفجوات التنموية، ففي إطار تخصيص الموارد، هناك اعتبارات سياساتية، اذ ان الخدمات الفعّالة تتطلب القدرة على تحمل التكاليف والقدرة على التكيف، ولابد أن تكون الخدمات ذات جودة عالية.

لابد من الاشارة الى الاستقرار النسبي في العراق، إلى جانب العمل الجاد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية من جانب الدولة الذي ادى إلى وضع العراق على مسار متقدم نسبياً حقق ارتفاعاً في مؤشرات متوسط العمر المتوقع عند الولادة بلغ حوالي ٧٤ عاماً، وانخفاض معدل وفيات الامهات والأطفال الرضع والاطفال دون سن الخامسة، وكذلك معدلات الالتحاق في كل مراحل التعليم.

ترتكز الخطة على مجموعة من المبادئ الأساسية، بما في ذلك الإستدامة والعدالة الاجتماعية والابتكار والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والعمل التطوعي، مع التركيز على تحسين البنية التحتية للخدمات وتلك التي ترتبط بالقطاع الإنتاجي التي اختارتها الخطة كمسار أساسي (الزراعي، والصناعي والسياحي)، وتعزيز التعليم والصحة، وتمكين الشباب، وحماية الفئات الهشة في المجتمع.

تتضمن الخطة عدداً من الأولويات الوطنية المستجيبة للتحديات الرئيسة، وهي مسارات مستمرة منذ خطة التنمية السابقة، وتشكل توجهات حكومية راسخة لتقود مسارات الخطة (بأطار كلي يدعم التنويع الاقتصادي وتحسين الادوات المختلفة للسياسات المالية والنقدية والتجارية، التنمية البشرية والاجتماعية وتحسين رأس المال البشري وبناء القدرات والتشغيل والقوى العاملة، التكيف الإيجابي مع التغيرات المناخية وردم الفجوات التنموية،التنمية المكانية المعززة

للميزة النسبية وتحقيق التنمية الريفية، الحوكمة والحكم الرشيد ،التحول الرقمي وأتمتة الأنظمة ،تحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص، الإستفادة من الشراكات العالمية وجذب الإستثمار الأجنبي) فضلاً عن البرامج الجديدة التي تناولتها الخطة كالابتكار والعمل الطوعي والدبلوماسية الاقتصادية والتي من شأنها التأثير الايجابي الكبير في تشكيل المسار المستقبلي واستدامة التنمية بصورة ديناميكية.

تمثل معالجة الفجوات أحد الأهداف الرئيسة لخطة التنمية الحالية. ومع ذلك، فإن استراتيجيات وسياسات معالجة الفجوات أقل وضوحاً في إطار السياسة الاقتصادية الكلية الشاملة، مثل السياسات النقدية أو التجارية، بل تتطلب تدخلات أكثر استهدافاً، لفئات الدخل المنخفض، وتدابير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة والضعيفة وما إلى ذلك.

كما تناولت الخطة التصدي للتغيرات المناخية وضمان الاستدامة البيئية، إذ أدركت حكومة العراق أن تغير المناخ يشكل تحدّيا حاسماً لاستدامة التنمية واستقرار المجتمع، وعائقاً ملحوظاً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لرؤية العراق ٢٠٣٠، وقد غطت فقرات الخطة فضلاً عن أحدث وثائق السياسة الوطنية قضايا تغير المناخ والتدهور البيئي، والتدابير التي تعتزم الحكومة اتخاذها لمواجهة آثارها الضارة. وقد تمت صياغة بعض الاهداف والبرامج المهمة لتقييم ومعالجة آثار تغير المناخ.

لم يغفل نموذج الخطة موضوع اللامركزية ضمن توجهات الدولة ولكن ظرف المحافظات غير المستقر (أثناء مرحلة الاعداد للخطة) أدى الى التركيز اللاحق على هذه التوجهات من خلال إستكمال العمل التخطيطي ووضع ملاحق على مستوى كل محافظة تركز على المسارات الاساسية للخطة وصياغة الاهداف المشتركة التي تصب في برامج الخطة الرئيسة مع منح خيارات مرنة لجهات التنفيذ بما يضمن تحقيق البرامج، إعتمدت الخطة البرامج التقاطعية كموجهات عامة ولم تدخل في تفاصيل تلك الوثائق ولكن تمثل سياسات عامة ومشتركة في كل المستهدفات.

لقد التزم العراق بالتنمية المستدامة، فقبل عشرين عاماً، كان العراق من بين الدول الموقعة، إلى جانب ١٨٩ رئيس دولة وحكومة، على إعلان الألفية MDG، الذي أسفر عن الأهداف الإنمائية للألفية. كما أدرج العراق أهداف التنمية المستدامة في خططه الإنمائية الخمسية الاربعة وهو ملتزم بشعار أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ – لانترك أحداً خلف الركب Leaving No One Behind ، وتضمنت الخطة في جزء مهم منها دعم الاستثمار في اهداف التنمية المستدامة.

ركزت الخطة على مجموعة من البرامج الرئيسة (برمجة الفعل التنموي) المستجيبة لتنفيذ أهداف الخطة مع تحديد مجموعة من القضايا ذات الأولوية لتعمل على توجيه مسار هذه البرامج، وعلى أساس الأولويات الوطنية والقضايا الأكثر أهمية ، تمثل الحوكمة الالكترونية والابتكار والعمل التطوعي اضافات مهمة لمسارات تنفيذ الخطة ، كما تم إتخاذ البرنامج الحكومي كموجه إضافي وأساسي لهذه البرامج مع مراعاة تأثير المتغيرات الدولية ذات الأثر الأكبر:

البرنامج الأول: تعزيز الإستثمار في رأس المال البشري وبناء المجتمع.

البرنامج الثاني: الإصلاح الإقتصادي والإداري والمالي.

البرنامج الثالث: الإستثمار في مشاريع البنى التحتية ذات الإرتباط المباشر بالقطاعات الإقتصادية الرئيسة وبالتركيز على (الزراعة والصناعة والسياحة).

البرنامج الرابع: التنوع الإقتصادي القائم على التوجه نحو الصناعات ذات الميزة التنافسية في الإقتصاد من خلال ترابطات مشاريع (سلاسل القيمة).

البرنامج الخامس: المشاريع الكبرى ذات البعد الإستراتيجي في تعزيز الترابطات القطاعية والمكانية والعلاقات الإقتصادية الإقليمية والدولية.

نموذج مسارات الخطة وتوجهاتها المستقبلية

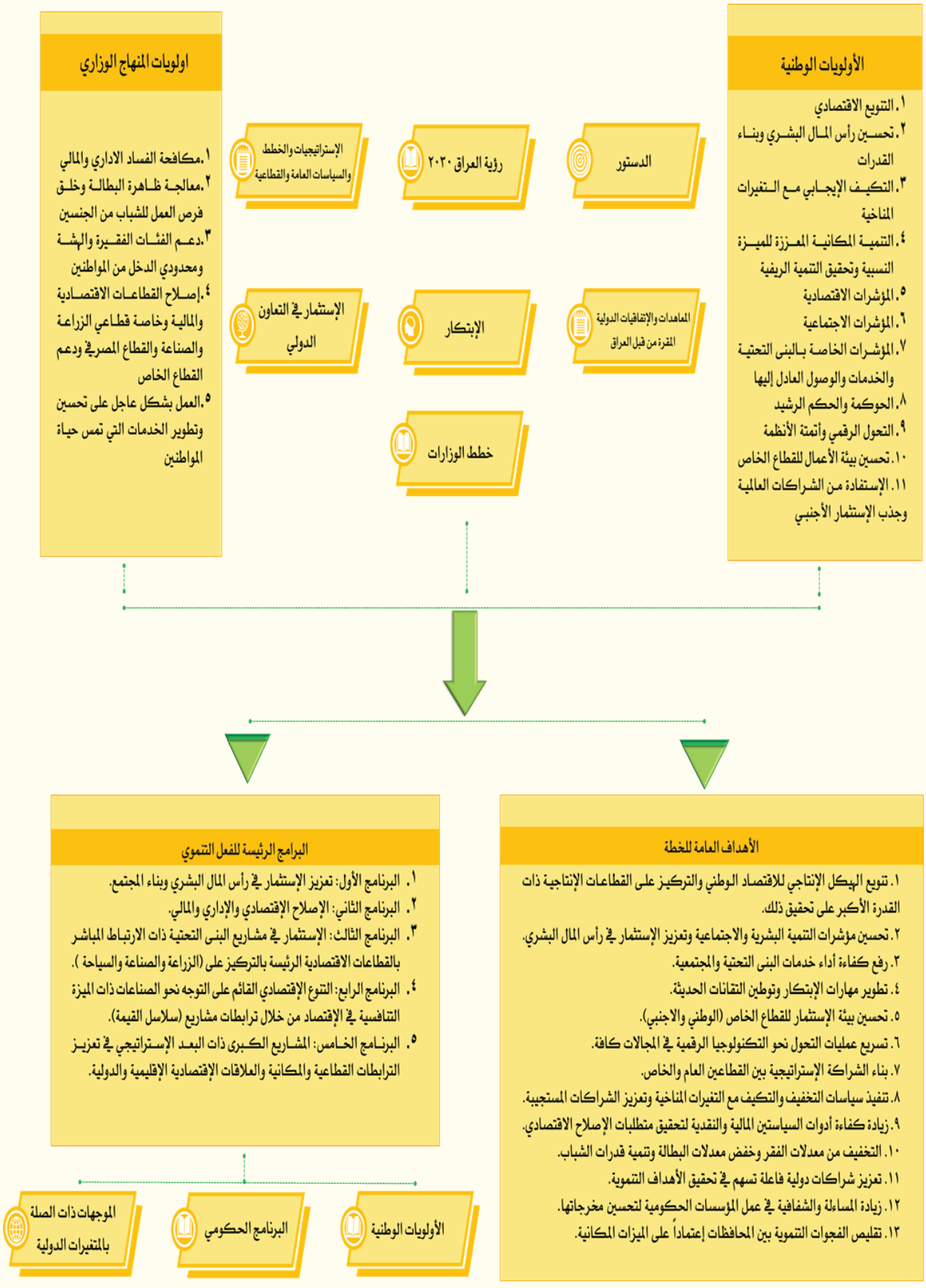

الفصل الأول

الإطار العام لخطة التنمية الوطنية
٢٠٢٤-٢٠٢٨

(١-١) شعار الخطة

"برمجة الفعل التنموي بوسائل مبتكرة"

١-٢: المضي قدماً في عالم مضطرب

تأتي هذه الخطة في سياق غير معهود من التحديات الدولية في أعقاب تداعيات جائحة كوفيد ١٩، والظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، إذ تزايدت في ظلها درجة اللايقين على المستوى العالمي، في ظل بيئة دولية شديدة التحول، الأمر الذي يتطلب الوعي بعوامل مهمة منها:

١. **تأثير أكبر للمتغيرات الدولية:**
تأتي الخطة في مرحلة زمنية حرجة تنطوي على تحديات داخلية مركبة ومستمرة في معظمها، مع مستجدات أظهرتها المتغيرات المختلفة خلال السنوات الخمس الماضية بأشكالها السياسية والاقتصادية والإجتماعية، وتحديات البيئة الخارجية التي تعاظم تأثيرها والمتمثلة بمسار الاقتصاد والطاقة العالمي والمتغيرات الجيوسياسية والمناخية وتأثيراتها وإنعكاساتها على مجمل مسار التنمية، والتي تمثل بمجملها مجموعة من المحددات التي يجب أن تواجهها الخطة.

٢. **نمو وحراك سكاني ضاغط:**
سيبقى هاجس التحول الديموغرافي، والهجرة والنزوح بأسبابها وأشكالها المختلفة، ومعدل النمو السكاني المرتفع وعلاقته بسوق العمل والبطالة والمتغيرات التكنولوجية المتسارعة مهيمناً على مشهد النمو بمعدلاته المستهدفة ومرتبطاً بمدى إستجابة الخطة لهذه التحديات.

٣. **المهددات الجديدة:**
تبقى النشاطات غير المسؤولة وإنعكاساتها على الأمن الإنساني بتأثيرها السلبي في البيئة وخلق الصراعات العنيفة وصناعة الأزمات والتهديدات المختلفة الصحية منها والإجتماعية، مقرونة بالإستخدام غير المسؤول للتكنولوجيا والمعرفة والإبتكار، من أهم العوامل المسببة لعدم الإستقرار الذي يعيشه العالم وإنعكاس ذلك على مسار خطط المستقبل التنموية.

٤. **الإبتكار هو الحل:**
ان التدخلات النمطية لن تكون ناجعة في الإستجابة للمتغيرات أعلاه مما يستلزم إبتكاراً في السياسات والخطط والبرامج وتوفير الدفعة أو الدفعات القوية في إطار برامج رئيسة تعتمدها الخطة، لإستيعاب مراحل التحول بسرعة تضمن التواصل والقدرة على بناء المحفزات للنمو المستدام مع تقليل الكلف الإجتماعية الناجمة عن عملية التنمية.

١-٣: لماذا خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨؟

لانها تمثل:

١. المرحلة الرابعة من خطط التنمية الوطنية إبتداءً من عام ٢٠١٠ والتي تمثل حالة من التكامل والترابط لتحقيق رؤية العراق ٢٠٣٠ في التنمية المستدامة، بمستهدفاتها وبرامجها التي تتداخل وتتواءم مع التوجهات والأولويات التنموية للدولة في هذه المرحلة إبتداءً من حوكمة مؤسسات تنموية فاعلة، مروراً ببرامج الإصلاح الاقتصادي وإصلاح بيئة الأعمال للقطاع الخاص، والتحولات الرقمية وتقليص الفجوات التنموية، وتحسين رأس المال البشري والتعامل مع تداعيات التغيرات المناخية.
٢. وثيقة لإستكمال مسار التنمية خلال السنوات الخمس القادمة.
٣. إستعادة مسار التنمية والتعافي بأبعاده القطاعية والمكانية في إطار أجندة وطنية بعد الخروج من الأزمات الصحية والاقتصادية والإجتماعية الداخلية والخارجية، أسوة بالعالم الذي أشر إنحرافا كبيراً في السنوات الخمس الماضية عن تحقيق مستهدفات أجندة التنمية المستدامة، في إطار أجندة وطنية شاملة من خلال:

- تغيير الحلول النمطية بحلول وأدوات مبتكرة لتجاوز حالة التعثر في تنفيذ الخطط السابقة.
- خلق مرونة في الإستجابة للمخاطر والصدمات والمستجدات على مختلف المستويات الخارجية والداخلية لتعزيز الإستقرار وضمان الأمان.
- الإنتقال إلى مسارات معززة للنمو تعمل على تنويع الاقتصاد، وزيادة نسبة إسهام القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال شراكات فاعلة مع القطاع الخاص في بيئة أعمال محفزة قادرة على إستيعاب الحجم المتنامي للقوى العاملة، وتوفير مصادر تمويل جديدة للتنمية بعيداً على الإنفاق العام.
- تحسين مؤشرات التنمية البشرية والإجتماعية ، والحكم الرشيد، وحماية الفئات الهشة والتخفيف من الفقر.
- تعزيز التخطيط التنموي على المستويات القطاعية والمحلية والإقليمية والوطنية، لتحقيق التنمية المستدامة.

٤. الإستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة للدولة والقطاع الخاص وإكتساب المعرفة في تطورها التقني والعلمي، بما يجعل بوصلة الإستثمار تتجه نحو قطاع الخدمات العامة المادية (بنى تحتية) المجتمعية والقطاعات الإنتاجية، وبما يحقق إستدامة التنمية وتحسين نوعية الحياة الإنسانية.

٥. إستمرار تبني هدف بناء نظام اقتصاد السوق الإجتماعي بوصفه منهجاً للإدارة الاقتصادية.

٦. مواصلة سياسات الإصلاح الإداري والمالي.

٧. تعزيز مسارات التعاون الدولي، وتوظيف الدبلوماسية الاقتصادية والشراكات الدولية الإنمائية لتعظيم المصالح الوطنية، وإستغلال الوزن السياسي للدولة في خدمة عملية التنمية

1. زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(9,38%) كمعدل سنوي خلال مدة الخطة.
2. خفض معدلات البطالة من(15) الى (7%) خلال سنوات الخطة.
3. معدل تضخم منخفض ومستقر.
4. الاستثمارات الحكومية والخاصة في تنفيذ الأهداف الخطة الكلية والقطاعية وبنسبة مساهمة تقدر53,7% للاستثمار الحكومي و 46,2% لاستثمارات القطاع الخاص والاجنبي خلال سنوات الخطة.
5. زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال سنوات الخطة 5%.
6. زيادة نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي الى 6,2 %.
7. زيادة معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية الى 98%، وزيادة نسبة الالتحاق في المرحلة الإعدادية.
8. معدل الوفيات الرضع لكل 1000 ولادة حية (32).
9. تطوير البنى التحتية ومستوى الخدمات والبيئة (الخدمات الفندقية) للمؤسسات الصحية وصولاً الى خدمات ذات جودة عالية.

1. زيادة معدل الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (13,31%)مع النفط و(7,5%) بدون النفط.
2. خفض معدلات البطالة الى (6%) لعام 2017.
3. المحافظة على معدلات تضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة.
4. الاستثمارات الحكومية والخاصة في تنفيذ الاهداف الخطة الكلية والقطاعية وبنسبة مساهمة تقدر79% للاستثمار الحكومي 91% لاستثمارات القطاع الخاص والاجنبي خلال سنوات الخطة.
5. زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال سنوات الخطة 4,75%.
6. زيادة نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي الى 3,68%.
7. زيادة معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية الى 95%، وزيادة نسبة الالتحاق في المرحلة الاعدادية 30%.
8. معدل الوفيات الرضع لكل 1000 ولادة حية (18).
9. زيادة نطاق تغطية الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها).

1. زيادة معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي بمقدار (7%).
2. خفض معدل البطالة.
3. المحافظة على معدلات تضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة.
4. الاستثمارات الحكومية والخاصة في تنفيذ الاهداف الخطة الكلية والقطاعية وبنسبة مساهمة تقدر60% للاستثمار الحكومي و40% لاستثمارات القطاع الخاص والاجنبي خلال سنوات الخطة.
5. زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (للأنشطة غير النفطية) من 4,5% الى 5,2% عام 2022.
6. زيادة نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي الى 10,5%.
7. زيادة معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية الى99%. وزيادة نسبة الالتحاق في المرحلة الاعدادية 45%.
8. معدل الوفيات الرضع لكل 1000 ولادة حية (14).
9. تحسين وتحديث النظام الصحي.

1. تحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ 4,24% خلال سنوات الخطة 2024-2028، والذي يعتمد بدوره على عوامل متنوعة تشمل أسعار النفط، حجم الاستثمارات وتركيبتها، والإنتاج الصناعي، وحجم التجارة الدولية.
2. خفض معدلات البطالة بما لا يقل عن 30% من المعدلات الحالية.
3. الحفاظ على معدلات التضخم بما لا يؤثر على الشرائح الفقيرة ويستجيب لمولدات فرص العمل.
4. الاستثمارات الحكومية والخاصة: يتوقع ان تسهم الاستثمارات الحكومية 65,2 % من اجمالي الاستثمار في حين يسهم القطاع الخاص بحوالي 34,8% من اجمالي الاستثمارات خلال سنوات الخطة
5. زيادة اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من (2,4%) إلى (2,9%) في نهاية مدة الخطة.
6. الاهتمام بتطوير الصناعات التحويلية، وزيادة نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من (1,8)إلى 2,2%).
7. زيادة نسب الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية الى 99% ، وزيادة نسب الالتحاق الصافي في المرحلة الاعدادية الى 40% .
8. تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والمراكز التخصصية وتوفير الأدوية واللقاحات
9. توسيع وتطوير البنى التحتية لتحسين الشمول في عموم العراق بالخدمة الصحية.

١-٤: التحديات

تعترض خطة التنمية عدد من التحديات الرئيسة، تشمل تحديات مستمرة، وأخرى مستجدة، أهمها:

١-٤-١: التحديات الاقتصادية:

- ريعية الاقتصاد وإختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي.
- نمو اقتصادي غير مولد لفرص العمل.
- قطاع خاص غير فاعل.
- الإنكشاف التجاري والإعتماد المفرط على الإستيراد.
- إتساع القطاع غير المنظم في الاقتصاد.
- تردي مناخ الإستثمار (المحلي والأجنبي) وبيئة ممارسة الأعمال.
- ضعف إستجابة أدوات السياستين المالية والنقدية للمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.
- إختلال هيكل الموازنة العامة للدولة وإنخفاض كفاءة الإنفاق الإستثماري الحكومي.
- إنخفاض إنتاجية العمل وإتساع نطاق ظاهرة التوظيف غير المنتج في القطاع العام.

١-٤-٢: التحديات المؤسسية:

- ضعف الأداء المؤسساتي للدولة.
- تفاقم مشكلة الفساد المالي والإداري.
- التراخي في الإمتثال للقوانين النافذة.
- تقادم النظم وأساليب العمل وضعف مواكبة التحولات في التكنولوجيا الرقمية والإبتكار.
- الترهل الوظيفي والحاجة إلى إعادة هيكلة الجهاز الحكومي.

١-٤-٣: التحديات البيئية:

- التغير المناخي وتداعياته.
- تراجع جودة البيئة.
- تفاقم أزمة المياه وتداعياتها على الأمن الغذائي.

١-٤-٤:التحديات الاجتماعية السلوكية

- تدني مؤشرات رأس المال البشري.
- ضعف الإستهداف للفئات الهشة.
- تفشي الظواهر الاجتماعية السلبية.
- بطء التطور في مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية.
- إتساع حجم الفئات الهشة وضعف آليات إستهدافها.

١-٤-٥: تحديات أخرى

- ضعف توطين المتغيرات الديموغرافية في سياسات التنمية.
- إتساع حدة الفجوات التنموية (الفقر متعدد الأبعاد، ضعف الإلتزام بمبدأ تكافؤ الفرص، التفاوت المكاني بين المحافظات وبين الحضر والريف).
- تأثر مسارات الخطط والإستراتيجيات التنموية بالتجاذبات السياسية والأمنية وإنعكاسها على مسارات التنفيذ.
- ضعف الإستفادة من برامج الدعم الدولي في تنفيذ الخطط التنموية المستجيبة للأولويات الوطنية.
- الدور غير المستجيب لشركاء التنمية.
- التنفيذ غير الكامل للخطط التنموية السابقة.

١-٥: إفتراضات خطة التنمية الوطنية

١. إستمرار حالة عدم الإستقرار الاقتصادي وتعرض الاقتصاد العراقي للصدمات.
٢. إستمرار حالة عدم الإستقرار النسبي السياسي والأمني.
٣. إستمرار حالة عدم الإستقرار في الاقتصاد الدولي وتذبذب أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.
٤. الإلتزام بسياسات متكاملة للاقتصاد الكلي.
٥. محدودية الدعم الدولي بسبب الظروف المحلية والأزمات الدولية.
٦. إعتماد الإيراد النفطي كقاطرة للإستثمار الحكومي وبنسب تصاعدية.
٧. تزايد إحتمال نشوء أزمات وصدمات إجتماعية وصحية ومناخية وبيئية.

١-٦: المبادئ والخصائص الأساسية للخطة

تستند الخطة إلى عدد من المبادئ العامة الآتية:

(المواطنة، إنفاذ القانون لتحقيق العدالة، اللامركزية، الإستدامة، التمكين وتكافؤ الفرص)

لتتخذ مسارات وخصائص لها هي: الواقعية، التشاركية، المرونة، الإبتكار.

١-٧: مرتكزات إعداد الخطة

ترتكز خطة التنمية على الآتي:

١-٧-١: الدستور

إذ نص الدستور على تشكيلة واسعة من حقوق الإنسان، لاسيما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، التي تستلزم العمل الجاد على ضمان تمتع جميع العراقيين بها، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

١-٧-٢: رؤية العراق ٢٠٣٠

تنص رؤية العراق على «إنسان مُمَكن في بلد آمن،

ومجتمع موحد، واقتصاد متنوع وبيئة مستدامة، ينعم بالعدالة والحكم الرشيد»، لذا فهي تنطلق من أبعاد التنمية التي تستجيب لأولوياتنا وأهدافنا في الوصول إلى إنسان يكون هدف التنمية ووسيلتها، ونظامٍ اقتصادي ذي توجه لسوق إجتماعي متنوع يتسم بدرجة إستقرار عالية لمؤشرات إقتصاده الكلي، مع توفير بيئة آمنة مستدامة للجيل الحالي والأجيال المستقبلية، بما يحقق تحسناً مستداماً في جودة نوعية حياة الناس، ويضمن الإستدامة في أنماط الإنتاج والإستهلاك، والحد من تداعيات التدهور البيئي.

١-٧-٣: الإستراتيجيات والخطط والسياسات العامة والقطاعية

إعتمدت هذه الخطة على عدد من الوثائق الوطنية والقطاعية التي تشكل أساساً فكرياً وعملياً لخطة التنمية الوطنية، من خلال توفيرها أطر تحليلية وإستشرافية لمختلف المشكلات، وإقتراح تشكيلة واسعة من البرامج والحلول التي هي قيد التنفيذ حالياً (كالسياسة السكانية وإستراتيجية التربية والتعليم ٢٠٢٢-٢٠٣١ وإستراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٢٤-٢٠٢٨ وإستراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤-٢٠٣٠).

١-٧-٤: المنهاج الوزاري

تبنت الحكومة الحالية مجموعة من الأولويات ضمن وثائق البرنامج الوزاري الذي صوت لصالحه البرلمان التي ركزت على القطاعات التي تمس حياة المواطن اليومية، وفي إطار توجّهات رئيسة منها: إستمرار نهج الإصلاح الاقتصادي، مكافحة الفساد المالي والإداري، معالجة ظاهرة البطالة وخلق فرص العمل للشباب، دعم الفئات الفقيرة والهشة، إصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة والقطاع المصرفي ودعم القطاع الخاص، وتحسين الخدمات وهذه الاولويات تتماشى كمحاور مع اولويات البرامج الحكومية للحكومات المتعاقبة مع التركيز الاكثر على المتغيرات.

١-٧-٥: المعاهدات والإتفاقيات الدولية المقرة من قبل العراق

- التي تشكل التزاماً من الحكومة تجاه المجتمع الدولي، وفي مقدمة هذه الإلتزامات:
- أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي كان العراق من بين الدول التي تبنتها.
- المعاهدات والإتفاقيات الدولية الاقتصادية والتجارية.
- إتفاقية باريس حول التغير المناخي وتعهد العراق بتحقيق عدد من المساهمات الوطنية.
- الميثاق العالمي للهجرة (GCM) الذي يمثل إلتزاماً سياسياً بتنفيذ الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنتظمة والنظامية وتضمين موضوعات الهجرة والنزوح الداخلي في الخطط التنموية.

١-٧-٦: الإبتكار

تعتمد الخطة الإبتكار كأحد الركائز الأساسية لتحقيق مستهدفاتها على مستوى السياسات الاقتصادية والإجتماعية والإنتاج وتقديم الخدمات العامة، بوصفه مساراً موجهاً لكل وسائل تحقيق المستهدفات، وفي مسارات عدة منها:

- مأسسة الإبتكار تنظيماً وثقافة وتنفيذاً وتوفير البيئة المناسبة له لتحقيق أفضل المخرجات.
- الإبتكار في السياسات الاقتصادية والإجتماعية بما يعزز عملية التنمية.
- إحداث التغيرات الإيجابية المقصودة في الاقتصاد والمجتمع.
- زيادة حجم الإبتكارات وإدخالها في إنتاج السلع والخدمات في القطاعين العام والخاص.
- تبني التطبيقات الحديثة في تقديم الخدمات العامة والتحول نحو الأتمتة وإستخدام الذكاء الإصطناعي.

١-٧-٧: الإستثمار في التعاون الدولي

تركز الخطة على أهمية إستثمار العلاقات الدولية والدعم الدولي بجميع أشكاله (القروض، المنح، الدعم الفني.....) من خلال حشد أكبر لهذه الجهود وتوجيهها بعد مواءمتها مع توجهات الدولة وبرامجها الأساسية. يمكن إستثمار التعاون الدولي في خطة التنمية الوطنية من خلال:

- تبادل المعرفة والتجارب الناجحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة.
- المساعدات والمنح الدولية التي تستخدم لتمويل مشاريع تحسين البنى التحتية، وتعزيز الصحة والتعليم، وتطوير القطاع الزراعي، وتعزيز الإستدامة البيئية.
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية بما يسهم في توفير التمويل والخبرات الفنية لمشاريع التنمية.
- إجتذاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج القطاع النفطي.

١-٨: الأهداف العامة للخطة

١. تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني والتركيز على القطاعات الإنتاجية ذات القدرة الأكبر على تحقيق ذلك.
٢. تحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية وتعزيز الإستثمار في رأس المال البشري.
٣. رفع كفاءة أداء خدمات البنى التحتية والمجتمعية.
٤. تطوير مهارات الإبتكار وتوطين التقانات الحديثة.
٥. تحسين بيئة الإستثمار للقطاع الخاص (الوطني والاجنبي).
٦. تسريع عمليات التحول نحو التكنولوجيا الرقمية في المجالات كافة.
٧. بناء الشراكة الإستراتيجية بين القطاعين العام والخاص.
٨. تنفيذ سياسات التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز الشراكات المستجيبة.
٩. زيادة كفاءة أدوات السياستين المالية والنقدية لتحقيق متطلبات الإصلاح الاقتصادي.
١٠. التخفيف من معدلات الفقر وخفض معدلات البطالة وتنمية قدرات الشباب.
١١. تعزيز شراكات دولية فاعلة تسهم في تحقيق الأهداف التنموية.
١٢. زيادة المساءلة والشفافية في عمل المؤسسات الحكومية لتحسين مخرجاتها.
١٣. تقليص الفجوات التنموية بين المحافظات إعتماداً على الميزات المكانية.

١-٩ : منهجية إعداد الخطة

إعتمدت الخطة على منهجيتين أساسيتين في إعدادها وكما يأتي:

١. برمجة الفعل التنموي وتقليص قائمة الأولويات والمستهدفات التي يمكن التعبير عنها في مؤشرات محددة وقابلة للرصد والتحقق يمكن تركيزها في خمسة برامج رئيسة مع برامج موجهة.
٢. التخطيط التشاركي: تتبنى هذه الخطة بعداً ثقافياً يؤطر مرجعية للحوار بشأن القضايا والمشكلات والتحديات التي تواجه العراق لتعزيز ثقافة تنموية تقوم على مقاربة تشاركية في إعداد الخطة تمهيداً للتحول إلى أنموذج التخطيط من الأسفل إلى الأعلى من خلال:

- توسيع دائرة المؤسسات الحكومية المشاركة في عملية الإعداد.
- الإنفتاح على مؤسسات القطاع الخاص في عملية التخطيط التنموي، والتعرف على رؤيتها والدور الذي تتطلع لتأديته.
- إشراك المجتمعات المحلية في عملية التخطيط، ورصد الإحتياجات التنموية والتعبير عنها في خطط التنمية المحلية والمكانية.
- إعطاء دور للمنظمات غير الحكومية وتمثيلها بشكل مناسب لمنحها دوراً فاعلاً في تعزيز شفافية الخطة، ودعم المنظورات الحقوقية فيها، وإستكمال جهود التنمية، وتيسير الحوار ا لمجتمعي .
- إدماج العمل التطوعي في عملية تنفيذ خطة التنمية في العراق.
- الإستفادة من الخبرات الأكاديمية وتشكيل منصات دائمة للحوار.
- الإنفتاح على المجتمع الدولي

شكل (١): التشاركية وأنموذج التخطيط الجديد

١-١٠: هيكل تنفيذ الخطة

إن منهجية الخطة تتعامل مع متغيرات الواقع بمديات زمنية متفاوتة والتعامل معها بمرونة على وفق

شكل (٢): هيكل تنفيذ الخطة

منظور إستراتيجي بعيد المدى. (الشكل ٢).

ركزت الخطة على مجموعة من البرامج الرئيسة المستجيبة لتنفيذ أهداف الخطة مع تحديد مجموعة من القضايا ذات الأولوية لتعمل على توجيه مسار هذه البرامج، وعلى أساس الأولويات الوطنية والقضايا الأكثر أهمية، كما تم إتخاذ البرنامج الحكومي كموجه إضافي وأساسي لهذه البرامج مع مراعاة تأثير المتغيرات الدولية ذات الأثر الأكبر:

١. البرامج الرئيسة للفعل التنموي

- البرنامج الأول: تعزيز الإستثمار في رأس المال البشري وبناء المجتمع.
- البرنامج الثاني: الإصلاح الإقتصادي والإداري والمالي.
- البرنامج الثالث: الإستثمار في مشاريع البنى التحتية ذات الارتباط المباشر بالقطاعات الاقتصادية الرئيسة بالتركيز على (الزراعة والصناعة والسياحة).
- البرنامج الرابع: التنوع الإقتصادي القائم على التوجه نحو الصناعات ذات الميزة التنافسية في الإقتصاد من خلال ترابطات مشاريع (سلاسل القيمة).
- البرنامج الخامس: المشاريع الكبرى ذات البعد الإستراتيجي في تعزيز الترابطات القطاعية والمكانية والعلاقات الإقتصادية الإقليمية والدولية.

شكل (٣): برمجة الفعل التنموي

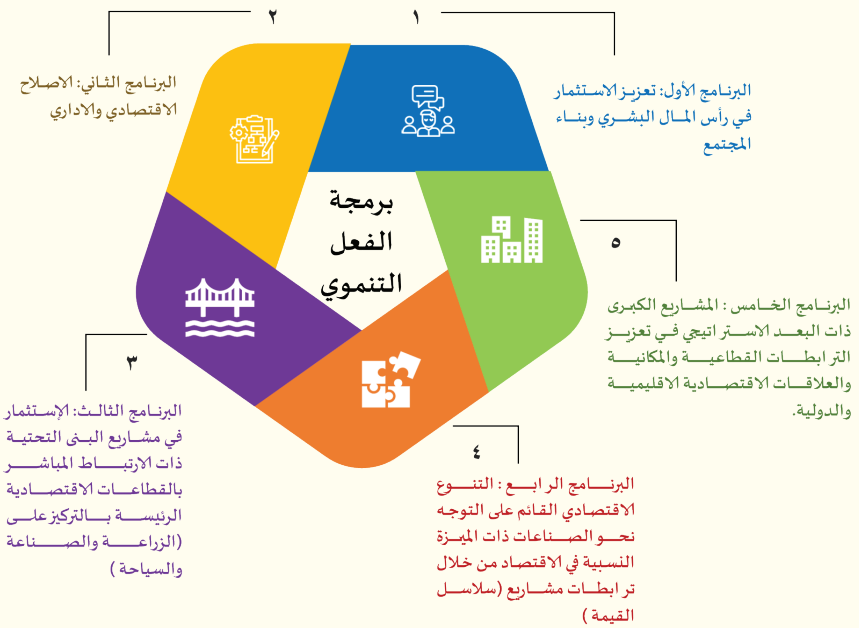

٢. البرامج الموجِهة للفعل التنموي:

أ. الأولويات الوطنية

- برنامج الإصلاح الإقتصادي ورفع معدلات النمو.
- برنامج الحوكمة والتحول الرقمي وأتمتة الأنظمة المالية والإدارية والخدمات.
- برنامج إصلاحات بيئة الأعمال للقطاع الخاص.
- برنامج مستجيب لسياسات التخفيف والتكيف للحد من التغير المناخي وتداعياته.
- برنامج الحماية الإجتماعية والتخفيف من الفقر وتحسين رأس المال البشري.
- برنامج تقليص الفجوات التنموية بين المحافظات وتحقيق التنمية الريفية.

ب. البرنامج الحكومي

إعتمدت الخطة البرنامج الحكومي مساراً تقاطعياً للبرامج الأساسية المقترحة للتوافق معها وضمان الإتساق في مخرجاتها كما أشرت الخطة مجموعة من البرامج المتداخلة مع أولويات المنهاج الوزاري.

ت. الموجهات ذات الصلة بالمتغيرات الدولية

من أهم الموجهات التي يلتزم العراق بها:

- أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بأهدافها السبعة عشر وغاياتها والتي تسعى الى معالجة مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- الاتفاقيات الدولية التي اوجبتها تلك المتغيرات لاسيما اتفاقيات المناخ وتعهداته وفي مقدمتها اتفاقية باريس التي وضعت خطط وطنية طموحة لخفض الانبعاثات وتقديم الدعم المالي والتكنولوجي للدول النامية.
- الاستدامة الاجتماعية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والاستجابة للازمات المناخية.
- تحقيق العدالة المناخية وتوزيع عبء التكيف مع تغير المناخ بشكل عادل بين الدول.
- التعاون الدولي في المجالات المختلفة لاسيما تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الانسان.

١-١١: مستهدفات الخطة

تسعى خطة التنمية الوطنية إلى تحقيق مجموعة مستهدفات أساسية، وتلك المستهدفات تشكل المؤشرات الكمية للخطة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن أنها تعكس توقعات المخططين بشأن المتغيرات المختلفة كما في الشكل ٤ :

شكل (٤): مستهدفات الخطة

١-١٢: الأولويات الوطنية

تتضمن الخطة عدداً من الأولويات الوطنية المستجيبة للتحديات الرئيسة، وهي مسارات مستمرة منذ خطة التنمية السابقة، وتشكل توجهات حكومية راسخة لتقود مسارات الخطة وهي:

١. **التنويع الاقتصادي:** إستمر النفط بالإستحواذ على معظم صادرات البلد ويشكل أكثر من ٩٠٪ من موارد الموازنة العامة الإتحادية برغم تقلبات أسعاره وعوائده. إن إعتماد عملية تراكم رأس المال المادي وتنمية رأس المال البشري بشكل كبير على عائدات صادرات النفط الخام، وضع قيوداً على هذه العمليات، وأضعف قدرتها على الإستدامة، وجعل الإقتصاد الوطني يعاني من الضغوط والتحديات التي يفرضها الريع النفطي، فأصبح الاقتصاد غير تنافسي، وبيئة الأعمال فيه غير مشجعة، وإنخفضت إنتاجية المشروعات، في ظل إرتفاع تكاليف الأعمال التجارية في الداخل وعبر الحدود.لقد كان التوجه نحو تنويع الإقتصاد العراقي واضحاً في جميع الخطط التنموية السابقة إذ نصت عليه جميعها وبرز ذلك التوجه من خلال الدعوة إلى: تعزيز مسارات الإصلاح الاقتصادي، تطوير القطاع الخاص وجعله شريكاً فاعلاً في عملية التنمية المستدامة، تعزيز روابط الإقتصاد النفطي الأمامية والخلفية مع الإقتصاد الوطني، توكيد الأهداف التنويعية في عملية الإنفاق العام، تعزيز تنافسية الإقتصاد العراقي. ولذلك فإنّ سياق الخطة بمحاورها المختلفة وبرامجها المستهدفة سيراعي مسألة كسر هذه المحددات الريعية التقليدية بصورة تدريجية، وصولاً إلى تحقيق الهدف المتمثل بتنويع الإقتصاد الوطني. مع تبني مقاربة جديدة في إطار خطة التنمية التي تقوم على إستهداف الإستثمار المؤثر، وإجتذاب الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية للمجالات ذات التأثير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاعات مختارة بحسب أهميتها في تحقيق الأهداف وتأثيرها المباشر وغير المباشر في الرفاهية الإجتماعية وإستدامة التنمية.

٢. **تحسين رأس المال البشري وبناء القدرات:** لا تزال مؤشرات التنمية البشرية دون مستوى الطموح وبحاجة إلى التطوير على وفق التقارير الوطنية والدولية. ويعكس ذلك عدم إستغلال الفرص التي يتيحها هذا المورد، والإمكانات التي يُمكن توظيف عناصرها الأساسية المتمثلة بممكنات التعليم والصحة والدخل وتطوير القدرات والإبتكار. وهذا يستوجب وضع تحسين رأس المال البشري، وتطوير القدرات كموجه رئيس للخطة.

٣. **التكيف الإيجابي مع التغيرات المناخية:** يفرض التغير المناخي تحدياً وجودياً في العراق من خلال إرتفاع درجات الحرارة وإشتداد الجفاف ونقص المياه المتاحة للشرب والزراعة. وتشير التقارير المحلية والدولية ذات الصلة إلى إن هناك تفاعلاً سلبياً بين تغير المناخ والتنمية في العراق، وتحذر من عواقب عدم الإستجابة السريعة في مواجهة تداعيات التغير المناخي، وتُشدِّد على ضرورة تعزيز قدرات القطاعين العام والخاص والحاجة إلى المزيد من الإستثمار في البنية التحتية والاقتصاد، لدعم القدرة على التكيف الإيجابي. ويأتي هذا بالتوازي مع التزامات العراق في إطار إتفاق باريس والواردة ضمن وثيقة المساهمات المحددة وطنياً (NDC)، التي تهدف بدورها إلى الحد من إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري في العراق، كما تهدف إلى التكيف مع آثار التغير المناخي، في إطار التحول العادل للطاقة، ولاسيما الدول النامية والمصدّرة للنفط.

٤. **التنمية المكانية المعززة للميزة النسبية وتحقيق التنمية الريفية:** إذ ما تزال المحافظات تعاني تبايناً مكانياً في مجال التنمية الذي تعكسه إبتداءً المؤشرات الرئيسة الآتية:

أ. المؤشرات الاقتصادية: ذات الصلة بمتوسط دخل الفرد والأسرة ومتوسط الإنفاق، وتباين مؤشرات الإستقطاب للقطاعات الخدمية والإنتاجية.

ب. المؤشرات الاجتماعية: المتمثلة بقطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والفقر متعدد الأبعاد.

ج. المؤشرات الخاصة بالبنى التحتية والخدمات والوصول العادل إليها.

٥. **الحوكمة والحكم الرشيد:** إن تحقيق الحكومات لنتائج إيجابية في مؤشرات الحوكمة هو من المعايير الرئيسة لمدى جودة الحكم ومستويات الحكم الرشيد والذي يتعلق بعمليات صنع القرارات وتنفيذها بأفضل السبل الممكنة. ويتطلب ذلك التزاماً بالعناصر الرئيسة للحوكمة والمتمثلة بالآتي: سيادة القانون وحقوق الإنسان والنفاذ إلى العدالة، المشاركة العامة، خدمات مستجيبة لحاجات المجتمع، الإستقرار السياسي والسلم المجتمعي، النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، الأداء المؤسسي الفاعل والكفوء، واللامركزية الإدارية والحكم المحلي.

٦. **التحول الرقمي وأتمتة الأنظمة:** إذا ما كانت الخطة السابقة (٢٠١٨-٢٠٢٢) قد أكدت هذا الجانب ضمن فقرة الحكم الرشيد، فان هذه الخطة تسعى إلى تفعيل هذا المسار والتركيز عليه، لأن مسارات التنفيذ في العراق ما زالت في بداية الطريق من جهة، ولأن البرنامج الحكومي

قد أكد إعتماد آليات عمل الحكومة الألكترونية وضرورة تصاعد وتائر العمل فيها خلال المرحلة القادمة من جهة أخرى. لما يمثله من تحسين في الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز الإجراءات وتبسيطها ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتقليل فرص الفساد والبيروقراطية.

٧. **تحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص:** يعد تحسين بيئة الأعمال واحداً من المداخل الرئيسة لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، إذ ما تزال هناك العديد من القيود التي تعرقل تطوير هذا القطاع منها : تدني كفاءة المؤسسات الحكومية ذات الصلة بعمل القطاع الخاص، وكلف الفساد متعدد الأبعاد التي يتحملها القطاع الخاص، وتقادم البيئة التشريعية وبطء تكيفها مع المتغيرات وإفراغها من محتواها من خلال القيود التي تفرضها عليها القوانين القائمة (كقانون الإستثمار مثلاً)، أو آليات العمل بالتعليمات والضوابط التي يفترض أن تسهل تنفيذها (آليات الإمتثال) مع نظم مالية ومصرفية غير مواكبة، والمستوى المنخفض من الثقة بين القطاع الخاص وبين الشركاء الحكوميين.

٨. الإستفادة من الشراكات العالمية وجذب الإستثمار الأجنبي: هناك وعي كبير بأهمية الشراكة الدولية، الداعمة لتوجهات التنمية الوطنية، لذا فقد إنخرط العراق في جهود تحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والتعاون مع المنظمات الأممية في مختلف المجالات لدعم المساعي التنموية في البلد. إذ تعد الشراكة أداة مهمة لتحقيق خطة التنمية الوطنية في العراق. ويمكن أن توفر العديد من المكاسب، مثل التمويل والإستثمار الأجنبي المباشر، ونقل المعرفة والخبرة، وتعزيز الإستقرار والأمن، وخلق فرص العمل، وتحسين صورة العراق على المستوى الدولي.

١-١٣: المتغيرات العالمية

إن عملية تشكيل التوجهات الوطنية لتكون مستجيبة للمتغيرات العالمية وللتعامل الإيجابي معها والتكيف لتداعياتها سيكون أحد الموجهات الفاعلة لرسم مسارات الخطة. ان المتغيرات الدولية المختلفة وحالات عدم اليقين المرتبطة بها أصبحت ذات تأثير أكبر في البيئة المحلية، بحكم الترابط العضوي العالمي سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً وثقافياً وسرعة تأثير أي متغير أو طارئ خارجي على الوضع الوطني (الجوائح والتغير المناخي والأزمات الاقتصادية والمالية والتغيرات التكنولوجية) التي سبب تكرار ظهورها وعبورها الحدود ضغوطاً متفاوتة عبر الأقاليم والبلدان والمجتمعات المحلية، وهو ما يتطلب تصميم سياسات مستجيبة تتناسب وطبيعة تلك التداعيات وذات قدرة على إحتواء آثارها، والتكيف الإيجابي معها.

ومن أبرز المتغيرات الضاغطة عالميا توقعات الاقتصاد العالمي، تزايد حالة اللايقين، الشكوك بشأن مستقبل النفط، التحولات التكنولوجية المتسارعة، التغير المناخي والإستدامة البيئية، والبيئة الدولية المضطربة. وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بشكل دقيق بكيفية تأثير هذه العوامل في مستقبل العراق بشكل محدد، إلا إنه وفي المجمل، يعتمد تأثير هذه العوامل في قدرة المخطط على التكيف وإتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الإستدامة الاقتصادية والاجتماعية في وجه التحديات المتزايدة. ومع ذلك يمكن توقع الاتجاهات العامة للتأثير بحسب ما مبين في الشكل (٥):

شكل (٥): التوجهات العالمية وتحدياتها بالنسبة لخطة التنمية الوطنية

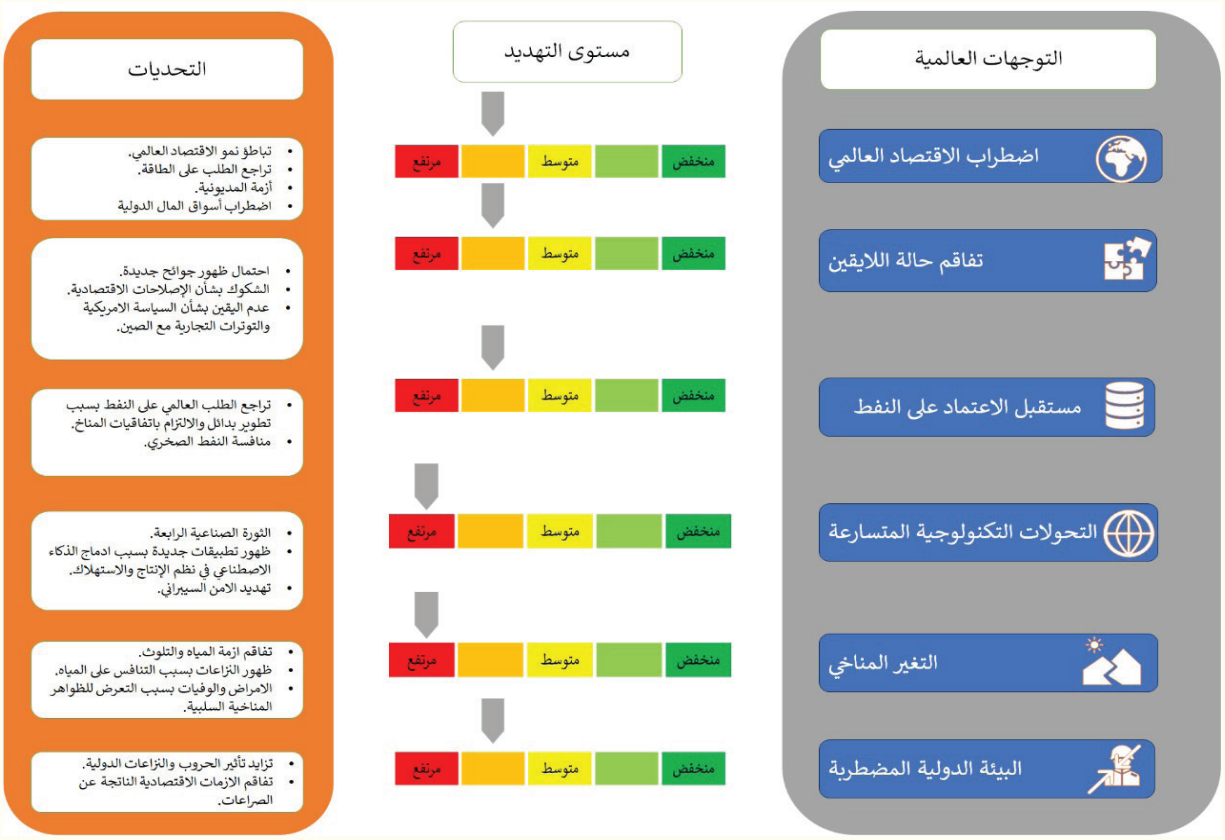

١-١٤: الأداء التنموي لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢

١-١٤-١: السكان والقوة العاملة

بلغ معدل النمو السكاني لجميع سنوات الخطة (٢,٥٪)، حيث بلغت تقديرات عدد سكان العراق من ضمنها محافظات إقليم كردستان وفقاً للإسقاطات السكانية حوالي (٤٢,٣) مليون نسمة عام ٢٠٢٢ بعدما كان (٣٨,١) مليون نسمة عام ٢٠١٨. كما بلغ معدل البطالة للفئة العمرية (١٥) سنة فأكثر، والتي تمثل سن العمل، حوالي (١٦,٥٪) مقارنة بـ(١٣,٨٪) عام ٢٠١٨. فضلاً عن ذلك فقد بلغ معدل البطالة للفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة حوالي (٣٥٪)، أما بالنسبة لمعدل البطالة بين البالغين بعمر (٢٥) سنة فأكثر فقد بلغ (١١,٢٪) بحسب نتائج مسح القوى العاملة لسنة ٢٠٢١.

٢-١٤-١: النمو الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المستهدف للخطة ٧٪ إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال مدة الخطة بلغ أقل من ١٪. كما إن الأنشطة الإقتصادية تفاوتت في معدلات النمو المتحققة بالمقارنة مع المخططة، إذ حققت بعض القطاعات السلعية (الزراعة، النفط، الصناعة، النقل والإتصالات، خدمات التنمية الإجتماعية) معدلات نمو موجبة إلا أنها كانت أقل من معدل النمو المستهدف فيما كانت معدلات النمو لبقية القطاعات سالبة خلال مدة الخطة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢.

من جانب آخر فقد توقعت خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ أن ينمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٤,٥٪ سنوياً وفقاً للمستويات المستهدفة، إلا أن معدل النمو المتحقق لنصيب الفرد من الناتج لم يصل إلى ما توقعت اليه الخطة إذ بلغ هذا المعدل (-٢,١٪)، حيث كان لاستمرار الأزمات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وتداعيات جائحة كورونا الأثر الأكبر في ذلك.

٣-١٤-١: السياسة المالية

وضعت خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ مجموعة من الأهداف المتعلقة بتنويع الإيرادات العامة وزيادة نسبة النفقات الإستثمارية. إلا ان الملاحظ إستمرار هيمنة الإيرادات النفطية خلال مدة الخطة إذ تراوحت نسبة الإيرادات النفطية

خلال مدة الخطة ما بين حد أدنى ٨٨,٦٪ خلال عام ٢٠٢٠ وحد أعلى ٩٥,٣٪ خلال عام ٢٠٢٢. أما الإنفاق الحكومي فتشير بيانات الإنفاق المتحقق إلى زيادة نسبة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الإستثمارية إذ إرتفعت نسبة النفقات التشغيلية من ٨٢,٩٪ عام ٢٠١٨ لتصل إلى ٩٠٪ عام ٢٠٢٢، ومن ثم لم تتمكن السياسة المالية من تحقيق الحد الأدنى من تغيير هيكل الإنفاق العام لمصلحة النفقات الإستثمارية.

١-١٤-٤: السياسة النقدية

سجل معدل التضخم خلال مدة الخطة معدل متوسط بلغ ٢,٤٪ وعلى الرغم من تأثير تخفيض قيمة الدينار العراقي خلال جائحة كورونا من ١١٨٢ دينار / دولار إلى ١٤٥٠ دينار / دولار وإرتفاع معدل التضخم من ٠,٤٪ عام ٢٠١٨ ليبلغ ٠,٦٪ عام ٢٠٢٠ والى ٦,١٪ عام ٢٠٢١، ثم إنخفض إلى ٤,٩٪ عام ٢٠٢٢ نتيجة إستمرار البنك المركزي بتغطية الإستيرادات من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية.

١-١٤-٥: السياسة التجارية

من متابعة بيانات التجارة الخارجية يظهر أن هنالك تطوراً واضحاً في مستوى الإستيرادات خلال المدة ٢٠١٨–٢٠٢٢ إذ إزدادت الإستيرادات من ٥٣,٧ مليار دولار عام ٢٠١٨ لتبلغ ٧٥,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢ وبمعدل نمو مُركب بلغ ٨,٩٪. أما الصادرات فقد إرتفعت صادرات العراق من ٩٧,٦ مليار دولار عام ٢٠١٨ لتصل إلى ١٣٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢ وبمعدل نمو مُركب بلغ ٨,٢٪، وشكلت الصادرات النفطية أكثر من ٩٥٪ من إجمالي الصادرات، وذلك بفعل إستمرار الإختلال في هيكل الناتج المحلي وضعف مساهمة القطاعات السلعية، وخاصة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وإستمرار هيمنة القطاع النفطي على هذا الناتج.

١-١٤-٦: القطاع الخاص

ومن متابعة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي نجد على الرغم من تأثير جائحة كورونا على القطاعين العام والخاص، أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي قد إزدادت من ٢٧,٣٪ عام ٢٠١٨ لتصل إلى ٢٩,١٪ عام ٢٠٢٢. كما حقق القطاع الخاص معدل نمو مُركب موجب بلغ ١,٨٪ خلال المدة ذاتها.

١-١٤-٧: التنمية القطاعية

قطاع الزراعة والموارد المائية: بلغت أعلى نسبة مساهمة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٤,٨٪) عام ٢٠٢٠ بينما سجلت في عام ٢٠١٨ أدنى نسبة مساهمة حيث بلغت (٢,٥١٪) وبالتالي مازال هذا المؤشر بعيداً عن تحقيق النسبة المخططة لها في نهاية الخطة والبالغة (٥,٢٪).

قطاع الطاقة (النفط والغاز): إستهدفت خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨- ٢٠٢٢ رفع سقف الإنتاج النفطي إلى (٦,٥) مليون برميل/ يوم في نهاية الخطة ومن خلال متابعة المؤشرات ذات الصلة نلاحظ تذبذباً في كمية إنتاج النفط الخام إذ سجلت عام ٢٠٢٠ إنخفاضاً ملحوظاً في كميات إنتاج النفط الخام وبلغت (٣,٦٧١) مليون برميل/ يوم بعدما كانت (٤,٢٨٨) برميل/ يوم في عام ٢٠١٩ وذلك بتأثير جائحة كورونا وتبعاتها والإلتزام بمقررات منظمة أوبك والقاضي بخفض إنتاج النفط ومن ثم إرتفع ليصل إلى (٤,٤٥٣) برميل / يوم عام ٢٠٢٢.

قطاع الكهرباء: شهد مؤشر إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية خلال سنوات الخطة إرتفاعاً ملحوظاً إذ بلغ (١١٩٣٤) ميكا واط عام ٢٠١٨ ليصل إلى (١٦١٩٥) ميكا واط عام ٢٠٢٢ وبالرغم من هذا الارتفاع إلا ان إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية ظل بعيداً عن المخطط له في خطة التنمية الوطنية والبالغ (٢٠٨٦٩) ميكا واط نهاية الخطة

قطاع الصناعة التحويلية والتعدينية (عدا النفط): بلغت قيمة الإنتاج للمنشآت الصناعية الكبيرة الإستخراجية والتحويلية (٦٤١٠) مليار دينار عام ٢٠١٨. وقد إستمر ناتج القطاع الصناعي بالإرتفاع ليصل إلى (٨٨٤) مليار دينار لعام ٢٠٢١. من جانب آخر فقد تذبذبت قيمة المبيعات الفعلية للمنشآت الصناعية الكبيرة وكانت أعلى قيمة لها هي (٩١٢١) مليار دينار عام ٢٠٢١. أما القيمة المضافة للمنشآت الصناعية الكبيرة فقد بلغ أعلى مستوى لها (٣٤٩٠) مليار دينار عام ٢٠١٩، إلا إنها تراجعت إلى (٣٢٤١) مليار دينار في عام ٢٠٢٠ وذلك نتيجة لآثار جائحة كورونا وتبعاتها وعاودت الإرتفاع لتصل إلى (٣٣٩١) مليار دينار عام ٢٠٢١.

قطاع النقل والإتصالات والخزن

- **نشاط النقل:** من متابعة البيانات المتحققة لنشاط النقل نجد أن سنوات الخطة شهدت إرتفاعاً في عدد سفن البضائع (المغادرة) من الموانئ العراقية إذ بلغت (١١٩٩)، سفينة في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠١٨ والتي بلغت (٩٩٠) سفينة ، أما سفن البضائع القادمة (المحملة) للموانئ العراقية فقد إنخفضت من (٢٠٤٤) سفينة عام ٢٠١٨ لتصل إلى (١٦٩٩) سفينة عام ٢٠٢٢. أما نشاط النقل الجوي فقد ظهر تذبذب في مؤشر عدد المسافرين (القادمين والمغادرين) المنقولين على طائرات الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية ولجميع المطارات العراقية إذ بلغ (٤١٧٧٥٧٧) مسافراً عام ٢٠١٩ بينما بلغت أقل قيمة لهذا المؤشر عام ٢٠٢٠ بواقع (٧٨٦٠٣٢) مسافر. أما نشاط السكك الحديد فلم تشهد أطوال خطوط السكك الحديد العاملة في العراق تحسناً ملحوظاً إذ سجلت (٢٨٩٣) كم خلال الأعوام (٢٠١٨ - ٢٠٢٢).
- **نشاط الإتصالات:** شهدت خطوط الهاتف الثابت (سعة البدالات) تذبذباً واضحاً إذ إرتفعت إلى ٢٢٤٣ ألف خط عام ٢٠٢١ بعد ما كانت ٢٠٢١ ألف خط عام ٢٠١٨، إلا أنها عادت لتنخفض إلى ٢٠٣٨ ألف خط عام ٢٠٢٢. أما أبراج الإتصالات فقد إرتفع عدد هذه الأبراج إلى (٣٨٣) برجاً عام ٢٠٢٢ بعدما كان ٣٤٠ برجاً عام ٢٠١٨.
- **نشاط الخزن:** من خلال المؤشرات الخاصة بنشاط الخزن يلاحظ حدوث إنخفاض بنسبة العجز بطاقات الخزين الإستراتيجي من (٧٧,٥٪) عام ٢٠٢٠ لتصل إلى (٥٠٪) لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ مع إنخفاض الطاقة الخزنية لسايلوات الحبوب إذ إنخفضت من ١٨٨٤ ألف طن عام ٢٠٢٠، لتصل إلى ١٦٤٤ ألف طن لعام ٢٠٢٢ كما إرتفعت الطاقة الخزنية المفقودة في المحافظات المتضررة من الإرهاب من ٥٢٦ ألف طن عام ٢٠١٨ لتصل إلى ٥٩٠ ألف طن عام ٢٠٢٢.

١-١٤-٨: الماء والصرف الصحي

بلغ أعلى متوسط لنصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب المجهّزة للسكان في العراق (٣٩٥) لتر/ يوم لعام ٢٠٢٢ بينما كان أقل متوسط نصيب الفرد (٣٤٠) لتر/ يوم في عام ٢٠١٩، ومن ثم فإن هذا المؤشر يفوق القيمة المخطط لها والبالغة (٢٥٠) لتر /يوم. كما إرتفعت نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب لعموم العراق إلى (٨٦,٢٪) لعام ٢٠٢٢ بعد ما كانت (٨٢,٦٪) في عام ٢٠١٨. كذلك شهد مؤشر النسبة المئوية للسكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) إرتفاعاً طفيفاً إذ بلغت هذه النسبة (٣٧,٤٪) عام ٢٠٢١ بعدما كانت (٣٤٪) لعام ٢٠١٨.

١-١٤-٩: السكن

لقد تذبذب مؤشر الكلفة التخمينية لنشاط السكن خلال سنوات الخطة إذ ارتفع من (١,٨) ترليون دينار عام ٢٠١٨، ليصل إلى (٢,٩) ترليون دينار عام ٢٠٢١، ثم عاد لينخفض إلى (١,٦) ترليون دينار عام ٢٠٢٢، كما شهد مؤشر قيمة المواد الإنشائية المستخدمة في تشييد الأبنية تذبذباً ملحوظاً، إذ انخفض من (٨٧٥,٢) مليار دينار عام ٢٠١٨ ليصل إلى (٣٤٦) مليار دينار عام ٢٠٢٠.

١-١٤-١٠: قطاع الثقافة والسياحة والآثار

نشاط الثقافة : ما زالت بعض المؤسسات والدوائر الثقافية والفنية تعاني من الإهمال، وبعضها يعاني من مشاكل مرتبطة بسوء الإدارة، ومع ذلك إرتفع نشاط عدد المهرجانات والمؤتمرات والندوات الثقافية والفنية من ٤٤٠ نشاط عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٦٢٦ نشاط عام ٢٠٢١، ثم عاد لينخفض إلى ١١٥ نشاطاً في عام ٢٠٢٢، وذلك لعدم إقرار موازنة ٢٠٢٢ وقلة التخصيصات المالية التي إنعكست بشكل سلبي على جميع المؤشرات.

نشاط السياحة والآثار : نجحت الحكومة العراقية في إستعادة آلاف القطع الآثرية التي هُربت وأستعيرت خلال حقب زمنية مختلفة، إذ أعلن العراق في (آب ٢٠٢١) إستعادة ١٧٣٢١ قطعة آثرية مهربة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقطعاً آخرى مهربة إلى اليابان، و٧ قطع إلى هولندا، وقطعة واحدة مهربة إلى إيطاليا في أكبر عملية إستعادة في تاريخ البلاد. وفي (كانون الأول ٢٠٢١) تم إستعادة لوح جلجامش، الذي يعد من أقدم الأعمال الأدبية في التاريخ بعد سرقته من بغداد وتهريبه إلى الولايات المتحدة في تسعينيات القرن الماضي. كما أعلنت الحكومة العراقية أخيراً من إستعادة ٦٠٠٠ قطعة أثرية في عام ٢٠٢٣، كانت قد أستعيرت من قِبَل بريطانيا قبل ١٠٠عام والتي تمثل ثاني أكبر عملية إسترداد في تاريخ العراق.

إنخفض عدد المشاركات الخارجية (الإجتماعات والمؤتمرات) لهيأة السياحة مع الدول الأخرى من ١٢ مشاركة عام ٢٠١٨ لتصل إلى ١٠ مشاركات عام ٢٠٢٢. كما إنخفض عدد مشاركات هيأة السياحة في معارض وأسواق داخل العراق من ٤ مشاركات عام ٢٠١٨ إلى ٢ مشاركة عام ٢٠٢٢.

١-١٤-١١: التنمية المكانية

من خلال دراسة الواقع التنموي للمحافظات يظهر إستمرار الفجوات المكانية للخدمات العامة، فمؤشر نسبة السكان غير المخدومين بمياه الشرب تراوحت نسبته بين حدين أدنى بلغ ٣,١٪ في محافظة النجف وأعلى بلغ ٣٧,٨٪ في محافظة ذي قار. أما مؤشر نسبة السكان غير المخدومين بشبكة مجاري مرتبطة بوحدات معالجة فقد تراوحت بين حدين أدنى بلغ ٩٪ في محافظة بغداد وأعلى ٩٨,٢٪ في محافظة ديالى. أما مؤشر نسبة الأمية لعمر ١٠ سنوات فأكثر فقد بلغ حده الأدنى ٨٪ في محافظة الأنبار وبلغ حده الأعلى ٢٢,١٪ في محافظة ميسان.

وفي مجال التنمية الريفية أظهرت نتائج مسح التنمية الريفية ٢٠١٦ - ٢٠٢٣ أن عدد القرى في المحافظات غير المنتظمة في إقليم بلغت ١٠٣٤٣ قرية. وأن المحافظات التي إحتوت على أعلى أعداد من القرى كانت في ديالى (١٣١٥) قرية ونينوى (١٢٥٤) قرية ثم ذي قار (١١٤٧) قرية.

١-١٤-١٢: التنمية البشرية والاجتماعية

التنمية البشرية

أ- التربية والتعليم

- **التعليم ما قبل الجامعي:**

سجل معدل الإلتحاق الصافي للتعليم الإبتدائي انخفاضاً بلغ (٩٢,٥٪) عام ٢٠٢٢ بعد ان كان (٩٤٪) عام ٢٠١٨، وشهد معدل الإلتحاق الصافي في المرحلة الثانوية إرتفاعاً خلال أعوام الخطة إذ بلغ (٧٠,٨٪) عام ٢٠٢٢ بعدما كان (٥٨٪) عام ٢٠١٨، اما عن مؤشر عدد المدارس الإبتدائية الأهلية فقد شهد إرتفاعاً ملحوظاً خلال سنوات الخطة إذ إرتفع من (١٣٦٦) مدرسة عام ٢٠١٨ ليصل إلى (١٦٥٥) مدرسة عام ٢٠٢٢. كما بلغ عدد التلاميذ في المدارس الإبتدائية الأهلية (٢٦٢٣٧١) تلميذ، وقد إرتفع ليصل إلى (٢٧٦٩٥٣) تلميذ عام ٢٠٢٢. من جانب آخر نلاحظ من متابعة مؤشرات عدد مدارس رياض الأطفال (حكومي وأهلي) أن هناك إنخفاضاً واضحاً إذ بلغ (١٢٥٩) مدرسة عام ٢٠١٨، وإنخفض ليصل إلى (١١٨٨) مدرسة عام ٢٠٢٢. شهد عدد المدارس الإبتدائية (حكومي وأهلي) إرتفاعاً ملحوظاً إذ بلغ (١٧٢٣٥) مدرسة عام ٢٠١٨ إرتفع ليصل إلى (١٨٦٣١) مدرسة عام ٢٠٢٢.

- **التعليم الجامعي:**

من خلال متابعة مؤشرات تحقق أهداف قطاع التعليم في خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨- ٢٠٢٢ نلاحظ أن هناك تحسناً إيجابياً في عدد البحوث المنشورة في المجلات العلمية الرصينة ضمن قاعدة سكوباس وكلاريفيت إذ إرتفع إلى (٢١٠٤١) بحث عام ٢٠٢١ بعد أن كان (١٩٧٨) بحثاً عام ٢٠١٩، إما الجامعات والكليات الأهلية فقد إرتفع عدد البحوث المنشورة فيها إلى (٣٢١٤) بحث عام ٢٠٢١.

ب- القطاع الصحي

إرتفع عدد المستشفيات الحكومية بنسبة (١١٪) في عام ٢٢٠٢ عن عام ٨١٠٢، في حين إزدادت أعداد المستشفيات الأهلية بنسبة (٧,٠٤٪) لعام ٢٢٠٢ عن عام ٨١٠٢ . بالمقابل نجد هنالك تذبذب في عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية فقد سجل عام ٢٠١٩ أعلى عدد (٢٨٠٨) مركز بينما سجل عام ٢٠٢١ أدنى عدد (٢٦٩٣) مركز بسبب تحويل عدد منها إلى مراكز متخصصة لعلاج مصابي جائحة كورونا. في حين لم يصل مؤشر معدل إشغال الأسرّة إلى المستهدف في الخطة البالغ (٧٦) بَل على النقيض نجد إن هذا المؤشر إنخفض من (٥٧,٢) عام ٢٠١٨ ليصل إلى (٤٥,٤) عام ٢٠٢١.

ج- المرأة

من متابعة مؤشرات الأداء التنموي للمرأة خلال مدة الخطة نلاحظ حصول النساء في عام ٢٠٢١ على (٩٧) مقعداً في البرلمان من أصل (٣٢٩) مقعد وبنسبة (٢٩,٤٪) من مجموع المقاعد . أما في الجانب التعليمي فان هنالك مشكلة ظهرت في مؤشر الإلتحاق بالتعليم تمثلت في تراجع معدل الإلتحاق للإناث، فقد بلغ معدل الإلتحاق للإناث بالمرحلة الإبتدائية بعمر (٦-١١ سنة) ٩١,٩٪ في عام ٢٠٢١. إلا ان معدل التحاق الإناث بالمرحلة المتوسطة بعمر (١٢-١٤ سنة) بلغ ٥٦,٦٪. أما بالنسبة لمعدل التحاق الإناث بالمرحلة الإعدادية بعمر (١٥-١٧) سنة فقد بلغ ٣٦٪. في حين بلغ معدل الإلتحاق بالمرحلة الجامعية للإناث بعمر (١٨ - ٢٤ سنة) ١٦,٩٪.

د- الشباب

إنخفض عدد الشباب الذين يترددون على المنتديات الثقافية والاجتماعية والرياضية من ٣٥٠,٧ ألف عام ٢٠١٩ ليصل إلى ٢٥٢,٢ ألف عام ٢٠٢٢. كما إنخفض عدد المراكز الرياضية والترفيهية للشباب من ٢٩٢ مركز عام ٢٠١٩ ليصل إلى ٢٥٧ مركز عام ٢٠٢٢.

هـ - التنمية الإجتماعية

من خلال متابعة مؤشرات التنمية الإجتماعية نجد مجموعة من مؤشرات التطور، فقد إستمر مؤشر المبالغ المصروفة لشبكة الرعاية الإجتماعية بالإرتفاع ليصل إلى (٣,٧) ترليون دينار لعام ٢٠٢٢ بعدما كان (١,٩) ترليون دينار عام ٢٠١٨. كما شهد عدد وحدات الرعاية الاجتماعية إنخفاضاً ملحوظاً من (٩٥) وحدة رعاية عام ٢٠١٨ ليصل إلى (٣٩) وحدة رعاية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٢). من جانب آخر فقد سجل مؤشر عدد المستفيدين من رواتب شبكة الرعاية الإجتماعية إرتفاعاً ملحوظاً خلال سنوات الخطة إذ إرتفع من (١١٤١٣٨٣) مستفيداً عام ٢٠١٨ ليصل إلى (١٦١٧٢٥٧) مستفيداً عام ٢٠٢٢.

١-١٤-١٣: التنمية المستدامة

من خلال متابعة الأهداف والمؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة نلاحظ أن هناك إرتفاعاً في كمية المياه العادمة المتولّدة لمحطات ووحدات المعالجة بواقع ٣٢٨١٨١٠ (م^3/ يوم) عام ٢٠٢١ بينما كانت ٢٨٢٠٠٠٠(م^3/ يوم) عام ٢٠١٨. كما شهد مؤشر كمية المياه العادمة المعالجة في محطات ووحدات المعالجة وجود إرتفاع إذ بلغت ١٩٦٥٢٣٠ (م^3/ يوم) عام ٢٠٢٢ بعدما كانت ١٥٥٠٣٣٠ (م^3/ يوم) عام ٢٠١٨. كذلك فقد تبين وجود إرتفاع في النسبة المئوية للمياه العادمة المعالجة إلى المتولّدة بواقع (٧٣,٧٪) لعام ٢٠٢٢ بينما كانت بنسبة (٥٥,٠ ٪) في عام ٢٠١٨ في مجمل العراق.

الفصل الثاني

السكان وقوة العمل

٢-١: المؤشرات الديموغرافية

- يتميز العراق بأنه ذو تركيبة سكانية فتية، ترتفع فيها معدلات الخصوبة. وعلى الرغم من الإنخفاض التدريجي الملحوظ في تلك المعدلات، والتغيير الديموغرافي الذي بدأت تظهر ملامحه في زيادة متواترة للفئات العمرية في سن العمل، إلا أنه يبقى من الدول ذات النمو السكاني المرتفع في العالم.
- إنخفض معدل النمو السكاني خلال سنوات خطة التنمية السابقة ٢٠١٨-٢٠٢٢ من ٢,٦٪ إلى ٢,٥٪ وبمعدل زيادة مقدارها ٨٤٠ ألف نسمة سنوياً تقريباً، وبلغت تقديرات عدد سكان العراق (من ضمنها محافظات إقليم كردستان) وفقاً للإسقاطات السكانية حوالي ٤٢,٣ مليون نسمة عام ٢٠٢٢ بعدما كان ٣٨,١ مليون نسمة عام ٢٠١٨.
- تؤشر الإسقاطات السكانية أن حجم سكان العراق سيتزايد خلال سنوات الخطة وما بعدها حتى عام ٢٠٣٠ وكما يظهر في الشكل (٦)، إذ سيزداد عدد السكان من ٤٤,٤ مليون نسمة في عام ٢٠٢٤ إلى ٤٨,٩ مليون نسمة عام ٢٠٢٨ وبمعدل نمو متوقع (٢,٤٪)، وهذه الزيادة تتطلب توطين المتغير الديموغرافي في الخطط والبرامج والسياسات القطاعية كافة، وزيادة الإستثمار في رأس المال البشري.
- بلغ عدد السكان في سن العمل (١٥سنة فأكثر) ٢٦ مليون نسمة، منهم ١٠,٣مليون نسمة في قوة العمل منهم ٨,٦ مليون يعملون في القطاعين العام والخاص، مقابل ١,٧مليون عاطل عن العمل.
- بلغ معدل البطالة للفئة العمرية (١٥) سنة فأكثر والتي تمثل سن العمل (١٦,٥٪)، وهذا المعدل يرتفع بين الإناث إلى (٢٨,٢٪) أي حوالي ضعف معدل الذكور البالغ (١٤,٧٪)، بينما بلغ معدل البطالة للفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة (٣٥٪) والبالغون بعمر (٢٥) سنة فأكثر (١١,٢٪) بحسب مسح القوى العاملة لسنة ٢٠٢١.
- بلغ إجمالي القوة العاملة في القطاع الحكومي ٤٠٧٤٦٩٧ موظفاً يعملون في مؤسسات التمويل المركزي بحسب قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣، وبلغت أعداد العاملين في القطاع الخاص والمسجلين في الضمان الإجتماعي بحسب البيانات الرسمية ٣٧٠٤٧٠ عامل لسنة ٢٠٢٣.
- تبلغ نسبة المشاركة الاقتصادية للفئات العمرية ٢٥ سنة فأكثر (٤٥,٨٪)، وهي أعلى من نسبتها في فئة الشباب (١٥-٢٤ سنة) التي شكلت (٢٦,٥٪). فيما بلغت نسبة المشاركة الاقتصادية للذكور (٨٦,٦٪) مقابل (١٣,٤٪)للإناث الأمر الذي يؤشر الفرص الممكنة عند إستثمار طاقات النساء في العراق.

شكل (٦): حجم سكان العراق للمدة ٢٠٢٣-٢٠٣٠

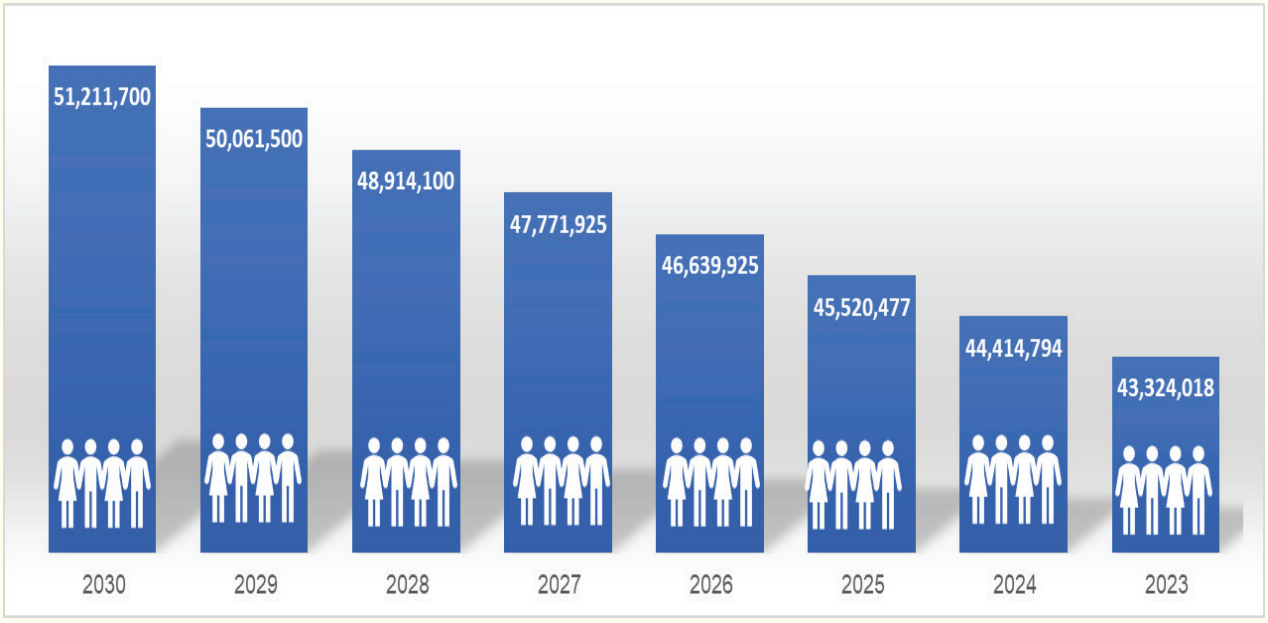

٢-٢: التحديات الرئيسة

- إستمرار إرتفاع معدل النمو السكاني نتيجة إرتفاع معدلات الخصوبة، والذي سيسبب مضاعفة الضغوط على معدل إستهلاك الموارد، وعلى توفير البنى التحتية وضمان شمولية خدماتها لجميع السكان.
- إستمرار الحراك السكاني الذي يتسبب بمضاعفة مشاكل الإكتظاظ السكاني في المدن وإنعكاساته السلبية على الخدمات المقدمة في الحضر من قبل الدولة وبروز ظاهرة العشوائيات، فضلاً عن مشكلات إجتماعية سلبية أخرى.
- إستمرار ظاهرة الزواج والحمل المبكر مع إرتفاع معدلات الطلاق.
- التأجيل المستمر للتعداد العام للسكان الذي كان من المفترض تنفيذه كل عشر سنوات، إذ أجري آخر تعداد شامل للسكان في عام ١٩٨٧ في حين لم يشمل تعداد ١٩٩٧ إقليم كردستان.
- إرتفاع معدل بطالة الشباب ولا سيما في المحافظات الفقيرة إذ بلغ أعلى معدل بطالة للشباب (١٥-٢٤) سنة في محافظتي ذي قار والمثنى وبمعدل ٤٩,٣٪ و٤٨,٣٪ على التوالي.
- إتساع نطاق القطاع غير المنظم في الاقتصاد، إذ بلغت نسبة العاملين في القطاع غير المنظم ٦٨٪ من إجمالي العاملين.
- بلغ عدد العمال الأطفال والاحداث في المحافظات العراقية (عدا إقليم كردستان) بلغ (٦٣٢) طفلاً وحدثاً عاملاً لعام ٢٠٢٣ ، وهذا العدد قليل جداً إلا ان العدد اكبر بكثير في القطاع الخاص غير المنظم ، أما عدد الجولات التفتيشية فقد بلغت (٢٧٥) بحسب إحصائيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ٢٠٢٣.

٢-٣: الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية

تتبنى الخطة الأهداف الإستراتيجية للوثيقة الوطنية للسياسات السكانية المحدثة (٢٠٢٣) المتمثلة بالآتي:

- إحداث تغيرات كمية ونوعية في حياة السكان لبلوغ التنمية المستدامة وفقاً لرؤية العراق ٢٠٣٠، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، مع بلوغ معدلات نمو سكاني تتوافق مع متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، والحفاظ على تركيب عمري متوازن، وتحقيق تقدم في خصائص السكان وفي إستقرارهم ورفاهيتهم.
- إحداث إنخفاض مهم وسريع في معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة من العمر وتحسين أنماط الخصوبة والنمو السكاني وتعزيز متطلبات السكان في التعليم والصحة بما يحسن من أوضاع الأسرة الاقتصادية والاجتماعية ويحقق تقدماً مهماً في تمكين الشباب.

٢-٤: الأهداف الرئيسة

- ٢-٤-١: السكان: الأهداف الموجهة:
- تحقيق المواءمة والتوازن بين المؤشرات الديموغرافية والمؤشرات الاقتصادية.
- تعزيز بيئة تمكينية للسكان للإنتفاع من الفرصة الديموغرافية.
- ضمان العلاقة الإيجابية بين الأنشطة السكانية والبيئية بما يحد من الآثار السلبية للأنشطة السكانية على البيئة، والآثار السلبية للبيئة على السكان.
- ضمان تسريع العودة الآمنة والإستقرار لجميع الراغبين من النازحين.

٢-٤-٢: القوة العاملة والتشغيل: الأهداف الموجهة

- خفض معدلات البطالة وتوفير فرص عمل مستدامة لائقة للشباب بمن فيهم النساء.
- خلق سوق عمل منظم محمي معزز للنمو الاقتصادي.
- تنمية المهارات والمعارف للقوى العاملة بما يعزز من مستويات الإنتاج والإنتاجية.
- التحول إلى سوق العمل الرقمي المستجيب إلى وظائف ومهن المستقبل

الفصل الثالث

الإطار الاقتصادي الكلي: النمو والإستثمار

٣-١: تقديرات خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨

تضع خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨ تقديرات للإيرادات النفطية التي يتوقع أن تحصل عليها الحكومة خلال مدة الخطة بإعتماد سعر صرف ١٣٠٠ دينار/ دولار، حيث أن من المتوقع أن تصل الإيرادات النفطية خلال مدة الخطة إلى ٦٣٠,٨ تريليون دينار، في حين ستبلغ الإيرادات غير النفطية ٧٩,١ تريليون دينار، ومن ثم فإن إجمالي الإيرادات النفطية وغير النفطية خلال مدة الخطة ستبلغ ٧٠٩,٩ تريليون دينار.

شكل (٧): تقديرات الإيرادات النفطية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨

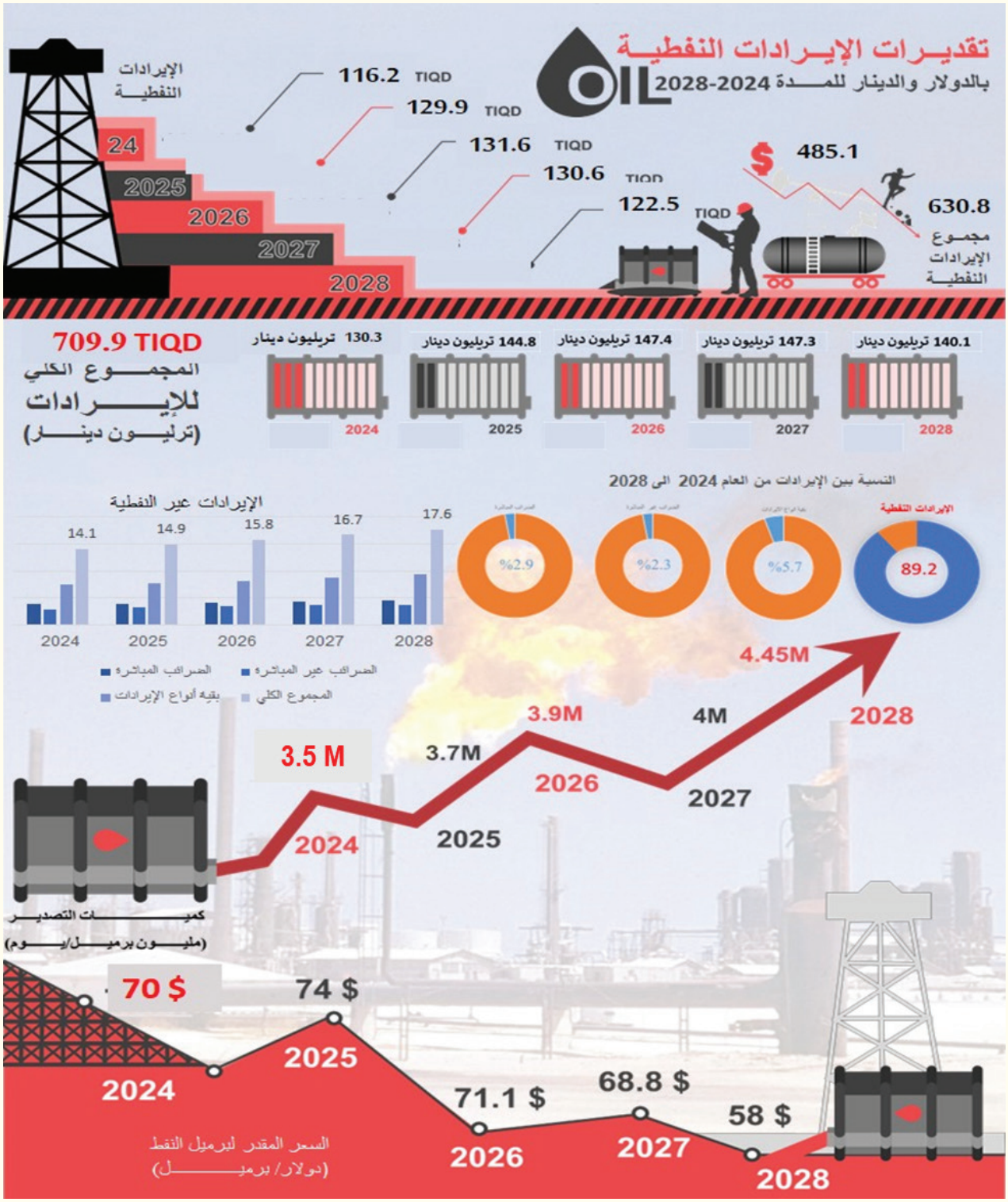

النمو الاقتصادي المستهدف

تستهدف خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨ تحقيق معدل نمو إقتصادي يبلغ ٤,٢٤٪ للناتج المحلي الإجمالي (بإعتماد سنة ٢٠٢٢ سنة أساس)، إنطلاقاً من أن هذا المعدل يتناسب مع الإمكانات البشرية والمادية المتاحة والتحديات القائمة، مع الأخذ بنظر الإعتبار حالة اللايقين وأداء الأنشطة الاقتصادية للمدة السابقة. وقد تم التركيز في الإستهداف على قطاعات رئيسة هي الزراعة والصناعة والسياحة، فضلاً عن أنشطة البنى التحتية المادية والخدمية وفقاً لما جاء في الإطار العام للخطة. لهذا فإنّ من المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي من ٢١٤٤٧٤,١ مليار دينار عام ٢٠٢٢ ليصل إلى ٢٦٤٠٣٧ مليار دينار عام ٢٠٢٨، وأن ترتفع نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية من ٣٩,٧٪ عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ٤٢,٦٪ عام ٢٠٢٨.

جدول (١): الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو المستهدفة بالأسعار الثابتة للسنوات ٢٠٢٤- ٢٠٢٨ (مليار دينار)

الأنشطة	٢٠٢٢	النمو المستهدف٪	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
الزراعة	٥٠٤٦,٢	٩	٥٥٠٠	٥٩٩٥	٦٥٣٥	٧١٢٣	٧٧٦٤
التعدين والمقالع	١٣٠١٢٨,٩	٣,٢	١٣٤٢٩٩	١٣٨٦٠٢	١٤٣٠٤٣	١٤٧٦٢٧	١٥٢٣٥٨
- النفط الخام	١٢٩٤٢٤,٥	٣,٢	١٣٣٥٦٦	١٣٧٨٤٠	١٤٢٢٥١	١٤٦٨٠٣	١٥١٥٠١
- الانواع الاخرى من التعدين	٧٠٤,٤	٤	٧٣٣	٧٦٢	٧٩٢	٨٢٤	٨٥٧
الصناعة التحويلية	٣٩١٦,٣	٨	٤٢٣٠	٤٥٦٨	٤٩٣٣	٥٣٢٨	٥٧٥٤
الكهرباء والماء	١١٤٨,٦	٧	١٢٢٩	١٣١٥	١٤٠٧	١٥٠٦	١٦١١
البناء والتشييد	٦٥٣٤,٥	٨	٧٠٥٧	٧٦٢٢	٨٢٣٢	٨٨٩٠	٩٦٠١
النقل	١٩١٩٧,٣	٦	٢٠٣٤٩	٢١٥٧٠	٢٢٨٦٤	٢٤٢٣٦	٢٥٦٩٠
التجارة	١٥٠٢٣,٨	٤	١٥٦٢٥	١٦٢٥٠	١٦٩٠٠	١٧٥٧٦	١٨٢٧٩
المال والتأمين	١١٥٠٥,٦	٤,٨	١٢٠٦٦	١٢٦٥٤	١٣٢٧١	١٣٩١٧	١٤٥٩٦
- البنوك والتأمين	١٤٨٥,٣	٤	١٥٤٥	١٦٠٧	١٦٧١	١٧٣٨	١٨٠٧
- ملكية دور السكن	١٠٠٢٠,٣	٥	١٠٥٢١	١١٠٤٧	١١٦٠٠	١٢١٨٠	١٢٧٨٩
الخدمات	٢١٩٧٢,٧	٥,٣	٢٣١٢٦	٢٤٣٤١	٢٥٦١٩	٢٦٩٦٥	٢٨٣٨٣
- خدمات التنمية الإجتماعية	١٦٤٩٤,١	٥	١٧٣١٩	١٨١٨٥	١٩٠٩٤	٢٠٠٤٩	٢١٠٥١
- الخدمات الشخصية	٥٤٧٨,٦	٦	٥٨٠٧	٦١٥٦	٦٥٢٥	٦٩١٧	٧٣٣٢
الأنشطة غير النفطية	٨٥٠٤٩,٥	٥,٧	٨٩٩١٥	٩٥٠٧٦	١٠٠٥٥٣	١٠٦٣٦٦	١١٢٥٣٦
الناتج حسب الأنشطة	٢١٤٤٧٤,١	٤,٢٤	٢٢٣٤٨١	٢٣٢٩١٧	٢٤٢٨٠٤	٢٥٣١٦٩	٢٦٤٠٣٧

الإستثمارات المطلوبة لتحقيق هدف نمو الناتج

قُدرت الإستثمارات المطلوبة، لتحقيق معدل النمو المستهدف والبالغ ٤,٢٤٪ خلال مدة تنفيذ الخطة بمبلغ إجمالي قدره ٢٤١,١ ترليون دينار، يُسهم القطاع الحكومي بحوالي ١٥٧,٣ ترليون دينار منه، تشكل ما يقارب ٦٥,٢٪ من إجمالي الإستثمارات المطلوبة، فيما يأتي ٨٣,٨ ترليون دينار من إستثمارات القطاع الخاص والتي سوف تشكل ٣٤,٨٪ من إجمالي الإستثمارات المطلوبة. وسيحظى قطاع النفط الخام بالنسبة الأكبر من التكوين الرأسمالي والتي ستبلغ ٢٧,٤٪، يليه قطاع ملكية دور السكن وخدمات التنمية الاجتماعية، اللذان سيحظيان بنسبة ٢٢,٥٪ و٢٠,٨٪ من التكوين الرأسمالي على التوالي. أما قطاع الماء والكهرباء فسيحظى بنسبة ٨,٦٪ من التكوين الرأسمالي، في حين سيحظى قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ٧,٨٪ منه، وسيكون لبقية القطاعات نسب متفاوتة من التكوين الرأسمالي.

وفي ظل توقع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المستهدف ٤,٢٤٪ بالأسعار الثابتة والذي يزيد عن معدل النمو السنوي للسكان والمقدر بـ ٢,٥٪، يتوقع زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو مُركب ١,٧٪ سنوياً، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد لعام ٢٠٢٢ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧) نحو ٥٠٧٧ ألف دينار ومن المتوقع أن يصل إلى ٥٣٩٨ ألف دينار في عام ٢٠٢٨.

جدول (٢): متوسط نصيب الفرد خلال سنوات الخطة (٢٠٢٤- ٢٠٢٨)

السنة	الناتج المحلي المستهدف (مليار دينار)	عدد السكان المقدر (ألف نسمة)	متوسط نصيب الفرد (الف دينار)
٢٠٢٤	٢٢٣٤٨١	٤٤٤١٤	٥٠٣١
٢٠٢٥	٢٣٢٩١٧	٤٥٥٢٠	٥١١٦
٢٠٢٦	٢٤٢٨٠٤	٤٦٦٣٩	٥٢٠٦
٢٠٢٧	٢٥٣١٦٩	٤٧٧٧١	٥٢٩٩
٢٠٢٨	٢٦٤٠٣٧	٤٨٩١٤	٥٣٩٨

٣-٢: السياسات الاقتصادية الكلية

٣-٢-١: السياسة المالية

تم وضع تقديرات لإجمالي الإيرادات النفطية خلال مدة خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨ على أساس وجود إتجاه عام متناقص لسعر برميل النفط، إذ من المتوقع أن ينخفض متوسط سعر برميل النفط من ٧٠ دولار / برميل عام ٢٠٢٤ ليصل إلى ٥٨ دولار / برميل عام ٢٠٢٨. ومع زيادة كميات التصدير من ٣,٥ مليون برميل/ يوم عام ٢٠٢٤ إلى ٤,٤٥ مليون برميل/ يوم عام ٢٠٢٨ فمن المتوقع أن يبلغ مجموع الإيرادات النفطية خلال مدة الخطة ٤٨٥,١ مليار دولار. وبإعتماد سعر صرف ١٣٠٠ دينار / دولار فإن تقديرات إجمالي الإيرادات النفطية خلال مدة الخطة ستبلغ ٦٣٠,٨ ترليون دينار، وكما يوضحها الجدول (٣).

جدول (٣): تقديرات الإيرادات النفطية بالدولار والدينار خلال سنوات
الخطة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨

السنوات	السعر المقدر لبرميل النفط (دولار / برميل)	كميات التصدير (مليون برميل/ يوم)	الإيرادات النفطية (مليار دولار)	الإيرادات النفطية (ترليون دينار)
٢٠٢٤	٧٠	٣,٥	٨٩,٤	١١٦,٢
٢٠٢٥	٧٤	٣,٧	٩٩,٩	١٢٩,٩
٢٠٢٦	٧١,١	٣,٩	١٠١,٢	١٣١,٦
٢٠٢٧	٦٨,٨	٤	١٠٠,٤	١٣٠,٦
٢٠٢٨	٥٨	٤,٤٥	٩٤,٢	١٢٢,٥
المجموع			٤٨٥,١	٦٣٠,٨

الإيرادات غير النفطية المخططة

تم تقدير الإيرادات غير النفطية على أساس المتحقق من هذه الإيرادات خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢٤ وترجيحها إلى ما تبقى من بقية العام ، كما تم إحتساب التقديرات المخمنة من الإيرادات غير النفطية لبقية سنوات الخطة على أساس تناسب معدل نموها مع معدل نمو الناتج للأنشطة غير النفطية والذي تم تقديره في الخطة والبالغ ٥,٧٣٪ ، إستناداً إلى ذلك فمن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات غير النفطية خلال مدة الخطة (٧٩,١) ترليون دينار منها (٢١) ترليون دينار ضرائب مباشرة و (١٦,٨) ترليون دينار ضرائب غير مباشرة، في حين من المتوقع أن يكون إجمالي بقية أنواع الإيرادات غير النفطية (٤١,٣) ترليون دينار وكما هو موضـــح في الجدول (٤).

جدول (٤): تقديرات الإيرادات غير النفطية للمدة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨ (ترليون دينار)

السنوات	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	بقية أنواع الإيرادات	المجموع الكلي
٢٠٢٤	٣,٨	٢,٩	٧,٤	١٤,١
٢٠٢٥	٤,٠	٣,٢	٧,٧	١٤,٩
٢٠٢٦	٤,٢	٣,٤	٨,٢	١٥,٨
٢٠٢٧	٤,٤	٣,٦	٨,٧	١٦,٧
٢٠٢٨	٤,٦	٣,٧	٩,٣	١٧,٦
المجموع	٢١,٠	١٦,٨	٤١,٣	٧٩,١

تقدير إجمالي الإيرادات

من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات خلال مدة الخطة ٧٠٩,٩ تريليون دينار، فيما ستتراجع نسبة الإيرادات النفطية من ٨٩,٢٪ عام ٢٠٢٤ لتصل إلى ٨٧,٤٪ عام ٢٠٢٨.

جدول (٥): الإيرادات النفطية وغير النفطية وإجمالي الإيرادات خلال مدة الخطة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨

السنوات	الإيرادات النفطية (تريليون دينار)	الإيرادات غير النفطية (تريليون دينار)	إجمالي الإيرادات (تريليون دينار)	نسبة الإيرادات النفطية الى اجمالي الايرادات (٪)
٢٠٢٤	١١٦,٢	١٤,١	١٣٠,٣	٨٩,٢
٢٠٢٥	١٢٩,٩	١٤,٩	١٤٤,٨	٨٩,٧
٢٠٢٦	١٣١,٦	١٥,٨	١٤٧,٤	٨٩,٣
٢٠٢٧	١٣٠,٦	١٦,٧	١٤٧,٣	٨٨,٧
٢٠٢٨	١٢٢,٥	١٧,٦	١٤٠,١	٨٧,٤
المجموع	٦٣٠,٨	٧٩,١	٧٠٩,٩	

التحديات الرئيسة للسياسة المالية

تواجه السياسة المالية مجموعة من التحديات التي تضعف من قدرتها على معالجة الاختلالات البنيوية في هيكل الناتج المحلي الاجمالي والتي تحد من فاعليتها في تحقيق أهدافها الأساسية والمتضمنة: تعزيز معدل نمو الناتج، ضمان الإستقرار الإقتصادي، إشباع الحاجات العامة، إعادة توزيع الدخل القومي... وغير ذلك من الأهداف. ومن أبرز هذه التحديات:

- إستمرار الخلل البنيوي في هيكل الموازنة العامة للدولة سواء ما يتعلق ببنية الإيرادات العامة وهيمنة الإيرادات النفطية، أو ما يتعلق ببنية النفقات العامة وهيمنة المسار التوسعي للنفقات الجارية على النفقات الإستثمارية.
- إستمرار سمة الهشاشة للموازنة العامة للدولة، بسبب حالة اللايقين عالمياً ومحلياً، والمترافقة مع الخلل في هيكل الموازنة العامة للدولة، مما يحد من قدرتها في تحقيق أهدافها التنموية.
- إستمرار الإختلال في هيكل الناتج المحلي الإجمالي وإنعكاسه على هيكل الموازنة العامة للدولة.
- ضعف قدرة السياسة المالية على معالجة الإختلالات الهيكلية في بنية الناتج المحلي الإجمالي.
- التحديات المؤسسية والإجرائية والتي تحد من القدرة على تصميم موازنات مالية وفقاً للأساليب الحديثة مما يحد من قدرتها على تنفيذ أهدافها.
- إنخفاض كفاءة صرف النفقات العامة بسبب ضعف إجراءات الحوكمة.
- تباطؤ إكمال إجراءات رقمنة المالية العامة.
- تزايد الأعباء المالية اللازمة لمواجهة التداعيات الخطيرة التي تسلطها التغيرات المناخية والمتمثلة بشحة المياه والإحتباس الحراري.

أهداف ووسائل تحقق السياسة المالية

الهدف الأول: ضمان خطة مالية مستقرة تدعم مسارات التنمية المستدامة وتعمل على تصحيح هيكل الإنفاق الحكومي.

وسائل تحقيق الهدف

١. تطوير العمل بموازنات متعددة السنوات.
٢. إعادة هيكلة الإنفاق العام لمصلحة النفقات الإستثمارية والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة.
٣. إعتماد سياسة مالية كفوءة تعمل على تحفيز الإقتصاد الوطني وإعادة هيكلة الناتج المحلي الإجمالي، بالتأكيد على الإستثمار في أنشطة البنية التحتية، وبالأخص تلك التي تدعم قطاعات الإنتاج السلعي.
٤. تعزيز دور المؤسسات التشريعية والرقابية الوطنية من أجل زيادة مستوى الشفافية والمساءلة في جميع مراحل تنفيذ الموازنة.

الهدف الثاني: زيادة الإيرادات غير النفطية وتصحيح إختلال هيكل الإيرادات العامة.

وسائل تحقيق الهدف

١. إصلاح نظام الإيرادات الضريبية والكمركية من الناحيتين القانونية والإجرائية.
٢. إنجاز مشروع التعديل الثاني لقانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل النافذ.
٣. تنفيذ مشروع النظام الضريبي الألكتروني الشامل.
٤. تحسين طرق جباية الإيرادات غير النفطية.

الهدف الثالث: تطوير وإصلاح الإدارة المالية للدولة.

وسائل تحقيق الهدف

١. العمل على تحسين الإدارة المالية العامة وتطبيق قواعد الحوكمة الألكترونية.
٢. تنفيذ نظام معلومات الإدارة المالية المتكامل (IFMIS).
٣. إستكمال تطبيق نظام الخزينة الموحد (TSA) وذلك بتطبيق نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGSC) لحساب الخزينة الموحدة كمرحلة أولى.
٤. أتمتة الإجراءات المعتمدة للسلطات الكمركية من خلال تطبيق نظام الأسيكودا، وتفعيل الأنظمة المرتبطة به ليغطي كل المراكز الكمركية بالإستفادة من التعاون الدولي.
٥. التحول التدريجي المدروس من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لتعزيز توجهات التنمية المستدامة.

الهدف الرابع: إستكمال عملية جدولة الدين العام الداخلي وحوكمة الإقتراض الخارجي وتوجيهه نحو الإستثمار.

وسائل تحقيق الهدف

١. الإعتماد على السندات الوطنية لتمويل أي عجز محتمل.
٢. زيادة رصيد الضمانات السيادية بالعملات الأجنبية.
٣. العمل على زيادة معدلات سداد الدين الداخلي وجدولة حوالات الخزينة السابقة.
٤. إعطاء أولوية الإقتراض الخارجي للمشاريع الإستثمارية والخدمية التي لها جدوى إقتصادية وإجتماعية مرتفعة وخاصة مشاريع الإستثمار المؤثر وتلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والتي لها فترة إسترداد قصيرة.

الهدف الخامس: الإستخدام الأمثل للتخصيصات المالية الموجهة لتحقيق الأبعاد الإجتماعية للسياسة المالية.

وسائل تحقيق الهدف.

١. تحسين مستوى الدعم المالي لإستراتيجية التخفيف من الفقر والعمل على تحسين مستوى الإستهداف للفئات المشمولة.
٢. تحسين كفاءة الإستهداف للمشمولين ببرامج الحماية الإجتماعية.
٣. تعزيز دور صناديق التنمية للمحافظات الأكثر فقراً والعمل على ضمان كفاءة الإنفاق من خلالها.

الهدف السادس: توجيه السياسة المالية لتكون أكثر تحفيزاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإستجابة للتغير المناخي.

وسائل تحقيق الهدف.

١. إدماج أهداف التنمية المستدامة في تخطيط المالية العامة وتوجيه الإستثمارات العامة نحو القطاعات المعززة لتحقيق الأهداف.
٢. تحفيز الإستثمارات الخضراء والمؤثرة، وزيادة فرص تمويل المشاريع البيئية.

٣-٢-٢: السياسة النقدية

خضعت السياسة النقدية بعد جائحة (كوفيد ١٩) إلى متطلبات السياسة المالية، إذ إضطرت السلطة النقدية في ١٩ كانون الاول ٢٠٢٠، وتحت ضغط عجز الموازنة العامة للدولة، وتأشير إرتفاع قيمة العملة الوطنية غير المتوازن نسبة إلى العملة الأجنبية وتأثيره في القطاعات الإنتاجية وتهريب العملة إلى تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار من ١١٨٢ دينار / دولار، إلى ١٤٥٠ دينار/ دولار. وقد كان لهذا القرار تأثيرات على سعر الصرف السوقي الذي إرتفع كمتوسط سنوي من ١١٩٦ دينار/ دولار في عام ٢٠١٩، ليصل إلى ١٤٨٢ دينار/ دولار في عام ٢٠٢٢. وقد كان لذلك تأثيرات تضخمية واضحة، فضلاً عن دوره في زيادة التوقعات التضخمية، بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠ فقد إرتفع معدل التضخم من ٠,٦٪ عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٤,٤٪ لغاية عام ٢٠٢٣. قد كان لذلك تأثيرات كبيرة على المستوى المعيشي للأفراد ومستويات الفقر. كما حفز ذلك الإجراء المضاربة على الدينار التي أدت إلى زيادة الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والسوقي (مع تأشير عودة العمل إلى كثير من القطاعات الإنتاجية المحلية التي وفرت الكثير من فرص العمل).

كما قام البنك المركزي العراقي فيما بعد بتغيير آخر ولكن معاكس في تغيير قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار وذلك بخفضه إلى ١٣٠٠ دينار/ دولار، وهو السعر الذي تبنته الموازنة العامة الإتحادية للسنوات ٢٠٢٣- ٢٠٢٥. من جانب آخر يظهر أن هنالك إتجاهاً توسعياً للسياسة النقدية، إذ يلاحظ أن عرض النقد بالمعنى الضيق قد إزداد من ٧٧,٨ ترليون دينار عام ٢٠١٨ ليصل إلى ١٤٦,٥ ترليون دينار عام ٢٠٢٢، وبمعدل نمو مُركب بلغ ١٧٪. كما إرتفعت نسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٦,٥٪ عام ٢٠١٨ لتصل إلى ٦٩٪ عام ٢٠٢٢، وذلك تحت تأثير الزيادة المستمرة في مستويات الإنفاق العام. من جانب آخر تتضح السمة التوسعية للسياسة النقدية من خلال متابعة مستويات الائتمان التي إرتفعت من ٣٨,٥ ترليون دينار عام ٢٠١٨ لتصل إلى ٦٠,٦ ترليون دينار عام ٢٠٢٢. مع ذلك فإن العمق المالي ما يزال محدوداً، إذ يعادل الإئتمان المقدم إلى القطاع الخاص ٩,١٤٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي النفطي، و ٢١,٤٪ من الناتج المحلي غير النفطي، وهو أقل بكثير من نظرائه في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(١).

التحديات الرئيسة للسياسة النقدية

تواجه السياسة النقدية مجموعة من التحديات يمكن تلخيصها بما يأتي:

- إرتفاع مستوى اللايقين الذي يشهده العالم الذي ينعكس سلباً على المستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي.
- محدودية قدرة السياسة النقدية في التأثير في سعر الصرف السوقي وعدم وضوح إجراءاتها في هذا الصدد.
- إستمرار نمو عرض النقد نتيجة لإعتماد السياسة الإنفاقية التوسعية، مما يترك تأثيرات واضحة في معدل التضخم.
- الإستمرار بتطبيق سياسة الإستيراد المفتوح والتي تؤدي إلى فرض ضغوط كبيرة على سعر صرف الدينار العراقي.
- محدودية دور المصارف الإختصاصية في تمويل الإستثمارات في القطاع الخاص في المجال التنموي بما يتناقض وتوجهات السياسة الاقتصادية الداعية إلى إعطاء القطاع الخاص مساحة مهمة في فعاليات التنمية.
- الأثر السلبي لإرتفاع سعر الفائدة في الائتمان الممنوح من قبل المصارف على إستثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.
- إنخفاض تعبئة المدخرات نتيجة تدني معدلات الفائدة، ومن ذلك معدلات الفائدة الحقيقية، على الإدخار وضعف الثقة بالجهاز المصرفي وتعاظمها على الإئتمان المصرفي الممنوح، مما يترك تأثيرات سلبية في النشاط الإنتاجي.

الأهداف ووسائل تحقق السياسة النقدية

الهدف الأول: دعم وتحقيق الإستقرار النقدي والمالي.

وسائل تحقيق الهدف

١. حماية النظام المالي من خلال تعزيز إستخدام الأنظمة التقنية في مجال مكافحة غسل الأموال، فضلاً عن وضع الأطر والإجراءات التي ينبغي على المصارف والمؤسسات المالية إتخاذها تحوطاً لمنع وقوع هذا النوع من الجرائم.
٢. تعزيز الشمول المالي عن طريق الإرتقاء بخدمات القطاع المصرفي من خلال تحسين وصول الخدمات المصرفية إلى جميع شرائح المجتمع.
٣. إدارة الإستقرار المالي من خلال تعزيز مراقبة المخاطر العابرة للحدود عن طريق عمل إستراتيجية لإدارة الأزمات والمخاطر المتوقعة للتغيرات المناخية والسياسية والاقتصادية وإدارة الإحتياطيات والإستثمارات الخارجية.
٤. تطوير وتحسين طرق تحليل البيانات الخاصة بالسياسة النقدية بما يعزز من كفاءة القرارات الخاصة بها.

الهدف الثاني: المحافظة على معدلات التضخم ضمن حدود محفزة للنشاط الاقتصادي ومولدة لفرص العمل وغير ضارة للفئات الهشة.

وسائل تحقيق الهدف

١. إعتماد سعر فائدة محفز للإدخار.
٢. إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسهيل عملية الإمتثال وتسهيل إجراءات فتح الإعتمادات المستندية وإجراءات التحصيل الكمركي والضريبي.

الهدف الثالث: تعزيز حوكمة القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.

وسائل تحقيق الهدف

١. تطوير وتقوية الرقابة والإشراف والإمتثال لمعايير القطاع المصرفي.
٢. إعادة هيكلة المصارف الحكومية وإعادة النظر في عمل المصارف الخاصة لتكون قادرة على دعم الإستثمار وتعزيز مستويات التنمية.

١- الاستراتيجية الوطنية للاقراض المصرفي في العراق ٢٠٢٤-٢٠٢٩، البنك المركزي العراقي ، بغداد، ٢٠٢٤، ص١٧

٣. أتمتة جميع الأنشطة المصرفية وبناء شبكة ربط الكترونية بين المصارف في جميع أنحاء العراق.
٤. الإستمرار بتطوير البنية التحتية التقنية في البنك المركزي وفروعه، فضلاً عن تنمية البنى التحتية في القطاع المصرفي بإعتماد أفضل الممارسات العالمية، وبما يتوافق مع أطر العمل والمعايير الخاصة بالبنوك المركزية.
٥. تعزيز وتطوير أمن المعلومات والأمن السيبراني وحماية البيانات.

الهدف الرابع: تعزيز الإئتمان المصرفي المحفز للقطاعات الإنتاجية بالتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وسائل تحقيق الهدف

١. تشجيع إنشاء وتطوير المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
٢. توفير أدوات مالية مبتكرة مثل التأجير التمويلي وخطابات الضمان والسندات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
٣. تطوير قوانين إفلاس حديثة وفعالة لحماية حقوق الدائنين وتسهيل إعادة هيكلة الشركات المتعثرة.
٤. توفير التدريب وورش العمل لتحسين كفاءة موظفي البنوك في تقييم مخاطر القروض وتقديم الخدمات المالية المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
٥. إنشاء مراكز معلومات لتوفير بيانات دقيقة ومحدثة عن فرص التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
٦. تنظيم برامج تدريبية لتنمية المهارات الإدارية والفنية لرواد الأعمال.
٧. إنشاء حاضنات ومسرعات أعمال لدعم الأفكار والمشاريع الناشئة.
٨. الإستفادة من تجارب الدول الأخرى في تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٩. تقديم حوافز للمؤسسات التي تتبنى التكنولوجيا الحديثة في عملياتها الإنتاجية والإدارية.

٣-٢-٣: السياسة التجارية

تعاني السياسة التجارية من تداعيات الإختلالات الهيكلية في بنودها والناجمة عن الإختلال في هيكل الإنتاج مما يتسبب في إختلال هيكل الموازنة العامة للدولة. فقد إزدادت الإستيرادات من ٥٣,٧ مليار دولار عام ٢٠١٨ لتبلغ ٧٥,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢ وبمعدل نمو مُركب بلغ ٨,٩٪. في حين إزدادت الصادرات من ٩٧,٦ مليار دولار عام ٢٠١٨ لتصل إلى ١٣٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢ وبمعدل نمو مُركب بلغ ٨,٢٪ مع هيمنة الصادرات النفطية على غيرها من السلع والتي شكلت ٩٥٪ منها.

التحديات الرئيسة للسياسة التجارية

تواجه السياسة التجارية في العراق كثير من الصعوبات والتحديات التي القت بظلالها على القطاع التجاري وتتمثل بالآتي:

- إغراق السوق بالسلع والخدمات المستوردة وعدم قدرة المنتوج المحلي على المنافسة.
- عدم وضوح الإطار العام للسياسة التجارية، وعدم وضع خطة إستراتيجية للتجارة الخارجية تتسق مع السياسات الإقتصادية الكلية.
- الإختلال الواضح في هيكل الإنتاج لمصلحة القطاع النفطي، مما ينعكس بشكل إختلال في هيكل التجارة الخارجية.
- إستمرار تعرض العراق لتأثير الأزمات العالمية وتأثر سلاسل القيمة العالمية بما يهدد إستيراداته الإستراتيجية.
- عدم تفعيل الأطر القانونية والتنظيمية التي تنظم العمل التجاري.
- قصور التمويل التجاري والتعقيدات المتعلقة بمسألة الضمانات المصرفية.
- قصور في أنشطة التأمين التي تعزز من عمليات التبادل التجاري.
- الفساد الإداري والمالي والغش التجاري.
- ضعف وعدم دقة قاعدة البيانات الخاصة بالتبادل التجاري للعراق.

الأهداف وسائل تحقق السياسة التجارية

الهدف الأول:حماية الصناعة المحلية والناشئة من المنافسة الأجنبية ومواجهة سياسة الإغراق.

وسائل تحقيق الهدف

١. تبني مجموعة من القوانين والتشريعات وإتخاذ الإجراءات لحماية السلع والأسواق المحلية ضد المنافسة الأجنبية.
٢. تنفيذ إجراءات حماية مؤقتة خاصة للصناعات والأنشطة الناشئة مثل فرض رسوم كمركية على الإستيرادات، أو وضع حد أقصى لحصة الإستيرادات خلال فترة زمنية معينة.
٣. إعتماد نظام تعدد أسعار الصرف التفضيلية

للمدخلات الأولية أو الوسيطة للإنتاج ومنح إلاعانات.

٤. ضبط إجراءات الإستيراد والتأكد من إخضاع السلع المستوردة إلى إجراءات التقييس والسيطرة النوعية.

٥. تطوير وسائل الحوكمة والضبط في المنافذ الكمركية والتأكيد على رقمنة الضرائب ا لكمر كية .

٦. توحيد الإجراءات الكمركية في المنافذ الحدودية كافة بما في ذلك منافذ إقليم كردستان، وذلك بتطبيق بنود قرار مجلس الوزراء رقم ١٣ لسنة ٢٠١٩ الذي ينظم العلاقة بين المركز والإقليم فيما يخص المنافذ الحدودية والكمارك والفحص.

٧. منح المزايا والتسهيلات النقدية التي تعطي للمنتج الوطني وضع تنافسي أفضل.

٨. منح إلاعانات المناسبة للتعويض عن الخسائر المتحققة لاسيما للمنتجات التي لاتحقق الربح.

الهدف الثاني: وضع سياسة تجارية قائمة على مجموعة من الأهداف الداعمة لتصحيح الإختلال في الميزان التجاري.

وسائل تحقيق الهدف

١. إعتماد سياسة تجارية داعمة للنشاط الإقتصادي ومتكاملة مع السياسات النقدية والمالية.

٢. ضمان التنسيق الفاعل بين وزارات التجارة، التخطيط، المالية، والبنك المركزي العراقي لرسم وتنفيذ ومتابعة السياسة التجارية.

٣. بناء قاعدة معلومات دقيقة للتجارة الخارجية مفصلة على مستوى العراق الإتحادي.

الهدف الثالث: حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد كحالات الإنكماش والتضخم.

وسائل تحقيق الهدف

١. تحديد حصص الكميات التي يمكن إستيرادها وخاصة السلع غير الضرورية.

٢. منح تراخيص بالإستيراد من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة.

٣. دعم أنشطة التأمين في مختلف مسارات التجارة الخارجية.

٤. الدخول في إتفاقيات تجارية إقليمية ودولية لتأمين أسواق بديلة وتعزيز العلاقات الاقتصادية.

٣-٣: القطاع الخاص وتحسين بيئة الإستثمار

تتعامل هذه الخطة مع القطاع الخاص، بإعتباره موضوعاً أساسياً ومهمّا فيها، غير أنّها لم تُفرِد لهُ محوراً خاصّاً به، بل قامت بدمجه في المحاور الرئيسة لها، لتحقيق الوضوح في الدور والوظيفة، وصياغة السياسات والأهداف الموجّهة.

إنّ هذا الجزء سيعمل على عرض الموضوعات الرئيسة ذات الصلة بعمل ودور القطاع الخاص في الإطار الاقتصادي الكلّي - العام للخطة، ويعمل على عرض وتحليل الأهداف الموجّهة ووسائل تحقيقها، أمّا التفاصيل ذات الصلة بكلّ ذلك، فهي موزّعة في جميع المحاور الأخرى، وذلك بقدر تعلّق الأمر بالدور الاقتصادي للقطاع الخاص (على المستوى القطّاعي- التنموي)، أو على أي مستوى آخر ترى الخطّة أن من الضروري تناوله وتحليله، أو الإشارة اليه.

٣-٣-١: المؤشرات الرئيسة

- يمتلك القطاع الخاص في العراق قدرات مادية وبشرية كبيرة، غير أنّه غير قادر على توظيفها في مجالات عمل، وأنشطة ومجالات، تعمل على تعظيم منافعه من جهة، وعلى «إستدامة التنمية» من جهة أخرى، وذلك لأسباب كثيرة سنأتي على ذكرها في سياق العرض العام لهذا الموضوع.
- إرتفع ناتج القطاع الخاص من ٥٧,٩ ترليون دينار عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٦٢,٣ ترليون دينار عام ٢٠٢٢، وبذلك إرتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (مع النفط) من ٢٧,٣٪ عام ٢٠١٨ لتصل إلى ٢٩,١٪ عام ٢٠٢٢، وهي نسبة لاتزال متواضعة، ولا تتناسب مع الإمكانات القائمة والمتاحة للقطاع الخاص. كما يتضح من الجدول (٦).

جدول (٦): تطور الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة ونسبة مساهمة القطاع الخاص خلال المدة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢(ترليون دينار)

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة القطاع الخاص(٪)
٢٠١٨	١٥٤,٣	٥٧,٩	٢١٢,٣	٢٧,٣
٢٠١٩	١٥٨,٥	٦٥,٦	٢٢٤,١	٢٩,٣
٢٠٢٠	١٣٧,٣	٥٩,٠	١٩٦,٣	٣٠,١
٢٠٢١	١٣٧,٣	٦١,٨	١٩٩,١	٣١,٠
٢٠٢٢	١٥٢,١	٦٢,٣	٢١٤,٥	٢٩,١
معدل النمو المركب (٪)	-٠,٣٥	١,٨		

٣-٣-٢: البيئة الإستثمارية للقطاع الخاص

- يعمل القطاع الخاص في بيئة إستثمارية غير مؤاتية، فقد حصل العراق على ٤٤,٧ درجة من أصل ١٠٠ درجة في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) للبنك الدولي لعام ٢٠٢٠ وبترتيب ١٧٢ عالمياً من أصل ١٩٠ دولة شملها هذا المؤشر.
- يعمل القطاع الخاص في إطار منظومات إدارة وتنظيم غير كفوءة، ومتقاطعة في أهدافها وتوجّهاتها، وغير قادرة على التعامل البنّاء مع الإدارات الحكومية ذات الصلة بعملها وإختصاصاتها الرئيسة.
- تعمل المنظمات و(الإتحادات) المهنية للقطاع الخاص في إطار بيئة أفرغت هذه «التنظيمات» من محتواها ومدلولاتها وأهدافها الرئيسة، وباتت هذه «التنظيمات» جزءاً من أوضاع إنعدام التنظيم السائدة، بل ومستفيدة منها، وتعمل أحياناً (وبشكل مباشر وغير مباشر) على إستدامتها، مما ألحق أضراراً فادحة ومتعددة الجوانب بالقطاع الخاص من جهة، وبالجهود الحكومية الهادفة لتفعيل دور هذا القطاع في الاقتصاد والتنمية من جهة أخرى.
- في محاولة منها للحدّ من التداعيات السلبية لهذا الواقع، قامت الحكومة العراقية بتشكيل هيأة عامة للقطاع الخاص تضم ممثلين عن النقابات المهنية والإتحادات الصناعية والغرف التجارية ولجميع القطاعات الاقتصادية والتخصصات المنضوية في إطارها، فضلاً عن نخبة من الخبراء والأكاديميين ورواد الأعمال، تعمل لاحقاً على إنتخاب «مجلس تطوير القطاع الخاص» برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء.
- إنّ تشكيل «مجلس تطوير القطاع الخاص» يعد خطوة في الإتّجاه الصحيح، خاصة إذا تمكّن هذا المجلس (بعد تشكيله) من تحقيق الأهداف المنوطة به.

٣-٣-٣: الإستثمار المؤثر في أهداف التنمية المستدامة

يمكن أن يساعد الإستثمار المؤثر في تشجيع تنويع النشاط الاقتصادي والمشهد الإستثماري في البلاد، مع إطلاق العنان لرأس المال الخاص الدولي الذي يركز على أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مؤاتية لمثل هذه الإستثمارات المستهدفة، تعتمد الخطة الحالية على وصف المشهد الحالي للإستثمار المؤثر في البلد وتحديد فرص الإستثمار المؤثر لجذب المستثمرين الدوليين والمحليين. إن إدراك المخاطر العالية ومحدودية الوصول إلى معلومات السوق يعدان من بين العوائق الرئيسة أمام الإستثمارات في سياقات أقل البلدان نموا والبلدان النامية، لذا فإن زيادة الوصول إلى المعلومات وبناء مجموعة من المشاريع القابلة للتمويل ماتزال ضرورية لتعبئة زخم القطاع الخاص نحو تمويل أهداف التنمية المستدامة في العراق.

إن خريطة مستثمري أهداف التنمية المستدامة منهجية موحدة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بالتعاون مع مركز إسطنبول الدولي للقطاع الخاص في التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ICPSD) قد إختارت سبعة قطاعات(٢) وفقاً لأولويات الأعمال والسياسة والتنمية. وتشمل قائمة القطاعات ذات الأولوية للعراق الأغذية والمشروبات، والتعليم، والموارد المتجددة والطاقة البديلة، والنقل، والبنية التحتية، والرعاية الصحية، والصناعات الإستخراجية ومعالجة المعادن. وقامت الخريطة بإجراء مراجعة تقاطع إحتياجات التنمية المستدامة وأولويات السياسة العامة، لإختيار القطاع بالإضافة إلى أهميتها لتوفير مجالات التدخل الحرجة المدفوعة بالتأثير للقطاع الخاص

٢ تم اختيارها بعد دراسة من قبل منظمة مركز إسطنبول الدولي للقطاع الخاص في التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ICPSD) بالتنسيق مع الجهات الحكومية (وزارة التخطيط، هيأة الإستثمار الوطنية، البنك المركزي العراقي، وآخرون)

تحدد خريطة مستثمري أهداف التنمية المستدامة في العراق عشرة مجالات لفرص الإستثمار IOAs (Investment Opportunities Areas) مع مؤهلات الأعمال والتأثير بما يتماشى مع معايير الأعمال الأربعة (قابلة للتسويق بشكل أساسي، ومحددة، وواسعة النطاق أو واسعة بما فيه الكفاية، ولها مكانة كبيرة في السوق) ومعايير إدارة التأثير (عدم إحداث الضرر، ملاءمة أصحاب المصلحة، المساهمة في حلول التنمية). بالإضافة إلى هذه المجالات الإستثمارية الحيوية للقطاع الخاص، فإنه ينظر أيضا في مجالات فرص الإستثمار الناشئة التي يتم تمييزها من فرص الإستثمار (IOAs) بسبب غياب معيار أو سياسة نماذج الأعمال المثبتة. تحدد خريطة مستثمري أهداف التنمية المستدامة في العراق ثلاثة من هذه الإتفاقيات الناشئة التي تتحدث عن حاجة إنمائية وطنية قوية، وتشكل جزءً من السياسة العامة ولكنها لا تزال بحاجة إلى إثباتها في السوق. يوضح الشكل (٨) مفهوم IOAs الناشئة من حيث تصنيف نماذج الأعمال المؤثرة المختلفة في البلاد.

شكل (٨): تصنيف فرص الإستثمار IOAs وتأثيرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٣-٤: التحديات الرئيسة:

- بيئة الإستثمار غير مؤاتية للقطاع الخاص نتيجة المشكلات المرتبطة بصعوبة الحصول على الإئتمان، وتسوية حالات الإعسار، وضعف الإمتثال المستندي للتجارة الخارجية من ناحية الوقت والتكاليف، وعدم توفر الحماية الكافية للمستثمرين، والمشكلات المرتبطة بصعوبة بدء المشروعات وغيرها من القضايا. وتعوق هذه القدرة على دور مستدام وفاعل للقطاع الخاص في المجالات كافة.
- ضعف قدرة القطاع الخاص على خلق التراكم الرأسمالي الضروري لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحويلها إلى مشاريع و(مؤسسات) كبيرة، أو عدم رغبته بخلق وإستخدام هذا التراكم أصلاً، وبما يسمح له بتحقيق معدلات أعلى لتكوين رأس المال الثابت، وبما يُفضي إلى تحقيق معدلات نمو (ضرورية وكافية) للناتج المحلي الإجمالي.
- غياب نهج محدد وواضح يتم في إطاره بناء السياسات الحكومية ذات الصلة بالاقتصاد الكلي، وهذا من شأنه أن يمنح القطاع الخاص الذرائع التي يتعكّز عليها لتبرير ضعف دوره، وفاعليته، وتراجع قدرته على تأسيس مشروعات تساعد على تنويع الاقتصاد، وخلق مصادر توليد دخل راسخة ومستدامة.
- ضعف الإستثمار في الصناعات ذات الصلة بسلاسل القيمة، وبما يسمح بإحلال تدريجي وكفوء للواردات.
- عدم وجود شراكة حقيقية وفاعلة تنتظم على أساسها عملية إدارة وتنظيم الأنشطة والمشاريع والشركات والسياسات والتوجهات بين القطاعين العام والخاص.
- ضعف الإمتثال للقوانين النافذة ذات الصلة بممارسة وتنظيم وحماية ودعم النشاط الاقتصادي الخاص، وعدم الجدية في تنفيذ السياسات المتعلقة بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وضعف الإلتزام بتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية الهادفة لتطوير عمل القطاع الخاص.
- التطبيق المحدود لقانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥، وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٣ بما لا يضر بالعمال وأرباب العمل في القطاع الخاص، والمضي بتأسيس الهيأة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير قاعدة بيانات، سيذلل كثيراً من العقبات التي تواجه القطاع الخاص بهذا الصدد. وإرتفاع كلف التحوّل من القطاع غير المنظّم إلى القطاع المنظّم في الاقتصاد (للعمال وأرباب العمل معاً) مقارنة بالمكاسب المترتبة عليها (كما نصت عليه أحكام ومواد قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٣). إنّ إرتفاع هذه الكلف قد يدفع العمال وأرباب العمل إلى عدم الإمتثال لأحكام هذا القانون، مما يُضعف أثر سياسات وإجراءات التوسّع في الشمول، ويعيق عملية التحوّل إلى القطاع المنظّم في الاقتصاد.
- الضغوط الهائلة التي يمارسها القطاع العام على القطاع الخاص، بخصائصه وسماته وطبيعته الحالية، بإعتباره قطاع الأجر الأعلى، والإستقرار الوظيفي المضمون، والمزايا الأكبر، والحوافز السخيّة، والدعم اللامحدود.
- ضعف أنظمة الحوافز التي تساعد على تحويل رأس المال الخاص المُستثمر في الخارج، إلى الإستثمار داخل العراق. وضعف القدرة، والرغبة، على الإستثمار في المشروعات التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- محدودية إنخراط القطاع الخاص في أشكال الإستثمار المؤثر، لاسيما في أهداف التنمية المستدامة.
- تعمل المنظمات و«الإتحادات» المهنية للقطاع الخاص في إطار بيئة أفرغت هذه «التنظيمات» من محتواها ومدلولاتها وأهدافها الرئيسة وباتت هذه «التنظيمات» جزءاً من أوضاع إنعدام التنظيم السائدة بل ومستفيدة منها وتعمل أحياناً (وبشكل مباشر وغير مباشر) على إستدامتها، مما ألحق أضراراً فادحة ومتعددة الجوانب بالقطاع الخاص من جهة، وبالجهود الحكومية الهادفة لتفعيل دور هذا القطاع في الاقتصاد والتنمية من جهة أخرى.

٣-٥: الأهداف الرئيسة (المُوجِّهة) للقطاع الخاص

الهدف الأول: تحسين بيئة الأعمال والإستثمار.

وسائل تحقيق الهدف

١. تعزيز الأمن والإستقرار السياسي والاقتصادي.

٢. ضمان الإمتثال للقوانين النافذة ذات الصلة بعمل القطاع الخاص، وإعادة النظر بما لم يعد مناسباً منها، ووضع الإطار القانوني المناسب للقضايا التي لا تغطّيها القوانين النافذة، وتتطلب تشريع قوانين جديدة.. إدارة، وإستثماراً، وتشغيلاً وحماية، وضماناً، وحوافزاً، وتمكيناً، وتسهيلات. والمتعلقة بحماية الإستثمار وتوفير الضمانات وغيرها والتي تعزز مؤشرات سهولة الأعمال.

٣. حوكمة جميع المؤسسات والجهات ذات العلاقة بعمل القطاع الخاص.

٤. تحسين البنية التحتية الأساسية، والشروع ببناء ما هو غير متوافر منها، وإستكمال إنجاز المدن الصناعية وحدائق العلوم على مستوى المحافظات.

٥. توفير خرائط الإستثمار المؤثر في أهداف التنمية المستدامة والفرص المحتملة للإستثمار في القطاعات الأكثر أهمية.

الهدف الثاني: دعم المشاريع (المؤسسات) الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تحويلها إلى مؤسسات ومشاريع أكبر، وأكثر قدرة (من حيث الحجم والإنتاج والتشغيل وتكوين رأس المال الثابت).

وسائل تحقيق الهدف

١. إستغلال الفرص المتاحة لهذه المشاريع (المؤسسات)، موزعة على وفق القطاعات الفرعية للقطاعات الرئيسة المستهدفة في هذه الخطة (الزراعة، الصناعة، السياحة) وبالاستناد إلى مجالات التركيز الإستدلالية لتطوير هذه المؤسسات والواردة تفصيلاً في إستراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤- ٢٠٣٠ وكما هو موضّح في الجدول أدناه:

جدول (٧): الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موزّعة على وفق القطاعات الفرعية، إستناداً إلى أولويات خطة التنمية الوطنية (٢٠٢٤- ٢٠٢٨)

القطاعات الرئيسة المستهدفة	القطاعات الفرعية المستهدفة	مجالات التركيز الإستدلالية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الصناعة	١. صناعة المواد الإنشائية ٢. صناعات غذائية * ٣. الصناعات المعدنية ٤. الصناعات الميكانيكية ٥. الصناعات الدوائية ٦. الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية ٧. تعدين المعادن غير النفطية ومعالجتها ٨. الصناعات الألكترونية والكهربائية	• إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية (خاصة في القطاعات الفرعية ١، ٢، ٥، ٦) • إمكانية الإحلال محل الإستيرادات (للكلّ) • تنويع المنتجات (خاصة في ١، ٢، ٥، ٧) • التوسّع/ التنوع الجغرافي (خاصة في ١، ٥، ٦) • رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة، زيادة معدلات الإنتاجية، والتسويق، والتوزيع (للكلّ) • تخفيض تكاليف الإنتاج (للكلّ) • المقاييس والمعايير التقنية، مراقبة الجودة، توكيد الجودة والتصديق (للكلّ) • التكامل مع الشركات العامة والقطاع المختلط (للكلّ)، والمشاركة في إعادة هيكلة وخصخصة الشركات العامة • الشراكات الإستراتيجية • البيئة والبحث والتطوير
الزراعة والصناعات الزراعية	١. الزراعة المكثفّة ٢. الماشية والدواجن ٣. صيد الأسماك	• بدائل للإستيراد • ترابطات قطاعية (أمامية وخلفية) • رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة، زيادة معدلات الإنتاجية، والتسويق، والتوزيع (للكلّ) • البيئة، البحث والتطوير، وتدوير/ إسترجاع الموارد • المقاييس والمعايير التقنية، مراقبة الجودة، توكيد الجودة والتصديق (للكلّ)
السياحة	جميع القطاعات الفرعية ذات العلاقة	• الموارد البشرية • جودة الخدمة والتصديق • الترويج والدعاية • الشراكات الإستراتيجية

٢. منح حوافز تفضيلية لتشجيع التحوّل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مشاريع كبرى، من خلال إستخدام أصحاب هذه المشاريع لفائض رأس المال المتحقق في هذه المشاريع لإنجاز عملية التحوّل، وتطوير هذه المشاريع إلى مؤسسات صناعية أكبر حجماً وإنتاجاً وتشغيلاً وقدرة على المنافسة.

الهدف الثالث: إنجاز متطلبات الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص.

وسائل تحقيق الهدف

١. تحويل قضية الشراكة مع القطاع الخاص من مجرّد «مفهوم» و«شعار» إلى برنامج تنفيذي مُلزِم لجميع الجهات ذات العلاقة بهذا الموضوع.

٢. إستكمال الإطار القانوني اللازم لإنجاز ذلك.

٣. بناء السياسات والخطط، وإتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك على المستويات والمجالات كافة.

٤. إنتهاج سياسة جادة للخصخصة، تقوم على المعطيات التي توصلت إليها الدراسات ذات الصلة بإعادة هيكلة الشركات العامة في العراق، وإختيار الإسلوب الأفضل لإنجازها.

٥. تحقيق فهم أفضل لعملية الخصخصة، والتعريف بتفاصيلها كافة، وعدم السماح بالإستغلال السياسي لها.

٦. إعتماد التدرج، والآماد الزمنية المحددة بدقة، لتسهيل الإنتقال من التشغيل والإدارة الحكومية للشركات العامة، إلى تشغيل وإدارة القطاع الخاص.

٧. تصميم أنظمة حوافز ضرورية وكافية للعاملين والمستثمرين، لتسهيل إنجاز هذه العملية، بما يتطلبه ذلك من خطط وسياسات وإجراءات لتشغيل فائض القوى العاملة المترتب على الشروع بإنجاز هذه العملية.

الهدف الرابع: وضع وتنفيذ إستراتيجية متكاملة وواقعية لإحلال الواردات.

وسائل تحقيق الهدف:

١. دعم المشاريع المرتبطة بسلاسل القيمة (التمور، الدواجن، الألبان..)، إبتداءً بأقل حلقاتها كلفةً وتقنية.

٢. تصميم نظام حوافز داعم لعملية تحوّل القطاع الخاص من القطاع التجاري إلى القطاع الزراعي والصناعي، والتخفيف تدريجيا من حدّة الإختلال الهيكلي في أنشطة القطاع الخاص، بإستخدام أدوات السياسات النقدية والمالية والتجارية.

٣. بناء صناعات تقوم على إستغلال الميزة النسبية للمحافظات.

٤. إستخدام أنظمة سيطرة وحماية كفوءة، يتصاعد مستوى أدائها، مع التقدم الحاصل في عمل المشروعات ذات الصلة بهذا الموضوع، وبما يجعل ربحية المستوردات أقل من ربحية إنتاج بيع السلع محلية الصنع.

الهدف الخامس: تحفيز القطاع الخاص وتعزيز إستجابة هيئات الإستثمار المحلية على الإستثمار في المشاريع والأنشطة ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسائل تحقيق الهدف

١. بناء وتصميم سياسات تمكينية تعمل على دعم مجالات الإستثمار المحلي في الأنشطة ذات الصلة بتحقيق متطلبات التنمية المستدامة (كإستخدام نظم الزراعة ذات الإعتماد القليل على المياه).

٢. الترويج لخرائط الإستثمار (بما تنطوي عليه من فرص إستثمارية موجّهة نحو قطاعات وأنشطة معينة)، وذلك لتحفيز المستثمرين الأجانب والداعمين الدوليين على العمل في هذا المجال، على أن يستند ذلك إلى تحليل معمّق لجدوى هذه الفرص على وفق الأولويات الوطنية.

٣. بناء قدرات هيئات الإستثمار المحلية لتستجيب لتوجيه الإستثمار نحو القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

٤. إعادة إنتاج خرائط الإستثمار المؤثر في أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

الهدف السادس: تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتحقيق التزاماته تجاه العاملين بأجر لديه.

وسائل تحقيق الهدف

١. إدراج متطلبات المسؤولية الاجتماعية في القوانين والتعليمات والمعايير التنظيمية التي يجب على شركات القطاع الخاص الإلتزام بها تجاه العاملين لديها والمجتمع بأسره.

٢. تقديم حوافز إيجابية لشركات القطاع الخاص التي تلتزم بممارسات المسؤولية الاجتماعية مثل توفير بيئة عمل صحية وآمنة، وتدريب العاملين.

٣. إجراء عمليات تدقيق مستقلة للتحقق من مدى إلتزام شركات القطاع الخاص بمعايير المسؤولية الاجتماعية.

٤. تعزيز الحوار الاجتماعي مع التنظيمات الممثلة للقطاع الخاص وإيجاد منصة حوار مفتوح للعمال الذين ليس لديهم تنظيمات تمثيلية لهم.

الفصل الرابع

التنمية البشرية والاجتماعية

يركز محور التنمية البشرية والاجتماعية على قطاعات التربية والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية والفقر والشباب والمرأة والعمل التطوعي.

٤-١: قطاع التربية والتعليم

٤-١-١: مؤشرات التربية والتعليم

- بلغت معدلات الإلتحاق الصافي للمرحلة الإبتدائية (٦- ١١ سنة) (٩٥٪) خلال العام الدراسي (٢٠٢٢/٢٠٢٣) فيما بلغ معدل صافي الإلتحاق في المرحلة المتوسطة (٦٧٪)، والمرحلة الإعدادية (٣٦٪)، بينما بلغ معدل صافي الإلتحاق في التعليم المهني (١,٤٪).
- يشكل التسرب المدرسي أهم التحديات التي تواجه مسار العملية التعليمية في العراق إذ بلغ عدد الطلبة المتسربين للمرحلة الإبتدائية (٢٠٠٧٠٣) والثانوية (١٤٩٥٩٤) وللتعليم المهني (٥٣٤٣) للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- تأشير وجود نقص كبير في عدد المدارس والأبنية المدرسية كتغطية للحاجة الفعلية على الرغم من الزيادة الحاصلة في أعدادها إذا ما قورنت بنسب نمو السكان.
- بلغ عدد مراكز محو الأمية في العراق (١٢٩٩) مركز للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ في حين بلغ عدد الدارسين في مراكز محو الأمية (٦٦٤٠٦) طالب وطالبة، فيما بلغ عدد مدارس التعليم المسرع (٤١١) مدرسة وكان عدد الدارسين فيها (٣٠٨٠٦)، أما مدارس اليافعين فقد بلغ عددها (٩٠) مدرسة، فضلاً عن وجود (٥٠) مدرسة غير مخصصة لليافعين لكنها تحتوي على شعب لليافعين.
- بلغت معدلات الإلتحاق الصافي في التعليم العالي الدراسات الأولية (الحكومي والأهلي) (٢٤٪).
- بلغ عدد الجامعات التي لديها برامج للدراسات العليا (٣٠) جامعة للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وبلغ عدد طلبة الدراسات العليا المقبولين في التعليم العالي ٢٠٤٥٢ طالب للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ كانت نسبة الإناث منهم ٥٤٪.

٤-١-٢: التحديات الرئيسة

أ – تحديات قطاع التربية

١. إستمرار إعتماد طرق التعليم التقليدية.
٢. ضعف مواكبة المناهج للتطورات المعرفية والعلوم الحديثة.
٣. النقص الكبير في الأبنية المدرسية في جميع المحافظات.
٤. ضعف برامج إعداد وتأهيل الملاكات التربوية.
٥. عدم التركيز على تنمية الطفولة المبكرة.
٦. إرتفاع نسب التسرب.
٧. عدم إستدامة التعليم غير النظامي.
٨. ضعف أساليب الإختبارات والتقويم المعتمدة.
٩. محدودية إستخدام طرائق التدريس في التدريس والتأهيل والتدريب.
١٠. ضعف الإرشاد التربوي والرعاية الصحية في عموم المدارس.
١١. عزوف الطلبة عن الإلتحاق بالتعليم المهني.
١٢. قلة الخدمات المصممة لذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة في المؤسسات التربوية.
١٣. ضعف الحوكمة الإدارية في قطاع التربية.

ب- تحديات قطاع التعليم العالي

١. محدودية القدرة الإستيعابية للجامعات الحكومية والأهلية.
٢. ضعف مواكبة التطورات العالمية في أنظمة التعليم والحوكمة الألكترونية.
٣. ضعف التمويل للجانب البحثي في الجامعات.
٤. ضعف الروابط بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية والقطاع الخاص.
٥. ضعف التشريعات التي تدعم إنشاء وتشغيل الحدائق التكنولوجية.
٦. ضعف مراكز القياس والتقويم وفقاً لمنهجيات العمل المؤسساتية.
٧. التنافس غير الإيجابي بين التعليم الحكومي والأهلي على حساب جودة التعليم.
٨. تركيز الطلبة على المسارات الأكاديمية على حساب المسارات التقنية.

٤-١-٣:توجهات وأهداف قطاعي التربية والتعليم

التوجهات التنموية لقطاع التربية

- تحسين الواقع التعليمي والتربوي للطفولة في العراق
- الارتقاء بجودة التعليم العام وتوسيع شموليته
- زيادة مخرجات التعليم المهني
- تحسين وإستدامة التعليم والخدمة المقدمة لذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة
- حوكمة فاعلة في إدارة المؤسسات التربوية و ا لتعليمية

الأهداف ووسائل تحقيقها

الهدف الأول: تنمية الطفولة المبكرة.

وسائل تحقيق الهدف

١. زيادة عدد رياض الأطفال في عموم المحافظات وبواقع ٩٦ مدرسة.

٢. التوسع في إستحداث أقسام دراسات أولية في الجامعات تعنى بالطفولة المبكرة.

٣. تبني مناهج معززة للغرس المبكر للقيم الاصيلة والمواطنة والإنسانية والتسامح وإحترام الاخر.

٤. إعتماد طرائق تعليم قائمة على منهج التحليل والحوار وتعميق المعرفة.

٥. تأمين الرعاية والصحة النفسية للطفل لاسيما في مناطق النزوح والمحافظات الفقيرة.

٦. تطوير الملاكات التعليمية والتربوية المتخصصة بالطفولة المبكرة.

٧. توفير المتطلبات المالية والمادية والبشرية للمؤسسات التي ترعى الطفولة المبكرة.

الهدف الثاني: ضمان تعليم جيد وشامل لجميع مراحل التعليم العام (النظامي وغير النظامي) وتأهيل وتطوير البنى التحتية.

وسائل تحقيق الهدف

١. توفير بنى تحتية ومستدامة من خلال:

- تأهيل وتطوير وإنشاء الأبنية المدرسية والبنى التحتية والتحول نحو الأبنية الخضراء.
- بناء ٣٠٠٠ مدرسة بواقع:
- ٩٦ رياض أطفال.
- بناء ١١٠٠ مدرسة إبتدائي ١٢ صف.
- بناء ٥٥٠ مدرسة إبتدائي ١٨ صف.
- بناء ١٢٥٤ مدرسة ثانوي ١٨ صف.

٢. تطوير الملاكات التعليمية كافة وفقاً لأحدث طرائق وأنماط التعليم الحديثة، وتطوير قدرات الإدارات المدرسية.

٣. الشراكة مع القطاع الخاص من خلال جذب إستثمارات من القطاع الخاص لإنشاء مدارس منخفضة الكلفة.

٤. توسيع برامج محو الأمية وتعليم الكبار وتطوير المناهج الخاصة بها.

٥. زيادة الأبنية الخاصة بمراكز محو الامية ومدارس التعليم المسرع بواقع ٧٠٠ مدرسة.

الهدف الثالث: زيادة نسب الإلتحاق في المدارس وتقليل نسب التسرب.

- زيادة نسب الإلتحاق الصافي في رياض الأطفال إلى ١٥٪ في سنة الهدف.
- زيادة نسب الإلتحاق الصافي في المرحلة الإبتدائية إلى ٩٩٪.
- زيادة نسب الإلتحاق الصافي في المرحلة المتوسطة إلى ٧٠٪.
- زيادة نسب الإلتحاق الصافي في المرحلة الإعدادية إلى ٤٠٪.
- زيادة نسب الإلتحاق الصافي في التعليم المهني إلى ٤٪.

وسائل تحقيق الهدف

١. تعديل قانون التعليم الإلزامي رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٦ لضمان إستمرارية التعليم الإلزامي إلى المرحلة المتوسطة والتشريعات ذات العلاقة.

٢. التوعية الشاملة بتعليم الفتيات واليافعين والأطفال الفقراء.

٣. ربط التعليم بمحفزات مشروطة ببرامج الحماية الاجتماعية.

٤. إطلاق سياسات معززة لصحة الطالب (الصحة المدرسية، التغذية المدرسية) بالتركيز على المناطق الأشد فقراً والنائية.

٥. الإهتمام بمراكز الإرشاد النفسي والتربوي والصحة المدرسية في مراحل التعليم العام كافة.

٦. تعزيز الروابط بين الأسرة والمدرسة وإبتكار تطبيقات الكترونية للمتابعة والتواصل.

الهدف الرابع: تطوير المناهج وأساليب الإختبارات والتقويم المعتمدة

وسائل تحقيق الهدف

١. تنمية قدرات الملاكات التعليمية في تحديث المناهج وأساليب التقويم والإختبارات.

٢. تطبيق التقنيات الألكترونية وأساليب التدريس الحديثة وإستخدام الوسائل الإيضاحية التعليمية والتربوية في التعليم النظامي وغير النظامي.

٣. تخضير المناهج الدراسية (الداعمة للتنمية المستدامة).

٤. تطوير الوظائف الإدراكية الذاتية للطالب.

٥. دعم المختبرات التعليمية وفق منهج تحفيز الإبتكار والإبداع.

٦. التبادل الثقافي والمشاركة بالإختبارات الدولية.

٧. تطوير إساليب التقييم والتقويم في المؤسسة التعليمية والتدريب عليها.

٨. تنمية قدرات المؤلفين والمصممين والملاكات التعليمية في تحديث المناهج.

٩. تطوير المنصات التعليمية ورقمنة المناهج لتوفير موارد تعليمية وفعاليات تفاعلية.

الهدف الخامس: زيادة كفاءة الحوكمة الإدارية.

وسائل تحقيق الهدف

١. تعزيز مسارات التكامل على المستوى المركزي والمحلي وتفعيل مجالس الإدارة.

٢. التطبيق الفاعل لمنهجيات تقييم الأداء ا لمؤ سسي .

٣. التطبيق الفاعل لمبادئ الحوكمة الإدارية.

٤. رقمنة أنظمة الإدارة في المؤسسات التعليمية وتيسير تداول المعلومات.

الهدف السادس: ضمان توفير تعليم مهني عالي الجودة يلبي إحتياجات سوق العمل.

وسائل تحقيق الهدف

١. تحديث المناهج ومواكبتها لمتطلبات سوق العمل.

٢. تحسين معدلات إلتحاق الطلبة في التعليم المهني.

٣. تطوير الورش الملبية للحاجات التعليمية (التدريب العملي) المخصصة لها.

٤. دعم المشاريع الإبتكارية للطلبة في إطار التعليم المهني.

٥. زيادة أعداد المدارس المهنية والورش والمختبرات وإستحداث مراكز الإبتكار.

الهدف السابع: ضمان توفير تعليم جيد وشامل ومستدام لذوي الإحتياجات الخاصة.

وسائل تحقيق الهدف

١. زيادة أعداد الملاكات التعليمية من ذوي المؤهلات في مجال التربية الخاصة.

٢. زيادة عدد الصفوف الدامجة.

٣. توفير بنى تحتية مراعية لذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة في المؤسسات التعليمية.

٤. تخصيص موارد كافية وضمان توفير التجهيزات اللازمة لذوي الإحتياجات الخاصة.

التوجهات التنموية لقطاع التعليم العالي:

- مؤسسات تعليم عالي ممكنة ومتطورة ومستدامة.
- جودة تعليم عالية تواكب أحدث المعايير الوطنية والعالمية.
- الارتقاء بالبحث العلمي الرصين الموجه نحو حل مشكلات المجتمع وسوق العمل.
- تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم و إحتياجات سوق العمل.
- حوكمة رقمية لقطاع التعليم العالي.

الأهداف ووسائل تحقيقها

الهدف الأول: مواءمة مدخلات ومخرجات العملية التعليمية مع قدرات المؤسسات وحاجات التنمية الوطنية.

وسائل تحقيق الهدف

١. تطبيق سياسة واضحة للقبول في الجامعات تأخذ بنظر الإعتبار إحتياجات التنمية الوطنية والمستدامة.

٢. إنشاء وتطوير بوابة القبول الجامعي الرقمي وفقاً لأنظمة الذكاء الإصطناعي.

٣. توسيع نظام القبول في التعليم التقني.

٤. إحداث التوازن بين أعداد الطلبة الملتحقين بالدراسات الأولية والعليا والتخصصات التقنية والأكاديمية وفق متطلبات التنمية وبما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

٥. ربط إستحداثات الكليات والأقسام وبرامج الدراسات العليا بالتوجهات العالمية ومراعاة الأبعاد المكانية والديمغرافية والفجوات التنموية.

الهدف الثاني: رفع القدرة التمكينية لمؤسسات التعليم الجامعي ورفع كفاءتها وفاعليتها.

وسائل تحقيق الهدف

١. إستكمال المشاريع المُعدة للجامعات بما فيها الجامعات المستحدثة/ الفتية من الموازنة العامة للدولة.

٢. توسيع وتأهيل وإنشاء الأبنية والبنى التحتية للجامعات والكليات وفقاً لمعايير الجودة والتحول نحو المباني الخضراء.

٣. تطوير الملاكات التدريسية والقيادات الجامعية.

٤. تحديث آليات ومعايير إختيار القيادات الجامعية والإدارية.

٥. التنفيذ الفاعل لمعايير التميز المؤسسي ورقمنة الإشراف والتقويم.

٦. إستخدام تكنولوجيا المعلومات في أنظمة الإدارة والإشراف والتقويم الجامعي.

٧. تعزيز إجراءات النزاهة والشفافية والمساءلة.

الهدف الثالث: خلق جيل من الخريجين مواكب للتوجهات العالمية وإحتياجات السوق.

وسائل تحقيق الهدف

١. إستحداث كليات / معاهد تقنية وتخصصات نادرة في التعليم الحكومي والأهلي وفقاً للضوابط.

٢. تحديث المناهج الأكاديمية والبرامج التدريبية المعززة لمبادئ الإستدامة.

٣. تطوير الحاضنات والحدائق التكنولوجية وإقامة معارض الوظائف مع ربطها بإحتياجات سوق العمل.

٤. تعزيز الإستشارات الصناعية وتعشيق حقل العمل مع الوزارات والمؤسسات.

٥. تطوير التعليم التقني وتشجيع الإلتحاق فيه.

٦. تمكين شعب التأهيل والتوظيف ومتابعة الخريجين بإعتماد برامج تدريبية وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

٧. إستخدام التقنيات الحديثة في التدريس والتقويم والإختبار.

الهدف الرابع: رفع جودة البحث العلمي وتعزيز الإبتكار بما يسهم في تعزيز اقتصاد المعرفة.

وسائل تحقيق الهدف

١. تطوير منظومات البحث العلمي وإنشاء مراكز متخصصة للإبتكار والبحث العلمي في الجامعات الحكومية والأهلية.

٢. تحسين إعتمادية المجلات الأكاديمية العراقية وزيادة نسبة النشر في المجلات والمستوعبات الوطنية والعالمية الرصينة.

٣. إعتماد أساليب حديثة في تقييم وتعضيد البحث العلمي الرصين.

٤. زيادة إعتماد مخرجات البحث العلمي لحل المشاكل التي تواجه الوزارات والمؤسسات والمجتمع.

٥. إعتماد المكتبات الجامعية الرقمية والإفتراضية.

٦. تشجيع البحث العلمي الموجه نحو تعزيز التنمية المستدامة وتحسين البيئة.

٧. تعزيز التخصيصات المالية للبحث العلمي في الموازنة العامة.

الهدف الخامس: خلق جامعات ذات مسؤولية مجتمعية عالية.

وسائل تحقيق الهدف

١. دعم المراكز التي تقدم خدمات للمجتمع وحماية البيئة في الجامعات مثل (مراكز بحوث البيئة، مراكز بحوث المجتمع، مراكز الخدمة المجتمعية).

٢. تكثيف العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية في الجامعات.

٣. توسيع أنشطة الإرشاد والتوجيه ودعم شعب الإرشاد النفسي في الجامعات.

٤. تفعيل صناديق التكافل للطلبة الفقراء.

٤-٢: قطاع الصحة

٤-٢-١: مؤشرات الصحة

- إرتفع عدد السكان المخدومين لكل مركز صحي من١٧٥٦٧ مواطن/ مركز سنة ٢٠١٨ الى ١٩٠٧٩ مواطن/ مركز سنة ٢٠٢٢، بسبب تزايد حجم السكان بارتفاع نسبي أكبر من الزيادة في عدد المراكز الصحية. اما مؤشر عدد السكان المخدومين بمراكز الرعاية الصحية الثانوية والثالثية فقد شهد إنخفاضاً طفيفاً لكل مستشفى حكومي من ١٦٤٠٧٣ نسمة / مستشفى لسنة ٢٠١٨ إلى ١٦٣٨٠٦ نسمة / مستشفى حكومي عام ٢٠٢٢.
- إنخفض مؤشر وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ ولادة حية عام ٢٠٢٢ ليصل إلى (١٤,٢) مقارنة بـ (١٤,٥٪) عام ٢٠١٨. أما مؤشر وفيات الأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان فقد إرتفع من (١٩,٥ ٪) عام ٢٠١٨ إلى (١٩,٨ ٪) عام ٢٠٢٢ في حين كان المستهدف (١٤ ٪)، وهو مؤشر سلبي يعود إلى أسباب عديدة منها إنخفاض الوعي الصحي والزواج المبكر وعدم الإهتمام بصحة وتغذية الأم الحامل وغيرها، أما مؤشر وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان لم يطرأ عليه أي تغير إذ إستقر المعدل عند (٢٤,١) حالة بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢٢، أما توقع الحياة عند الولادة: إرتفع ليبلغ (٧٥,٣) سنة عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ (٧٠,٨) عام ٢٠١٨ وهذا ما يعكس تحسن نسبي في

الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

- إنخفضت نسبة الأطفال المعرضين لخطورة سوء التغذية دون الخامسة إلى (١٢٪) لعام ٢٠٢٢ مقارنة بـ(١٣٪) عام ٢٠١٨.
- إرتفاع معدل الولادات المعوقة (التشوهات الخلقية) لكل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠٢٢ ليبلغ (٣,٣) مقارنة بعام ٢٠١٨ التي بلغ فيها (٣,٢).
- إرتفعت نسبة التغطية باللقاح (DPT3) الخناق والكزاز والسعال من (٧٢٪) عام ٢٠١٨ لتصل إلى (٩٢٪) عام ٢٠٢٢، مقارنة بقيمة المستهدف البالغة ٩٠٪ للخطة السابقة، وعلى الرغم من ان العراق حقق تغطية كبيرة في لقاح الخناق والكزاز والسعال الديكي (اللقاح الثلاثي) لعام ٢٠٢٢ مقارنة لعام ٢٠١٨، إلا أنه يعد من بين البلدان العشرة الاولى عالمياً من حيث عدد الأطفال غير الحاصلين على اللقاح الثلاثي حسب منظمة اليونيسيف، الأمر الذي يبرز الحاجة الملحة إلى الوصول لمجتمعات الأطفال غير الحاصلين على اللقاح.
- إنخفض معدل وقوع الإصابات بالتدرن لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان من (١٩) عام ٢٠١٨ إلى (١٧) عام ٢٠٢٢، مقارنة بالمستهدف (١٦,١ لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان).
- حصل إرتفاع ملحوظ في عدد إصابات ووفيات العوز المناعي إذ إرتفعت من (١٠٧) حالة وعدد وفيات (٦) حالة عام ٢٠١٨ إلى (٤٣٠) حالة وعدد الوفيات (٣١) حالة عام ٢٠٢٢. مما يتطلب تحسين أساليب التعامل مع مسببات الإصابات والوفيات المتمثلة بضعف الوعي وقلة الثقافة الجنسية وسوء إستخدام الأدوات الطبية وإنتشار التعاطي والإدمان وغيرها.
- الوفيات المبكرة بالأمراض غير الإنتقالية الرئيسة للفئة العمرية (٣٠- أقل من ٧٠ سنة) /١٠٠٠ نسمة من السكان، إذ عكست بيانات التقارير الصحية السنوية تحسناً في الوفيات المبكرة للأمراض غير الإنتقالية، وبلغت قيمة المؤشر (٢,٨) في عام ٢٠٢٢ بعد ان كانت قيمته (٣,١) في عام ٢٠١٨، في حين سجل عام ٢٠٢٠ أعلى قيمة بلغت (٣,٦) نتيجة إرتباط وفيات هذا العام بالجائحة. ويعكس إنخفاض المؤشر في العام ٢٠٢٢ زيادة الجهود الحكومية المبذولة في الحد من تداعيات الجائحة.
- إنخفض معدل وفيات الأمهات لكل /١٠٠٠٠٠ ولادة حية من (٣٥,٤) حالة وفاة عام ٢٠١٨ إلى (٢٨,٠) حالة وفاة في عام ٢٠٢٢(محققة نتيجة إيجابية للسنة نفسها البالغة (٣٢) وفاة).
- إرتفع مؤشر نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفين من ذوي الإختصاص من (٩٢,٧) ولادة عام ٢٠١٨ إلى (٩٦,٠) ولادة عام ٢٠٢٢، في حين كان المستهدف (٩٨,٠). كما إنخفضت نسبة النساء الراقدات في وحدات الإجهاض في ردهة النسائية والتوليد بمقدار (-٥٨,٩٪) في عام ٢٠٢٢ إذ اصبحت ٧,٤٪ مقارنة بالعام ٢٠١٨ حيث كانت ١٨٪.

٤-٢-٢:التحديات الرئيسة

- على الرغم من توافر الموارد البشرية في العراق إلا أن التحديات لاتزال كبيرة في مجال الملاكات الصحية العاملة من العاملين الأطباء والملاكات التمريضية وعدم التوازن في توزيع الملاكات وعدم كفاية التدريب، مع تأشير تراجع مستوى مخرجات التعليم للملاكات الطبية الصحية فضلاً عن ظروف العمل غير الملائم للحفاظ على الكفاءات.
- محدودية كفاءة النظام الصحي، عدم كفاية وقدم البنى التحتية للمؤسسات الصحية.
- ضعف تغطية الإحتياج الكلي إلى المؤسسات الصحية من الأدوية واللقاحات والأجهزة الطبية الحديثة والخدمية والمختبرية وأجهزة الأشعة والأجهزة الطبية الخاصة بالعوز المناعي.
- محدودية الخدمات الصحية التخصصية.
- قلة أعداد المراكز الصحية ولاسيما في المناطق النائية وعدم ملاءمة البنى التحتية لتوفير الخصوصية لتقديم الخدمات ولاسيما تنمية الطفولة المبكرة.
- ضعف تغطية المؤسسات الصحية للأمراض المتعلقة بالصحة النفسية.
- إرتفاع معدلات الأمراض الأنتقالية وغير الإنتقالية بسبب محدودية إستخدام أساليب الوقاية الصحية.
- تأخر العمل بتنفيذ قانون الضمان الصحي للموا طنين .

٤-٢-٣: توجهات القطاع الصحي

- تطوير القطاع الصحي بمؤسسات صحية متطورة ومجهزة قادرة على تقديم خدمات صحية متنوعة بكفاءة عالية وتوفير الأدوية واللقاحات بشكل مضمون وكاف.
- ملاكات طبية وصحية وتمريضية ممكنة ومؤهلة وكافية وفقاً للمعايير العالمية.
- بناء نظام معلومات صحي شامل ومواكب للتطورات العالمية.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الصحي الخاص.

الأهداف ووسائل تحقيقها

الهدف الأول: توسيع وتطوير البنى التحتية لتحسين الشمول في عموم العراق بالخدمات الصحية.

وسائل تحقيق الهدف

١. التوسع في إنشاء المستشفيات العامة والتخصصية بما يضمن التغطية الشاملة في عموم البلد.

٢. زيادة عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة.

٣. زيادة أعداد المراكز الصحية العاملة بنهج صحة الأسرة في دوائر الصحة.

٤. إستكمال المشاريع المتلكئة المثبتة في الموازنة العامة للدولة (١٠٠ و ٢٠٠ و ٣٠٠ و٤٠٠) سرير.

٥. إنشاء المستشفيات المثبتة في الموازنة العامة للدولة (١٠٠ و ٢٠٠ و٤٠٠ سرير).

٦. تطوير المراكز التخصصية كمراكز السرطان ومراكز جراحة أمراض القلب والأوعية الدموية وبمستويات كافية ومستدامة.

الهدف الثاني: تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والمراكز التخصصية وتوفير الأدوية واللقاحات وتيسير تنفيذ قانون الضمان الصحي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠

وسائل تحقيق الهدف

١. توسعة الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الرعاية والمراكز ا لمتخصصة .

٢. إضافة الوحدات والأجهزة التخصصية إلى المستشفيات الرئيسة في عموم المحافظات (الديلزة الدموية والأجهزة التشخيصية).

٣. توفير الأدوية واللقاحات وتحسين الخدمات التلقيحية ضمن البرنامج الموسع للتحصين.

٤. رفع كفاءة خدمات الوحدات الصحية المتخصصة برعاية الحوامل والأمهات والأطفال وتقديم الدعم الصحي والنفسي.

٥. ضمان توفير المستلزمات والأجهزة الطبية والخدمية والمواد والفحوصات التشخيصية المختبرية للرعاية الصحية الأولية والثانوية.

٦. فتح الوحدات الصحية المتخصصة برعاية الحوامل والأمهات والأطفال خاصة في القرى والمناطق النائية وتقديم الدعم الصحي والنفسي.

٧. إنشاء مراكز خاصة بالبحث والتطوير الصحي ودعم الإبتكار في تقديم الخدمات الصحية.

٨. تنفيذ المنظومة الألكترونية لإدارة مشروع الضمان الصحي وإصدار بطاقات الضمان الصحي الألكترونية وأخذ البصمة البايومترية للمشتركين بالضمان الصحي.

٩. التعاقد مع شركات التأمين المعتمدة والمجازة من قبل الجهات المختصة لتقديم الخدمات الصحية بشكل إختياري للعراقيين وبشكل الزامي للزائرين والمقيمين الأجانب.

الهدف الثالث: تحسين نظام الوقاية الصحية لخفض معدلات الأمراض الإنتقالية وغير الإنتقالية.

وسائل تحقيق الهدف

١. زيادة معدلات الحصول إلى اللقاحات.

٢. دعم الوقاية في مجال الإيدز والتهاب الكبد الفيروسي والعدوى المنقولة جنسياً وتحسين الخدمات للمتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري والتهاب الكبد الفيروسي والمصابين بالعدوى المنقولة جنسيا.

٣. الحفاظ على خفض تدريجي لوقوعات التدرن في العراق خاصة بين الفقراء.

٤. تأمين الكميات الكافية والمستدامة من الدم ومكوناته الكفوءة والمأمونة لمرضى الثلاسيميا والأورام والأمراض الأخرى وحسب مجاميع الدم الرئيسة والثانوية في المراكز الفرعية.

٥. تطوير بروتوكولات وأدلة العمل في مجال الصحة النفسية والإدمان.

الهدف الرابع: تحسين قدرات الملاكات الطبية والصحية والتمريضية.

وسائل تحقيق الهدف

١. تطوير الملاكات التخصصية الطبية ودعمها من خلال منظومة تحفيز كفوءة.

٢. إعتماد المعايير العالمية في تحديد الحاجة من الملاكات الطبية والصحية والتمريضية.

٣. بناء نظام توزيع كفوء للملاكات الطبية والصحية والتمريضية مراعي لحجم السكان والتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصحية.

٤. إستحداث البرامج الطبية التخصصية النادرة في المؤسسات التعليمية وشمولها ببرامج الإبتعاث.

٥. دعم إقامة المؤتمرات الطبية الدولية.

٦. دعم الملاكات الطبية والصحية المبدعة.

الهدف الخامس: حوكمة القطاع الصحي.

وسائل تحقيق الهدف

١. تطبيق نظام الحوكمة الألكترونية.

٢. تفعيل برامج الرقابة الصحية الشاملة.

٣. حوكمة رقمية لأنشطة القطاع الخاص في

القطاع الصحي.

٤. تحديث وتطوير قاعدة البيانات الخاصة بمرضى الوحدات والمراكز التخصصية.

٥. بناء سجل موحد للأنظمة المخزنية لمستودعات الأدوية واللقاحات والمعدات والمستلزمات الطبية.

٦. بناء سجل كامل للمرضى قابل للمشاركة.

الهدف السادس: تفعيل دور القطاع الخاص في تحسين مستوى الخدمة الطبية والصحية.

وسائل تحقيق الهدف

١. توسيع فرص الإستثمار في القطاع الصحي الخاص.

٢. إكمال نماذج التشغيل المشترك للمستشفيات الكبيرة الجديدة المنجزة.

٣. توفير المعايير الخاصة لضمان الجودة في الخدمات المقدمة من القطاع الصحي الخاص.

٤. ضمان مشاركة فاعلة للقطاع الخاص في تنفيذ قانون الضمان الصحي.

٥. تشجيع العمل التطوعي للملاكات الطبية والصحية في المناطق الفقيرة والهشة والخارجة من النزاعات من خلال حملات تطوعية لعلاج المرضى وتوفير الأدوية ودعم الأسر معدومة الدخل والأسر من ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة (عيادات متنقلة).

٤-٣: الحماية الاجتماعية

٤-٣-١: المؤشرات الرئيسة

- بلغت نسبة الفقر على مستوى العراق (٢٠,٠٥٪) حسب بيانات مسح رصد وتقويم الفقر لعام ٢٠١٨، والتي أظهرت أن هناك تفاوتاً بنسب الفقر بين المحافظات إذ لا تزال المناطق الجنوبية تؤشر إرتفاع في نسب الفقر متأثرة بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- زيادة سقف الإنفاق على الحماية الاجتماعية، إذ بلغت نسبة الانفاق ٣,٠٣٪ من الموازنة العامة لسنة ٢٠٢٣، بعد ان كانت ٢,٠٢٪ لسنة ٢٠١٨.
- بلغ عدد الأسر المشمولة بشبكة الحماية الإجتماعية ممن يرأسها رجل بحسب فئات الشمول للدفعة الاخيرة لعام ٢٠٢٣، إذ بلغ مجموعها (١٤٥٥٨٦٤) أسرة اي ٦٣٪ من مجموع الاسر، أما الاسر التي تعيلها نساء فقد أظهرت المعطيات ان العدد بلغ (٥٤٦٧٤٨) أسرة اي تقريبا ٣٧٪، وهو ما يظهر ان المجموع الكلي بلغ (٢٠٠٢٦١٢) بزيادة تبلغ ٧٥٪ عن سنة ٢٠١٨؛ ويعود هذا إلى زيادة الشمول والاستهداف والاثار الناجمة عن جائحة كوفيد، والحرب ضد عصابات داعش الارهابية، بالاضافة إلى انخفاض قيمة الدينار العراقي امام الدولار. غير أن نسبة الأسر التي تعيلها امرأة تشكل نسبة ضئيلة ما يؤشر الحاجة إلى تطوير وسائل الاستهداف للوصول إلى النساء، خاصة مع تزايد الاثار الناتجة عن التغييرات المناخية والتي القت بظلالها على فئات سكانية واسعة من النساء التي كان لها الدور الأكبر في قطاع الزراعة خاصة وبالمقارنة مع البيانات المتعلقة بسنة ٢٠١٨ حيث بلغ المجموع (١١٤١٣٨٣) اسرة حيث بلغ عدد الاسر التي يرأسها رجل (٧٠٣١٠٢) بنسبة ٦٢٪ في حين بلغ عدد الاسر التي تعيلها نساء (٤٣٨٢٨١) بنسبة ٣٨٪.

- الضمان الاجتماعي: بلغ مجموع المستفيدين في القطاع الخاص (١٠٩٣١٣) عامل موزعين على (١٠٥٤٧٧) ذكر و(٣٨٣٦) انثى، في حين بلغ عدد المستفيدين من الرواتب التقاعدية بكل أنواعه من القانون أعلاه (١٩٦٢٧) مستفيد لسنة ٢٠٢٢.
- تشير نتائج المسح الوطني للإعاقة لعام ٢٠١٦ (عدا محافظات نينوى والأنبار وإقليم كردستان) بأن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في العراق (١,٣٥٧,٠٦٣) ، وبلغ عدد ذوي الإعاقة من الذكور (٧٧٦٧٢١) يشكلون نسبة (٥٧,٢٪) من مجموع ذوي الإعاقة، ونسبة (٥,٩٪) من المجموع الكلي للسكان الذكور، وبلغ عدد ذوي الإعاقة من الإناث (٥٨٠٣٤٢) ويشكلن (٤٢,٨٪) من مجموع ذوي الإعاقة الكلي وبنسبة (٤,٥٪) من مجموع الإناث الكلي.

٤-٣-٢: التحديات الرئيسة

- تعدد الجهات الرسمية التي تتناول ذوي الاعاقة مما يؤدي الى عدم توفر بيانات دقيقة ورصينة عن اعدادهم.
- عدم دقة الإستهداف لبرامج الحماية الإجتماعية.
- إنخفاض نسبة تمويل قطاع الحماية الإجتماعية في الموازنة العامة للدولة للسنوات السابقة.
- تدني مستوى الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة، وضعف تطبيق قانون حماية ذوي الإعاقة رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٣.
- تقادم البنى التحتية لدور رعاية الأيتام وكبار السن وذوي الإعاقة وقلة أعدادها وسوء التوزيع الجغرافي لها.
- تزايد أعداد الأيتام والمقطوعين والمشردين.
- تزايد أعداد وانواع ذوي الإعاقة.
- إنخفاض في مستوى الوعي والمعرفة الخاصة ببرامج دمج الإعاقة من قبل المؤسسات والمجتمع والأسر نجم عن ذلك تنامي الوصم الإجتماعي وتباعد وإستبعاد لهؤلاء الأشخاص.

٤-٣-٣: التوجهات

- تحسين الإستهداف لشبكة الحماية الإجتماعية ورفع كفاءة النظام.
- إدماج ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة بالحياة العامة وسوق العمل.
- زيادة وتحسين خدمات الرعاية الإجتماعية للفئات الهشة من أيتام وكبار السن والأحداث والمقطوعين والمشردين.

الأهداف ووسائل تحقيقها

الهدف الأول: الوصول إلى نظام شبكة حماية إجتماعية كفوء، مستدام، مستجيب للفئات الهشة.

وسائل تحقيق الهدف

١. إكمال وتطبيق إستراتيجية إصلاح نظام الحماية الإجتماعية لضمان الوصول إلى الفئات المستهدفة وبما يحقق كفاية المنافع وإستدامتها.
٢. تعديل قانون الحماية الإجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ وفقاً لركائز ومستهدفات إستراتيجية إصلاح نظام الحماية الإجتماعية.
٣. تطوير قدرات العاملين في شبكة الحماية الإجتماعية.
٤. تشجيع الأسر المنتجة ودعم الصناعات الحرفية والتراثية.
٥. منح القروض للمشاريع المدرة للدخل خاصة للفقراء.
٦. دعم وتأهيل وتطوير مراكز التدريب المهني.
٧. تعزيز دور اللجان التفتيشية لمتابعة تطبيق قانون التقاعد والضمان الإجتماعي في القطاع الخاص.
٨. تحسين معايير الإستهداف للشمول في شبكة الحماية الإجتماعية.
٩. إطلاق إستراتيجية السجل الموحد.
١٠. رقمنة عمليات تقديم خدمات الحماية الإجتماعية.

الهدف الثاني: ترابط أكبر بين إصلاح نظام البطاقة التموينية والحماية الإجتماعية.

وسائل تحقيق الهدف

١. الإستغلال الأمثل لنظام البطاقة التموينية المغطية للسلع الأساسية كماً ونوعاً.
٢. تحسين الإستهداف في نظام البطاقة التموينية وتوجيهها نحو الفئات الفقيرة.
٣. شمول الفئات الإجتماعية الفقيرة بحصص إضافية.
٤. توفير منافذ بيع مدعومة للفئات الإجتماعية الفقيرة.

الهدف الثالث: ضمان إدماج ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة بالحياة العامة وسوق العمل

وسائل تحقيق الهدف

١. إطلاق السياسة الوطنية لتمكين ذوي الاعاقة في العراق ودعم تنفيذها مالياً وقانونياً.
٢. تعديل قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٣ وإصدار التعليمات لتطبيقه بشكل واضح.
٣. إلزام الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والقطاع الخاص بتنفيذ المادة ١٦/أولاً من القانون ٣٨ لسنة ٢٠١٣ (تخصيص وظائف لذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة لا تقل عن ٥٪ من ملاكها).
٤. تأمين التخصيصات المالية لهيأة رعاية ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة للإيفاء بالتزاماتها.
٥. إنشاء وتطوير وتأهيل المراكز التاهيلية والمعاهد التشغيلية المعنية بذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة، وفتح منتديات ومراكز لذوي الإعاقة وإقامة ورش تشغيلية ودعم المنتجات والأعمال اليدوية لذوي الاعاقة.
٦. مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في إتخاذ القرارات ذات الصلة بحياتهم.
٧. تنفيذ سياسة الدمج التربوي للاشخاص ذوي الإعاقة خاصة الأطفال من طيف التوحد.
٨. زيادة عدد العاملين والأخصائين وتدريبهم وتطوير مهاراتهم للتعامل مع هذه الفئة.
٩. تسهيل وصول ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة الى الخدمات العامة ومنحهم الأولويات بما يضمن إدماجهم الفعال في الحياة العامة ودعم وتسويق منتجات الأسر المنتجة من ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة.
١٠. تعزيز فرص المشاركة في الفعاليات الإجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية.

الهدف الرابع: توفير مؤسسات إيوائية ملائمة.. معززة للعيش بكرامة.

وسائل تحقيق الهدف

١. زيادة عدد دور المسنين وتأمين مستوى لائق لحياتهم (شيخوخة بكرامة).
٢. تحسين واقع الخدمات الصحية لاسيما لكبار السن وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية لهم.
٣. توفير ودعم خدمات التأهيل النفسي والإجتماعي وتفعيل دور المرشد والباحث لكبار السن والأيتام والأحداث.
٤. إطلاق وتنفيذ السياسة الوطنية لكبار السن.
٥. زيادة التخصيص المالي لدور الأيواء.
٦. اعتماد حملات التثقيف والتوعية بأهمية رعاية المسنين والأيتام والأحداث والحد من العنف وسوء المعاملة.
٧. تحسين الخدمات المقدمة في مختلف دور رعاية الأحداث والأيتام والمقطوعين.
٨. تطوير قدرات العاملين في دور الرعاية الإجتماعية الإيوائية.
٩. إقامة ورش تشغيلية ودعم المنتجات والأعمال اليدوية.
١٠. إشراك النزلاء في برامج الأشغال العامة.
١١. إعداد برنامج شامل للعمل التطوعي في دور الرعاية المختلفة

٤-٤: الحد من الفقر

٤-٤-١: المؤشرات الرئيسة

بلغت نسبة الفقر المادي على مستوى العراق (٢٠,٠٥٪) لعام ٢٠١٨، وهناك تفاوت بنسب الفقر بين المحافظات إذ شهدت محافظة المثنى تسجيل أعلى نسبة فقر في العراق بنسبة (٥٢,١ ٪) تليها محافظة الديوانية بنسبة (٤٧ ٪) ثم ميسان (٤٥,٤ ٪)، بينما شهدت محافظات الوسط والشمال نسب فقر أقل مما هي عليه في المناطق الجنوبية وكما موضح في الجدول (٨).

جدول (٨): نسب الفقر بحسب المحافظات لعام (٢٠١٨)

المحافظة	نسبة الفقر	المحافظة	نسبة الفقر
السليمانية	٤,٥	الأنبار	١٧
أربيل	٦,٧	صلاح الدين	١٧,٩
كركوك	٧,٦	واسط	١٨,٧
دهوك	٨,٦	ديالى	٢٢,٥
بغداد	٩,٩	ذي قار	٣٣,٩
بابل	١١,١	نينوى	٣٧,٧
النجف	١٢,٦	ميسان	٤٥,٤
كربلاء	١٣,٨	الديوانية	٤٧,٧
البصرة	١٦,٢	المثنى	٥٢,١
نسبة الفقر على مستوى العراق ٢٠,٠٥			

المصدر: مسح رصد وتقويم الفقر لعام ٢٠١٨/ هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

٤-٤-٢: التحديات الرئيسة

- تتجسد التحديات الرئيسة الخاصة بالفقر في مجموعة من المؤشرات التي تم التطرق لها ضمن محاور الخطة والمتمثلة بالاتي:
- إرتفاع نسب البطالة في المناطق الفقيرة والأسر التي تعيلها النساء.
- العجز في أعداد المدارس لاسيما في المناطق الفقيرة والنائية يترتب عليها نسب حرمان من الإلتحاق بالتعليم وإرتفاع نسب التسرب والأمية.
- ضعف تغطية الخدمات الصحية الأساسية في المناطق النائية والفقيرة.
- إرتفاع نسبة الأمية وتدني التحصيل المعرفي بين الفقراء.
- تركز الفقراء في التجمعات العشوائية في المراكز الحضرية مما يخلق بؤر مزمنة للفقر.
- إستمرار إرتباط الفقر بالنزوح على الرغم من عودة ملايين النازحين إلى مناطقهم المحررة.

تشكل الظروف المصاحبة للتغير المناخي تحد أمام تحقيق أهداف خطة التنمية إذ شهدت المناطق المتأثر بالتغير المناخي هجرة من مناطق سكناهم إلى المناطق الحضرية بسبب تعرضهم لفقدان سبل العيش وعدم وصولهم إلى الخدمات الرئيسة كمياه الشرب.

٤-٤-٣: الأهداف الرئيسة

تتبنى خطة التنمية الوطنية محصلات إستراتيجية التخفيف من الفقر وأنشطتها:

المحصلة الأولى: دخل أعلى ومستدام للفقراء وتمكين اقتصادي للنساء الفقيرات.

المحصلة الثانية: تحسن المستوى الصحي للفقراء.

المحصلة الثالثة: تحسن تعليم الفقراء.

المحصلة الرابعة: سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات المهددة لحياة الفقراء.

المحصلة الخامسة: حماية إجتماعية فعالة للفقراء.

المحصلة السادسة: مواجهة تداعيات التغير المناخي والأمن الغذائي للفقراء.

المحصلة السابعة: الأنشطة المستجيبة للطوارئ.

٤-٥: الشباب

تشير الإتجاهات المتوقعة لتركيبة السكان العمرية في العراق إلى إرتفاع نسبة الشباب خلال العقدين القادمين في ظل إرتفاع معدلات الخصوبة إذ تشكل الفئة العمرية من الشباب بسن (١٥-٢٩) سنة حوالي (٢٧,٤٪) من السكان في العراق بحسب تقديرات عام ٢٠٢٤، وقد بلغ إجمالي تقديرات السكان عام ٢٠٢٤ (٤٤,٤) مليون نسمة ومن المتوقع أن يرتفع إلى (٤٨,٩) مليون نسمة عام ٢٠٢٨، مقارنة مع سنة ٢٠١٨ حيث بلغ إجمالي عدد سكان العراق (٣٨,١) مليون نسمة، وهذا يعني إن نسبة الشباب تمثل (٢٧,٤٪) لعام ٢٠٢٨. كما وتبلغ نسبة الذكور (٥١,٣٪) مقابل (٤٨,٧٪) للإناث لسنة ٢٠٢٤ بحسب تقديرات هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. وهذا ما يضع تحديات جدية أمام الحكومة من خلال قدرتها على توفير فرص التعليم والعمل لأعداد كبيرة من الفتية والشباب، وهو أمر يتطلب التوجه نحو تنويع اقتصاد البلاد وتنويع مصادر الدخل والتركيز على التوجهات الإنتاجية والاقتصاد الرقمي بدل التوجهات الإستهلاكية التي طبعت المرحلة السابقة. ومن المتوقع أن يزداد حجم السكان في سن العمل (١٥-٦٤) سنة ٢٠٢٨ إلى حوالي (٥٦,٤٦٪) من حجم السكان الكلي. وسيبقى بذلك الشباب الفئة الأكبر من فئات المجتمع العراقي والنسبة الأكبر من السكان، لاسيما النشطون اقتصادياً وهو ما يمثل فرصة سكانية تنموية واعدة ان أحسن الإستثمار فيها. ويوضح الجدول (٩) في أدناه تطور المؤشرات الديموغرافية للشباب العراقي للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٨.

جدول (٩): تطور المؤشرات الديموغرافية لسكان العراق للمدة من (٢٠١٨-٢٠٢٨)

المؤشر	٢٠١٨	٢٠٢٤	٢٠٢٨
حجم السكان الإجمالي	٣٨,١٢٤,١٨٢	٤٤,٤١٤,٨٠٠	٤٨,٩١٤,١٠٠
عدد الذكور	١٩,٢٦١,٢٥٣	٢٢,٤٣٩,٤٠٢	٢٤,٧١٢,٥٤٨
عدد الإناث	١٨,٨٦٢,٩٢٩	٢١,٩٧٥,٣٩٢	٢٤,٢٠١,٥٢٩
نسبة السكان من (صفر-١٤) سنة	٤٠,٤٧	٤٠,٤٧	٤٠,٤٧
نسبة السكان (١٥-٢٩) سنة	٢٧,٤	٢٧,٤	٢٧,٤
نسبة السكان (١٥- ٦٤) سنة	٥٦,٤٦	٥٦,٤٦	٥٦,٤٦
نسبة السكان (٦٥ فأكثر)	٣,٠٧	٣,٠٧	٣,٠٧

المصدر: التقديرات السكانية لهيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

يشير الهرم السكاني (الشكل ٩) إلى واقع التركيب العمري لسكان العراق بما يؤشر ان المجتمع العراقي مازال من المجتمعات التي تتصف بفتوة سكانها، وترتفع نسبة الأطفال والفتيان والشباب بين السكان، إذ ان أكثر من (٦٨٪) من سكان العراق اليوم دون سن الثلاثين من العمر.

شكل (٩): الهرم السكاني في العراق ٢٠٢٣

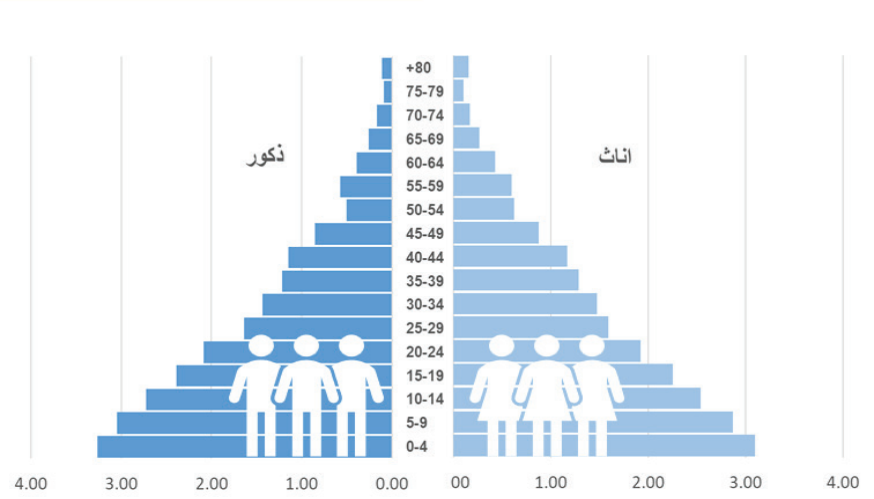

من غير المتوقع أن تشهد سنوات الخطة ٢٠٢٤-٢٠٢٨ تغييراً في التركيبة العمرية للسكان الأمر الذي يعني إنفتاح النافذة الديموغرافية ، إذ ان نسبة فئة السكان (١٥-٦٤) ستبلغ ٥٦,٤٦٪ خلال سنوات الخطة، مما يدلل على الحيوية الإقتصادية لسكان العراق الذي يتطلب زيادة الإستثمارات المولدة لفرص العمل والمعززة لمسارات التنمية المستدامة بما يحقق الإزدهار الاقتصادي. كما إن فئة السكان (صفر-١٤) سنة ستشكل ٤٠,٤٧٪ من إجمالي السكان خلال سنوات الخطة والذي يتطلب الإهتمام بالطفولة ولاسيما الطفولة المبكرة.

تمثل النافذة الديموغرافية فرصةً حقيقية على مدى العقدَين القادمين، ويتعين على المجتمع إغتنامُها بشكلٍ عاجل، إذ انهم لا يُمثلون مشكلةً لعملية التنمية أو عبئًا عليها، وانّما هم موردٌ أساس لحل مشاكل التنمية، وعن طريق الشباب يمكن تحقيق خطوات تنمَوية متقدمة، لضمان إزدهار وإستقرار مستدامٍ لهم وللمجتمع بشكل عام، إذا وضعت على رأس أوْلويّاتها العاجلة تمكينَ شبابها والإعتماد عليهم لدفْع عجلة العملية التنمَوية إلى الأمام، ولما شهده الوضع في السنوات الماضية من ظروف وتحديات أبرزها ضعف الإستقرار السياسي والأمني، والأزمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، رافقها الحراك الشبابي والمطالبة بالمشاركة السياسية وتوفير فرص العمل، فضلاً عن ضعف السياسات الاقتصادية وتدني مستوى تقديم الخدمات وتفاقم الهشاشة وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة، جعل الشباب العراقي أمام تحديات حقيقية لا سيما وان العراق على أعتاب دخول مرحلة الهبة الديموغرافية في وضعه السكاني. لذلك وضعت السياسة السكانية التي تهدف إلى الإستفادة من العائد الديموغرافي الذي ينعكس على تحسين راس المال البشري

والنمو الاقتصادي.

٤-٥-١: المؤشرات الرئيسة

المؤشرات الديموغرافية:

- تشكل الفئة العمرية من السكان بسن (١٥-٢٩) سنة حوالي (٢٧,٤٪) من السكان في العراق بحسب تقديرات عام ٢٠٢٤.
- تبلغ نسبة الذكور (٥١,٣٪) مقابل (٤٨,٧٪) للإناث لسنة ٢٠٢٤
- يمثل السكان في سن العمل المنتج بعمر (١٥-٦٤) حوالي ٥٦,٤٦٪ تقريباً.

مؤشرات النشاط الاقتصادي:

- أظهرت نتائج مسح القوى العاملة والبطالة في العراق ٢٠٢١ ان معدلات النشاط الاقتصادي للشباب بعمر (١٥-٢٤) سنة تبلغ (٣٣٪).
- بلغت معدلات البطالة الاجمالية لعام ٢٠٢١ حوالي (١٦,٥٪)، والتي ترتفع عند الإناث إلى (٢٨,٢٪) مقابل (١٤,٧٪) عند الذكور، وإستمر الفارق في معدلات النشاط الاقتصادي كبيراً بين الذكور والإناث لمصلحة الذكور بلغت (٦٨٪) مقابل (١٠,٦٪) للإناث.
- لا يزال القطاع الحكومي الأكثر إستقطاباً لحملة الشهادات من الشباب، بينما كان القطاع الخاص أكثر جذبا للشباب من المستويات التعليمية المتدنية. فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل من حملة شهادة الدراسة المتوسطة (١٤,٩٪) وإرتفعت عند الإناث إلى (٣٦,٢٪) مقابل (١٣,٥٪) للذكور. ومن الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية بلغت نسبة العاطلين عن العمل (١٤,١٪) إرتفعت عند الإناث إلى (٤١,٦٪) مقابل (١٢,٨٪) للذكور. أما بين خريجي التعليم الجامعي فقد بلغت نسبة البطالة (١٨,٨٪) إذ إرتفعت إلى (٢٨,٩٪) عند الإناث مقابل (١٣,٨٪) للذكور.

المؤشرات الاجتماعية:

- تشير الإحصائيات الواردة من وزارة الداخلية ومجلس القضاء الأعلى للسنوات (٢٠٢٠، ٢٠٢١،٢٠٢٢) على التوالي الى ان أعلى نسبة للتعاطي بين المدمنين كانت في الفئة العمرية من (١٨-٣٠) سنة من بين الفئات العمرية الأخرى وبنسبة (٤٦,٣٪، ٤٩,١٪، ٥٥,٥٪) للسنوات المشار إليها على التوالي.
- تشير بيانات مجلس القضاء الأعلى الى تسجيل (١١٣) حالة إنتحار في سنة ٢٠٢٠، بينما شهد هذا العدد زيادة في سنة ٢٠٢١ بواقع (١٩٦) حالة إنتحار ، واستمرت هذه الزيادة في سنة ٢٠٢٢ بواقع (٢٥٣) حالة إنتحار.
- لايزال العراق متأخرا في تنمية الشباب وفقاً لمؤشر تنمية الشباب العالمي ٢٠٢٠ (YDI) إذ نجده في مجال التعليم قد إحتل الموقع ١٦٩، وفي مجال فرص العمل ١٥٤ وفي مجال المساواة ١٥٦ وفي مجال الصحة ١١٨ وفي مجال الأمن والسلام ١٧٦ وفي مجال المشاركة السياسية ١٥٩.

٤-٥-٢: التحديات الرئيسة

أهم التحديات التي تواجه الشباب العراقي الآتي:

- تزايد معدلات بطالة الشباب وقلة فرص العمل في سوق العمل المنظم وغير المنظم.
- إنتشار المخدرات والمؤثرات العقلية والتدهور في منظومة القيم لدى الشباب و تزايد الأمراض الإجتماعية.
- ضعف دور المؤسسات الشبابية والرياضية القادرة على إستيعاب الشباب وتنميتهم.
- ضعف المشاركة السياسية في صنع القرار والشعور بالمواطنة الصالحة.

٤-٥-٣: الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: بناء أجيال من الشباب المحمي من الظواهر السلبية والأمراض الإجتماعية، مسلح بالقيم الأصيلة والإنتماء المعزز للمشاركة في العملية السياسية وصنع القرار.

وسائل تحقيق الهدف

١. تعزيز منظومات القيم والتماسك المجتمعي المعزز للأمن الإنساني.

٢. تعزيز برامج التعايش السلمي والحوار.

٣. أنشطة ثقافية وتربوية وعلمية محصنة لمنظومات القيم عند الشباب.

٤. إقامة ندوات حوارية وتوسيع قاعدة التفاعل الأسري لتعزيز التواصل وتجسير الفجوة بين الأجيال.

٥. رفع مستوى الوعي الثقافي والإجتماعي لدى الشباب وتعزيز القيم الأصيلة ونبذ القيم الدخيلة.

٦. تفعيل دور وسائل الإعلام في الحد والوقاية من الظواهر والأمراض الإجتماعية بين الأحداث والشباب.

٧. دعم ورعاية الصحة النفسية للشباب ولاسيما في المناطق الفقيرة ومناطق عودة النازحين.

٨. تعضيد الدور الرقابي لأجهزة الدولة لمواجهة التحديات الإجتماعية وعمل المنظمات التي تروج للقيم الدخيلة.

الهدف الثاني: تعزيز المشاركة الشبابية في العملية السياسية وصنع القرار.

وسائل تحقيق الهدف

١. تطوير القدرات التمكينية للشباب المعززة لمشاركتهم في الحوار وصنع القرار.
٢. دعم القيادات المجتمعية الشابة لأداء أدوار تنموية تعزز إستقرار المجتمع وإستدامته وتفعيل برلمان الشباب.
٣. تطوير معاهد ومراكز ومؤسسات إعداد القادة والتنمية الإدارية.
٤. تعزيز دور مؤسسات المساءلة وترسيخ ا لشفا فية .
٥. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والجمعيات الشبابية والنقابات لتطوير القيادات الشابة وتعزيز المشاركة.
٦. توفير بيئة تشريعية وأنظمة عمل داعمة لإشراك الشباب بالعملية السياسية وصنع القرار.

الهدف الثالث: توفير مؤسسات مراعية للشباب ومحفزة للإبداع والإبتكار وتطوير القدرات وإستثمار الطاقات.

وسائل تحقيق الهدف

١. إنشاء وتأهيل البنى التحتية للأندية الرياضية والمنتديات الشبابية وإنشاء المخيمات ا لنمو ذ جية .
٢. تفعيل برامج تطوير طاقات الشباب الرياضية والثقافية وتحسين المهارات.
٣. الإرتقاء بالملاعب الشعبية والخماسية الشبابية ودعم الأنشطة الرياضية والثقافية التي يديرها الشباب.
٤. تحسين إدارة المراكز والمنتديات الشبابية وتطوير قدرات العاملين عليها و تعزيز البرامج والأنشطة ضمنها.
٥. إعداد برنامج وطني لدعم الإبتكار لدى الشباب وإستحداث جوائز محفزة للإبداع.

٤-٦: الدور التنموي للمرأة

٤-٦-١: المؤشرات الرئيسة

- إرتفعت نسب ظاهرة الزواج المبكر وفقاً لمؤشرات المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق لعام ٢٠٢١، إذ بلغت نسبة النساء اللاتي تزوجن قبل سن ١٨ سنة (٢٥,٥٪) والنساء اللاتي تزوجن قبل سن ١٥ سنة بنسبة (٥٪).
- بلغ متوسط عمر المرأة عند الطلاق في الفئات العمرية التي تتراوح ما بين (١٥-١٩) سنة ١٥,٦٪
- تظهر البيانات المتوفرة إلى زيادة نسبة مشاركة النساء في التصويت في إنتخابات مجلس النواب ٢٠٢١ إذ بلغت نسبة ٤٠٪ من إجمالي عدد المصوتين البالغ ٩٦٢٩٦٠١، بينما كانت نسبة النساء المصوتات في إنتخابات مجلس النواب ٢٠١٨ تبلغ ٣٨,٦٪، وتأتي هذه الزيادة على الرغم من إنخفاض نسبة المشاركة العامة في التصويت إلى ٤٣,٥٪ في إنتخابات العام ٢٠٢١ مقارنة بنسبة ٤٦٪ في إنتخابات عام ٢٠١٨.
- تشير البيانات الخاصة بواقع المرأة الريفية وفقاً لتقرير المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة عام ٢٠٢١الى الآتي:
- إنخفاض معدلات الإلتحاق للفتيات الريفيات في جميع المراحل الدراسية، إذ بلغ معدل التحاق الفتيات في المرحلة الإبتدائية وللأعمار من (٧-١١) سنة ما معدله ٨٨,٥ ٪ في حين بلغ معدل للإلتحاق الصافي للمرحلة المتوسطة لمن هن بعمر (١٢-١٤) سنة ٤١,٨٪ وتنخفض معدلات التحاق الإناث لمرحلة الإعدادية لتصل إلى ٢٢,١٪ أما معدل الإناث الملتحقات في المرحلة الجامعية فقد بلغ ١١,١٪ هي نسبة منخفضة جداً.
- إرتفاع نسبة الزواج المبكر في المجتمعات الريفية لتصل إلى أكثر من ٢٩٪ قبل بلوغ سن ١٨ سنة.
- كما تؤشر إنخفاض مستوى الخصوبة للنساء الريفيات بصورة عامة وزيادة النساء اللاتي ولدن بمساعدة طبيب.
- بلغت نسبة النساء العاملات في الريف حوالي ٦,٣٪ مقابل ١٠,٣٪ من النساء العاملات في الحضر.
- إستناداً إلى مؤشرات عمل المرأة في الريف نجد أن أغلب النساء يعملن في الزراعة والصيد وبنسبة ٥٢٪ يليها العمل في التعليم وبنسبة ١٩,٧٪ تليها الأنشطة الخدمية وبواقع ١٤,٧٪.

٤-٦-٢: التحديات الرئيسة

هناك جملة من التحديات التي تواجه عملية تمكين المرأة العراقية، يمكن تحديدها بالآتي:

- محدودية المساهمة الاقتصادية للمرأة بشكل عام وللمرأة الريفية بشكل خاص، فضلاً عن تزايد ظاهرة البطالة بين النساء.
- إرتفاع الأمية بين النساء في الريف بسبب ضعف معدلات إلتحاق الفتيات في التعليم الإبتدائي وإرتفاع نسب التسرب.
- تدني مكانة المرأة الريفية في التنظيم الإجتماعي وإقتصارها على الأدوار التقليدية وحرمانها من الكثير من حقوقها القانونية والشرعية وكثرة الأعباء المنزلية التي تقع على عاتق المرأة الريفية والتي لا تتيح لها الخروج والمشاركة في الأنشطة.

- إنتشار ظاهرة الزواج المبكر.
- تأثير العوامل الثقافية والإجتماعية في تحديد تولي المرأة للمناصب أو المراكز العليا.
- زيادة وتيرة العنف ضد المرأة.
- ضعف المشاركة في سوق العمل لاسيما في القطاع الخاص ومحدودية الجهود الرامية لرفع هذه المشاركة.
- ترسخ الهيمنة الذكورية في المجتمع والعادات والتقاليد المحددة لتمكين المرأة ومحدودية الوعي بحقوقها.

٤-٦-٣: الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: تحقيق شمول مالي أوسع للنساء لتعزيز الوصول إلى فرص العمل.

وسائل تحقيق الهدف

١. تبني سياسات مالية مناصرة لعمل المرأة وخاصة المرأة الفقيرة في القطاع الخاص.
٢. توفير بيئة عمل مناسبة للنساء والفتيات وتوفير الحماية القانونية لممارسة العمل في القطاع الخاص
٣. تبسيط إجراءات منح القروض الميسرة للمرأة على المرأة الفقيرة للبدء بمشاريعهم الخاصة.
٤. إستحداث عيادات لتقديم الإستشارات القانونية للنساء وبالتركيز على المناطق الفقيرة في مجال الحصول على قرض وتسجيل الأعمال.
٥. رفع مستوى الوعي بأهمية تزويد النساء والفتيات بالمهارات الرقمية لإدماجهن الرقمي وإتاحة فرص أكبر في مجال العمل في القطاع الخاص
٦. تطوير شبكات العمل والتواصل من خلال بناء علاقات مهنية قوية للنساء في سوق العمل والتواصل الفعال للترويج عن مشاريعهن.

الهدف الثاني: تحسين الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية للمرأة الريفية

وسائل تحقيق الهدف

١. تحسين مستويات التعليم في الريف لتجاوز مشكلة الإلتحاق والتسرب والأمية وضمان وصولهن إلى المراكز التعليمية والصحية.
٢. توفير برامج لتطوير قدرات النساء في الريف على إستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة وتربية الحيوانات وبما يعمل على تحسين المردودات الاقتصادية لها.
٣. الحد من ظاهرة الزواج المبكر المنتشر في العراق بصورة عامة وفي الريف بصورة خاصة.
٤. وضع سياسات تسهل وصول النساء (بالتركيز على المرأة الريفية الفقيرة) إلى الموارد والمعلومات المهمة وأساليب التعامل مع التغيرات المناخية والتكيف مع المخاطر الناجمة عنها.
٥. بناء قاعدة بيانات وتحديثها سنويا عن واقع المرأة الريفية في العراق لتسهيل عمل متخذي القرار وصانعي السياسات من أجل تحسين واقع المرأة الريفية الإجتماعي والاقتصادي.
٦. تصميم برامج خاصة بالتوعية في الأسر الريفية لتعزيز المكانة الإجتماعية للمرأة.

الهدف الثالث: تعزيز مشاركة للنساء في صنع القرار والادوار القيادية لهن.

وسائل تحقيق الهدف

١. توفير برامج تعليمية وتدريبية مخصصة للنساء لتنمية مهاراتها القيادية والإدارية.
٢. تنظيم حملات توعية لتعزيز فهم المجتمع لأهمية مشاركة المرأة في صنع القرار.
٣. دعم المنظمات غير الحكومية والجمعيات النسائية التي تعمل على تعزيز حقوق المرأة وتمكينها.
٤. تشجيع سياسات العمل المرنة التي تسمح للمرأة بالموازنة بين العمل والحياة الشخصية والتطلعات القيادية.
٥. جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بمشاركة المرأة في مختلف المجالات لتحليل الفجوات وإتخاذ الإجراءات التصحيحية.

٤-٧: العمل التطوعي

٤-٧-١: المؤشرات الرئيسة

- لاتزال المناسبات الدينية أوسع الحملات الطوعية في العراق ففي عام ٢٠٢١ بلغ عدد الزائرين إلى مدينة كربلاء المقدسة بمناسبة أربعينية الإمام الحسين (عليه السلام) ١٦٣٢٧٥٤٢ زائراً وزائرة، قامت على خدمتهم ١١٣٢٨ منظمة خدمية تطوعية في المحافظات الخمس عشرة عدا إقليم كردستان.
- في عام ٢٠١٧ نفذت وزارة الشباب والرياضة ٤٠ نشاطاً تطوعياً إستهدف ٥٦٠٥ من الشباب (٣٦٥٥ ذكور و١٩٥٠ من الإناث). وتضمنت هذه المبادرات التطوعية مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والفنية والعلمية.
- في عام ٢٠١٨ تبنت وزارة الشباب والرياضة الإستراتيجية الوطنية لتطوع الشباب. ويتكون إطار عمل الإستراتيجية من غايتين: الأولى: تحسين

وزيادة فرص العمل التطوعي كما ونوعا بما يسهم في النمو الشخصي والاجتماعي للشباب ويزيد من فعالية مشاركتهم في المجتمع. والغاية الثانية هي زيادة إشراك الشباب إناثاً وذكوراً في العمل التطوعي.

- نشطت الشبكات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة بين المتطوعين ما يمكن عدّه رأس مال اجتماعي لمساعدة اللاجئين السوريين في مدينة السليمانية، وإنخرط المتطوعون في بناء وتجديد مخيمات اللاجئين والحفاظ على خدمات النظافة والأدوات الجيدة فيها، وتقديم المشورة وإجراء الندوات والحملات للاجئين على نحو لفت إنتباه الباحثين.
- فيما مثلت الجائحة فرصة لانتشار العمل التطوعي بمختلف أنواعه فقد نظمت دائرة المنظمات غير الحكومية حملة وطنية لمواجهة آثار فيروس كورونا خلال المدة ٢٢ آذار حتى ٢٥ كانون الأول ٢٠٢٠ باسم «العطاء عراقي»، قدمت فيها ٩٢٠ منظمة غير حكومية خلال ٢٨٧ يوما دعمها الإنساني لـ ٥٦٥٥٥٨٥ مواطنا في عموم محافظات العراق عبر ٦٤ ألف متطوع من ملاكاتها من الجنسين ومن مختلف الأعمار. توزعت المبادرات التطوعية في أربعة أنواع: مواد إغاثية (١١٦٤٥ مبادرة)، مواد وقاية طبية (٧٢٩٩ مبادرة)، وحملات توعية (٢٣٧٠ مبادرة)، وتقديم مواد طبية (٣٧٣ مبادرة).
- شهدت المناطق المحررة إطلاق حملات تطوعية واسعة لرفع الأنقاض والمساعدة في إعمار الدور المهدمة، وإزالة المخلفات الحربية، وإطلاق حملات لمناصرة قضايا المرأة والعنف الأسري.

٤-٧-٢: التحديات الرئيسة

- ضعف التشريعات المنظمة للعمل التطوعي إذ لا توجد تشريعات عراقية محددة تنظم العمل التطوعي.
- ضعف إدماج العمل التطوعي في الخطط والبرامج التنموية.
- قلة الدعم المادي والمعنوي للعمل التطوعي، إذ لا تحصل المنظمات التطوعية على الدعم المادي والمعنوي الكافي من الجهات الحكومية أو الأهلية.
- ضعف وعي بعض الجهات الحكومية والأهلية بأهمية العمل التطوعي والعوائد التنموية التي يمكن أن يحققها.
- قلة وعي الجمهور بأهمية العمل التطوعي وبحسب المسح الوطني للشباب في العراق ٢٠١٩ فقد أشار ١٢٪ فقط من الشباب والشابات بعمر (١٥ -٣٠) سنة إلى مشاركتهم في الأعمال التطوعية.
- عدم توافر قواعد بيانات شاملة توثق الأعمال التطوعية في العراق.

٤-٧-٣: الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: إستكمال الإطار القانوني والمؤسسي للعمل التطوعي.

وسائل تحقيق الهدف

١. الإسراع بتشريع قانون العمل التطوعي في العراق.
٢. توحيد الأطر المؤسسية الراعية للعمل ا لتطو عي .

الهدف الثاني: تعزيز الفهم المجتمعي لأهمية العمل التطوعي ومدى تأثيره الإيجابي في المجتمع بالتركيز على الشباب.

وسائل تحقيق الهدف

١. إطلاق حملات توعية عامة على أهمية العمل التطوعي.
٢. إقامة ورش عمل حول آليات إدماج الافراد في الأعمال التطوعية.
٣. تأسيس منتديات تفاعلية تشجع على التحدث عن الخبرات الإيجابية للمتطوعين.
٤. إضافة مفردات للمناهج الدراسية في المراحل الدراسية المبكرة لتعزيز الفهم بشأن التطوع والمساعدة المجتمعية وبناء ثقافة العمل التطوعي.

الهدف الثالث: تقديم فرص تطوعية تلبي إهتمامات ومواهب الشباب والنساء، وتعزز تطويرهم الشخصي والمهني.

وسائل تحقيق الهدف

١. إجراء إستطلاعات ومقابلات مع الشباب والنساء لفهم إهتماماتهم ومواهبهم. وبالإمكان إستخدام هذه المعلومات لتصميم فرص تطوعية تتناسب مع إحتياجاتهم وميولهم.
٢. توفير برامج تطوعية متنوعة ومبتكرة تناسب مختلف الفئات العمرية والإهتمامات يمكن أن تشمل هذه البرامج العمل الإجتماعي، والتعليم، والبيئة، والثقافة، والرياضة، وغيرها.
٣. توفير فرص التدريب المهني للشباب والنساء في مجالات محددة يرغبون في تطوير مهاراتهم فيها مثل مهارات القيادة، وتنمية المهارات الشخصية والتواصل وإدارة الوقت.
٤. تعزيز الشراكات والتعاون مع المنظمات غير

الحكومية، والمؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص لتوفير فرص تطوعية متنوعة وذات جودة عالية تساهم في تطوير الشباب والنساء.

٥. توفير الدعم والتوجيه للشباب والنساء أثناء مشاركتهم في العمل التطوعي، بما في ذلك توجيههم لإختيار البرامج المناسبة لهم ودعمهم في تحقيق أهدافهم الشخصية والمهنية.

٦. تشجيع الشباب والنساء على تولي مواقع قيادية في الفرق التطوعية، وتطوير مهارات القيادة والإتصال لديهم.

٧. الإستخدام الفعّال لوسائل التواصل الإجتماعي للترويج للفرص التطوعية ومشاركة القصص والتجارب الإيجابية للمتطوعين.

الهدف الرابع: التعاون مع المؤسسات التربوية والتعليمية، والمنظمات غير الربحية، والشركات، لتوفير فرص تطوعية ودعم الشباب في مشاركتهم في الأنشطة التطوعية.

وسائل تحقيق الهدف

١. التواصل والتعاون المؤسسي بإقامة علاقات مؤسسية مع المدارس والجامعات لتحديد إحتياجاتها والتعاون في تطوير برامج تطوعية تلبي إحتياجات الطلاب والشباب.

٢. تنظيم الفعاليات التوعوية في المدارس والجامعات لتشجيع الطلاب على المشاركة في الأنشطة التطوعية، وتعريفهم بأهميتها وفوائدها.

٣. تشجيع المدارس والجامعات على التواصل مع المجتمع المحلي لتحديد إحتياجاته وتقديم الدعم اللازم للمشاريع التطوعية المحلية.

٤. توفير الدعم المالي والموارد الضرورية لتنفيذ الأنشطة التطوعية وتوفير الفرص للشباب للمشاركة فيها بشكل فعّال.

الهدف الخامس: تحفيز العاملين في القطاع العام على تقديم الخدمات المجتمعية التطوعية.

وسائل تحقيق الهدف

١. ربط تقويم الأداء الوظيفي بأداء الخدمات المجتمعية التطوعية.

٢. تشجيع المبادرات المقدمة من الموظفين في إطار العمل التطوعي وتشكيل الفرق والمجاميع للأعمال الخيرية المرتبطة بوظيفة المؤسسة.

الفصل الخامس

التنمية القطاعية

٥-١: قطاع الزراعة والموارد المائية

٥-١-١: المؤشرات الرئيسة

- تذبذبت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٥١٪ عام ٢٠١٨، إلى ٤,٨٥٪ عام ٢٠٢٠، والى ٢,٣٥٪ عام ٢٠٢٢ (بسبب الإنخفاض الحاد في أسعار النفط)، ومن ثم تراجع قيمة إنتاج القطاع النفطي مقارنة مع الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية، في السنوات التي إرتفعت فيها مساهمته، فضلاً عن تعرض القطاع الزراعي لتأثيرات التغير المناخي والشح في المياه المتاحة للزراعة، أما المساحة المزروعة فقد شهدت إرتفاعاً من ٤,٤٣٦ مليون دونم عام ٢٠١٨، إلى ١٥,١٤١ مليون دونم عام ٢٠٢٠، والى ١١,٢٢٤ مليون دونم عام ٢٠٢٢ وكما موضح في الجدول (١٠).
- بلغ مجموع إنتاج المحاصيل الزراعية (٦٨٦٣) ألف طن لعام ٢٠٢٢، وإرتفع مجموع إنتاج الحبوب بنسبة (٣٩٪) لعام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠١٨. ويعد محصول الحنطة من أهم المحاصيل الإستراتيجية، وبلغ الإنتاج الفعلي منه (٢,٦) مليون طن عام ٢٠٢٢.
- إرتفعت كميات إنتاج أغلب المنتجات الحيوانية في عام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع عام ٢٠١٨ لكل من (اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الحليب، الصوف، الشعر، الجلود، بيض المائدة، الأسماك) بإستثناء الأسماك النهرية.

شكل (١٠): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (٪)

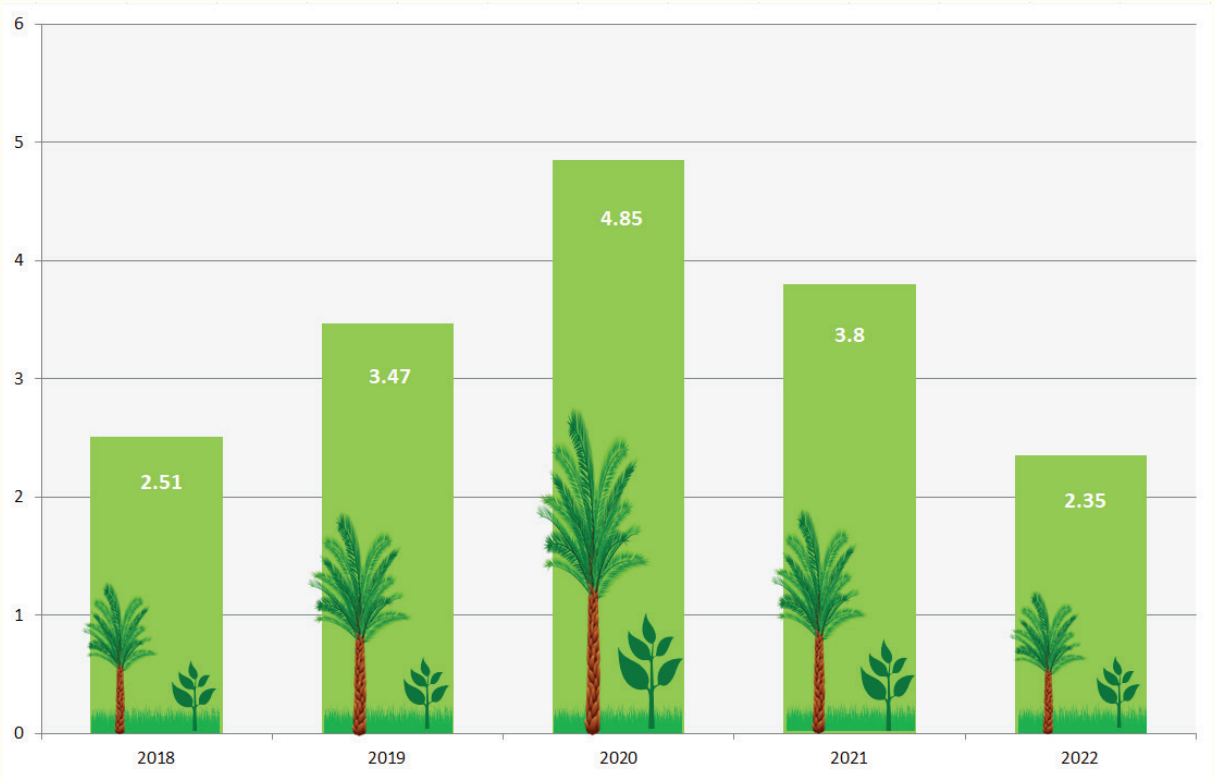

جدول (١٠): المساحات المزروعة وإيرادات نهري دجلة والفرات للسنوات (٢٠١٨ – ٢٠٢٢)

السنة	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
المساحة المزروعة(*) (مليون دونم)	٤,٤٣٦	١٢,٠٤٧	١٥,١٤١	١٤,٤٢٥	١١,٢٢٤
نسبة المساحة المزروعة من المساحة الصالحة للزراعة ٪	١٥,٨	٤٣	٥٤,١	٥١,٥	٤٠,١
المجموع الكلي لإيرادات نهري دجلة والفرات (مليار م٣)	٣٣,٢٠	٩٣,٥١	٤٩,٦٧	٣١,٢٤	٢٥,٥٠

(*) تشمل المساحات المزروعة الكلية كلا من المروية والديمية.

٥-١-٢: التحديات الرئيسة

التحديات التي تواجه التنمية الزراعية

- التغيرات المناخية التي يواجهها العالم وتأثر بها العراق، إذ إتسمت المدة (٢٠١١-٢٠٢١) بتذبذب كمية الأمطار بين عام وآخر، وشهد العامان (٢٠٢٠ و٢٠٢١) إنخفاضاً كبيراً لكميات الأمطار لجميع المحافظات عن معدلاتها الطبيعية.
- إنخفاض مستوى الإنتاجية الزراعية ما إنعكس على ظهور عجز في تغطية حاجة العراق من الغذاء، ومن ثم إلى عدم القدرة على تأمين متطلبات الأمن الغذائي.
- إعتماد القطاع الزراعي على مستلزمات مستوردة بشكل كبير مما أدى إلى إرتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج فضلاً عن ندرة المياه وإنتشار الملوحة ما إنعكس سلباً على إدارة العمليات الزراعية.
- ضعف البيئة الإستثمارية في القطاع الزراعي، ومحدودية حجم رأس المال المستثمر الخاص في القطاع الزراعي، فضلاً عن إنخفاض التخصيص والتمويل للقطاع الزراعي وبما لايتناسب والإحتياجات المالية اللازمة لتنمية وتطوير القطاع الزراعي.
- تفتت الملكية الزراعية نتيجة لعوامل الإرث وصغر حجم الوحدات والحيازات الزراعية التي أثرت في تحديد التركيب المحصولي وعلى إستخدام المكننة والتقنيات الزراعية الحديثة، فضلاً عن الزحف العمراني على الأراضي الزراعية دون وجود رادع قانوني.
- ضعف التكامل الزراعي- الصناعي (الصناعات الزراعية التحويلية والغذائية).
- تدهور إنتاجية المراعي الطبيعية، وإنتشار ظاهرة التصحر وزحف الكثبان الرملية والعواصف الغبارية التي أثرت سلباً في القطاع الزراعي.
- تعرض الإنتاج الزراعي المحلي إلى تحديات الأوبئة والأمراض والأدغال الوبائية (المستوطنة).
- ضعف قاعدة البيانات الخاصة بالقطاع الزراعي والتي تمثل الأساس في وضع الخطط التنموية.

تحديات الموارد المائية

- إنخفاض حجم ونوعية الواردات المائية: (تناقص الواردات المائية، تردي نوعية المياه وإرتفاع نسب الملوحة في نهري دجلة والفرات، عدم التوصل إلى إتفاقيات دولية ملزمة مع دول الجوار المتشاركة في المياه لتقاسم الواردات المائية وضمان حصة مائية عادلة قائمة على مبدأ تقاسم الضرر بين دول المنبع ودول المصب). إذ تناقصت الواردات المائية حيث واجهت سنوات الخطة السابقة تحديات كبيرة في إنخفاض الإيراد المائي السنوي خاصة للسنوات (٢٠١٨، ٢٠٢١، ٢٠٢٢) حيث بلغت (٣٢,٩٦)، (٣١,١٨)، (٢٥,٥١) مليار م٣ على التوالي، وهي في تناقص مستمر نتيجة المشاريع الإروائية.
- إن الموارد المائية في العراق تتأثر سلباً بالتغيرات المناخية مما أدى إلى قلة الواردات المائية لنهري دجلة والفرات وشحة مائية تصل لحد الجفاف.
- إرتفاع نسبة الهدر في مياه الري نتيجة إرتفاع نسبة الضائعات الحقلية والنقل بسبب إستخدام الأساليب التقليدية في الري ومحدودية إستخدام تقنيات الري الحديثة والري المغلق.
- ضعف الإستثمارات في مشاريع الموارد المائية من أجل مواكبة التطور في المشاريع الإروائية لدول المنبع ولرفع كفاءة المشاريع الإروائية المقامة.
- ضعف التنسيق بين الإدارات الحكومية فيما يتعلق بإدارة المياه على مستوى الوزارات والمحافظات والإقليم الأمر الذي يؤدي إلى عدم الإلتزام بالخطة الزراعية.
- السحب المفرط للمياه الجوفية والحفر العشوائي للآبار دون إستحصال موافقة وزارة الموارد المائية.
- عدم الإلتزام بالخطة الزراعية السنوية التي يتم وضعها وفقاً للخزين المائي والواردات المائية.
- ضعف النظام المؤسساتي والتشريعي للحدّ من المخالفات والتجاوزات على الأنهر والشبكات الإروائية وإنعدام الإرشاد المائي وضعف الوعي المجتمعي في قضايا المياه.
- دخول الجغرافية العراقية في الإرتدادات الزلزالية مما قد يؤثر مستقبلاً في السدود والسدات المقامة.

جدول (١١): مؤشرات الأداء المستهدفة لوزارة الموارد المائية (٢٠٢٤-٢٠٢٨)

مؤشرات قياس الأداء	٢٠٢٢	٢٠٢٤	٢٠٢٨
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (مليون دونم)	٢٨	٢٨	٢٨
تأهيل المشاريع الإروائية (ألف دونم)	٥٢٩٢	٥٤٧٤	٥٤٧٤
كفاءة الري الكلية (٪)	٣٩	٤٦	٥٣
كفاءة الري الحقلية (٪)	٥٥	٦١	٦٦
كفاءة نقل وتوزيع المياه (٪)	٧٠	٧٦	٨١

جدول (١٢): مؤشرات الأداء المستهدف لوزارة الزراعة (٢٠٢٤-٢٠٢٨)

إسم المحصول (المنتج)	٢٠٢٢	٢٠٢٤	٢٠٢٨
بيض مائدة (مليون بيضة)	٣٩٥٦	٤١٦٤,٣	٤٦١٤,٦
لحوم بيضاء (١٠٠٠ طن)	١٣١	١٣٧,٩	١٥٢,٩
لحوم حمراء (١٠٠٠ طن)	١٠١	١٠٦,٣	١١٧,٨
حليب (١٠٠٠ طن)	٥٤٣	٥٧١,٦	٦٣٣,٣
أسماك (١٠٠٠) طن	٧٢	٧٥,٨	٨٤
الحنطة (مليون طن)	٢,٧٦٤	٢,٩٢١	٣,٢٥٣
الشعير(١٠٠٠ طن)	١٤٤,٤	١٥٢,٦	١٧٠,٥
الشلب (١٠٠٠ طن)	١٥٠	١٥٨,٦	١٧٤
الذرة الصفراء (١٠٠٠ طن)	٤٩٦,١	٥٢٤,٣	٥٨٥,٥
الطماطة (١٠٠٠ طن)	٦٣٠,١	٦٦٤	٧٤١,٥
بطاطا (١٠٠٠ طن)	٢٧٣,٦	٢٨٩,١	٣٢٣١,٩

٣-١-٥: الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: تحقيق أمن غذائي مستدام

وسائل تحقيق الهدف

١. وضع إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الإنتاج وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي على المستوى الأسري للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

٢. تأسيس شركات التأمين الزراعي والجمعيات والشركات التخصصية التي تعنى بأنشطة القطاع الزراعي المختلفة كالمكننة والتسويق والنقل وعمليات ما بعد الحصاد.

٣. تطوير البنى التحتية للقطاع الزراعي.

٤. تأمين طاقات للخزين الإستراتيجي من المحاصيل الأساسية من خلال إدراج مشاريع جديدة ومواكبة للتطور الحاصل في تقنيات الخزن، وبما يلائم الطبيعة الجغرافية في العراق، ومراعاة زيادة النمو السكاني، لتلافي حدوث أي طارئ، وإعادة تأهيل معظم السايلوات المتقادمة وإدخال الطرائق والأساليب الحديثة فيها، فضلاً عن إعمار السايلوات المدمرة نتيجة العمليات العسكرية.

٥. حماية المنتج المحلي ودعم المنتجين الزراعيين من خلال فرض الرسوم على المنتجات الزراعية المستوردة، ووضع جزء من حصيلتها في صندوق خاص لدعم المنتجين الزراعيين.

٦. تبني تأسيس وإنشاء مجمعات زراعية - صناعية متكاملة وحديثة.

٧. تنمية القطاع المصرفي وإعطاء تسهيلات مصرفية وكمركية لتنشيط القطاع الزراعي الخاص.

الهدف الثاني: تأمين الطلب السنوي على المياه وتحقيق التوازن بين الإستخدامات في المجالات (الزراعية، الصناعية، البلدية) في ظل ظروف الشحة المائية.

وسائل تحقيق الهدف

١. الإدارة الكفوءة للموارد المائية من حيث التخطيط والتنفيذ.

٢. الإستغلال الأمثل للموارد المائية من خلال تحسين كفاءة الري الحقلي، وزيادة كفاءة نقل المياه بإستخدام القنوات المبطنة والأنبوبية، وإستخدام تقنيات الري الحديثة وحصاد المياه.

٣. تحديث قاعدة بيانات رصينة عن كميات ونوعيات المياه التي يمكن توفيرها والإحتياجات المستقبلية، والعمل على بناء قاعدة من المعلومات وتحليل المعطيات التي تساعد في تقييم الموارد المائية.

٤. التأكيد على أهمية دور جمعيات مستخدمي المياه في تنظيم الحصص المائية والمرشات لتقليل الهدر والضائعات المائية والوصول إلى الإستخدام الرشيد الكفوء للموارد المائية.

٥. إزالة التجاوزات على المجاري الرئيسة للأنهار والإلتزام بالحصص المائية للمحافظات.

الهدف الثالث: العمل على توفير موارد مائية مستدامة في العراق.

وسائل تحقيق الهدف

١. التوصل إلى إتفاقيات ملزمة مع دول المنبع والدول المتشاركة ووضع آليات للمراقبة المستمرة (كماً ونوعاً) للمياه القادمة من الدول المتشاطئة أعالي مجرى النهر.

٢. الإستخدام المستدام للمياه الجوفية وحسب الخزين الجوفي المتجدد سنوياً.

٣. المراقبة المستمرة للمياه (كماً ونوعاً) القادمة من دول المتشاطئة أعالي مجرى النهر، ومنع تلوثها ومحاسبة المقصرين.

٤. وضع القوانين وسن التشريعات اللازمة من أجل المحافظة على إستدامة الموارد المائية (للحد من إنتشار الملوثات والسحب غير المدروس للمياه الجوفية، الهدر في الري، عدم الإلتزام في الحصة المائية والتجاوز على شبكات الري).

٥. الإستثمار في تطوير المصادر غير التقليدية للمياه.

الهدف الرابع: تعزيز القدرة على التكيف في مواجهة تأثيرات التغيرات المناخية.

وسائل تحقيق الهدف

١. التركيز على إعادة تأهيل وصيانة وتشغيل منشآت الخزن كالسدود والخزانات المشيدة في العراق.

٢. الإهتمام بالسدود الإروائية التحويلية والسدود الصغيرة في الوسط والجنوب وصيانتها لكي تستطيع مقاومة الموجات المائية المحتملة (الفيضانات).

٣. تخزين سيول الأمطار من خلال إنشاء سدود صغيرة لأغراض حصاد المياه وتغذية المياه الجوفية في مناطق الصحراء الغربية والشرقية.

٤. الإستفادة من مياه البزل بعد تنقيتها لأغراض الري للحصول على مياه ذات مواصفات مطابقة للتشريعات الوطنية والبيئية وبعد إجراء الدراسات الضرورية التي تبين الجدوى الفنية والاقتصادية منها.

٥. معالجة مشكلة المد الملحي في شط العرب.

٦. إستنباط ونشر أصناف محاصيل زراعية متحملة للجفاف والملوحة وذات دورة حياة قصيرة.

٧. التأكيد على المشاركة المجتمعية للمنظمات (الحكومية أو المدنية) والمؤسسات الإعلامية والتربوية في الإرشاد المائي.

٥-٢: قطاع النفط والغاز

٥-٢-١: المؤشرات القطاعية

- النفط: بلغ معدل إنتاج النفط الخام (بضمنه إقليم كردستان) حوالي (٤,٦١٢) مليون برميل/يوم في عام ٢٠٢٢ كانت موزعة للتصدير بمعدل (٣٧١٣) ألف برميل /يوم أي بنسبة (٨١٪) من الإنتاج، والمجهز للمصافي بمعدل (٧٠٤) ألف برميل/ يوم أي بنسبة (١٥٪) من الإنتاج والمجهز لمحطات الكهرباء بمعدل (١٩٥) ألف برميل / يوم أي بنسبة (٤٪) من الإنتاج.

- الغاز: إن معدل الإنتاج الفعلي للغاز الخام لعام ٢٠٢٢ هو (٣٠١٢) مقمق/يوم موزعة كالاتي: المحروق من الغاز هو بمعدل (١٣٩٩) مقمق/يوم أي بنسبة (٤٦٪) من الإنتاج، والمستثمر من الغاز بمعدل (١٦١٣) مقمق/يوم أي بنسبة (٥٣٪) من الإنتاج، والغاز الجاف بمعدل (١٢٤٦) مقمق/يوم أي بنسبة (٤١٪) من الإنتاج.
- طاقات التكرير: أن مجموع الطاقة التكريرية الفعلي للمصافي العراقية قد بلغ فعلياً خلال عام ٢٠٢٢ حوالي (٧٠٤) ألف برميل/يوم من أصل (١٠٢٨) ألف برميل / يوم كطاقة تصميمية حيث بلغ معدل الإستيرادات السلعية لأهم المنتجات النفطية لذات العام بحوالي (٥٢٩٩,٩) مليون دولار موزعة كما يأتي: البنزين بحوالي (٣٨٧٣,٩) مليون دولار، والنفط الأبيض بحوالي (١٥٩,٣) مليون دولار، وزيت الغاز بحوالي (١٢٦٦,٧) مليون دولار.

٥-٢-٢: التحديات الرئيسة

- تغيير معدلات العرض والطلب على النفط الخام ومحددات التصدير من خلال قرارات منظمة الأوبك (وأوبك بلس) وما ينتج عن ذلك من تحديات طارئة على الأسعار وحجم الطلب في الأسواق العالمية، مع الإشارة إلى إحتمالية زيادة تكاليف إنتاج النفط المستخرج عن طريق شركات جولات التراخيص (نسبياً) في حال حدوث أي إنخفاض حاد بأسعار النفط.
- التأخر في تطوير البنية التحتية لمنظومات إستخراج وإنتاج والمشاريع المعززة لإنتاجية الحقول وتصدير النفط الخام مع محدودية منافذ التصدير.
- عدم تحديث خرائط إحتياطيات النفط والغاز.
- التنامي الكبير في إستهلاك المنتجات النفطية الحاكمة البنزين وزيت الغاز.
- تقادم مصافي التكرير العاملة، وعمل مصافي الشمال بمعدلات أقل من القدرات التصميمية، وتعثر مشروعات الإستثمار في قطاع التكرير، مما أدى إلى وجود فجوة بين منتجات النفط وطبيعة الطلب وتدني جودة المنتجات النفطية.
- التأخر في تنفيذ شبكات أنابيب جديدة للنفط الخام لربط المناطق الشمالية والجنوبية.
- إنخفاض مستوى قدرة التخزين.عدم كفاية البنية التحتية اللازمة لجمع الغاز وضغطه ومعالجته.
- تنامي الإستهلاك الكبير على الغاز الجاف لمحطات الكهرباء بما لا يتوافق مع خطط إستثمار الغاز.
- التأخر في تنفيذ أنابيب الغاز الجاف والغاز السائل بالتوافق مع زيادة الإنتاج المتوقعة في الغاز من مشاريع الغاز قيد الإنشاء حالياً بسبب عدم توفر التمويل.
- ضعف في إدارة الموارد المالية للمشاريع الإستثمارية مما أثر في تمويل هذه المشاريع ومن ثم تأخير تنفيذها.
- عدم إقرار القوانين والتشريعات المهمة في مجال النفط والغاز.

٥-٢-٣: الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: زيادة إنتاج النفط الخام تدريجيا للوصول إلى (٦,٥) مليون برميل يومياً مع الأخذ بنظر الإعتبار محددات الإنتاج من قبل منظمة أوبك.

وسائل تحقيق الهدف

١. الإستمرار بعقود الخدمات ضمن جولات التراخيص وتحديد الإنفاق على مشاريع الإستخراج من خلال مراجعة هذه العقود.
٢. تطوير حقول الجهد الوطني من خلال مشاريع عمليات الحفر وإستصلاح الآبار التطويرية وإقامة المنشآت الإنتاجية اللازمة وشبكات نقل النفط الخام داخل الحقول.
٣. إنشاء مشاريع الدعم المكمني (حقن الماء) للحقول النفطية لإمداد وتوجيه المياه للحقول المنتجة من خلال مشروع ماء البحر المشترك.

الهدف الثاني: زيادة طاقة تصدير النفط الخام إلى (٥,٢٥) مليون برميل يومياً.

وسائل تحقيق الهدف

١. تطوير الموانئ الحالية وإنشاء موانئ جديدة تتوفر فيها جميع المتطلبات البيئة والسلامة وبطاقة مستديمة.
٢. إنشاء وتطوير خطوط نقل النفط الخام وتطوير الأسطول البحري الناقل.
٣. إيجاد منافذ تصدير جديدة لتصدير النفط الخام.

الهدف الثالث: رفع الطاقة الخزنية للنفط الخام في مستودعات التصدير إلى (٤٠,١) مليون برميل.

وسائل تحقيق الهدف

١. توسيع وتطوير مستودعات خزن النفط الخام الحالية.
٢. إنشاء مستودعات جديدة مثل مستودع الناصرية وإكمال مستودع الفاو.

الهدف الرابع: زيادة إنتاج الغاز الطبيعي (٤٢٥٠) مقمق يومياً وتخفيض حرق الغاز إلى أدنى مستوياته ليكون بحوالي (٤٠٠) مقمق يوميا.

وسائل تحقيق الهدف

١. زيادة الإستثمار في مجال الغاز المصاحب والحر.
٢. إستحداث طاقات جديدة لتصنيع الغاز ضمن منشآت تطوير الحقول النفطية والغازية الجديدة قيد التطوير بمعدلات تتناسب مع كميات الغاز المنتج.
٣. إستكشاف وتطوير إحتياطيات الغاز الحر مما يؤمن إستقلالاً عن إنتاج النفط ومرونة في تلبية الإحتياج.

الهدف الخامس: تأهيل وتطوير شبكات أنابيب الغاز الجاف والغاز السائل لإستيعاب الزيادة في كميات الغاز الجاف والغاز السائل المخططة بموجب مشاريع إستثمار الغاز الجديدة.

وسائل تحقيق الهدف

١. تأهيل شبكة أنابيب الغاز الحالية للصعود بطاقاتها التشغيلية.
٢. تنفيذ أنابيب غاز إستراتيجية لإستيعاب كميات الغاز المخطط إنتاجها بضوء الزيادة في إنتاج الغاز الطبيعي في الإنتاج المستهدف لسد إحتياجات المستهلكين المحليين من الغاز.

الهدف السادس: الإكتفاء الذاتي وتصدير المشتقات وصولاً إلى طاقات التصفية البالغة (١٢٥٠) الف برميل يومياً.

وسائل تحقيق الهدف

١. تحديث المصافي الحالية وإضافة طاقات تكرير جديدة.
٢. تفعيل قانون الإستثمار الخاص في تصفية النفط الخام.
٣. إنشاء مصافي عملاقة ذات تكنولوجيا حديثة قرب موانئ التصدير.
٤. وضع النظم والآليات اللازمة لترشيد إستهلاك المنتجات النفطية.
٥. دعم دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المنشآت النفطية أو بعض ملحقاتها، وفي أنشطة التصفية وتوزيع المنتجات النفطية وأعمال الإنشاء والصيانة.

الهدف السابع: تعزيز الطاقة الخزنية للمنتجات النفطية لتأمين خزين يكفي لمدة ٣٠ يوماً للمشتقات النفطية حيث أن المستهدف الوصول إلى طاقة خزنية (١٠,٢٧) مليون برميل.

وسائل تحقيق الهدف

١. إكمال إنشاء مستودعات المشتقات النفطية الحالية.
٢. توسيع شبكة أنابيب المشتقات النفطية وتحسين نظم القياس.

الهدف الثامن: المحافظة على البيئة من التلوث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط النفط والغاز للمنشآت القائمة.

وسائل تحقيق الهدف

١. الإلتزام بالمعايير الدولية في مجالات الصحة والسلامة والبيئة (HSE) من خلال نظم معتمدة دولياً بما في ذلك إستخدام التقانات الصديقة للبيئة.
٢. زيادة الوعي البيئي وبناء قاعدة معلومات عن آثار الملوثات النفطية وبناء نظام متكامل للرصد والمتابعة البيئية لهذا النشاط ومعالجة الآثار البيئية كافة التي لم تعالج لحد الان.

جدول (١٣): مستهدفات الأداء لنشاط النفط والغاز (٢٠٢٤-٢٠٢٨)

الهدف	مؤشر القياس	القيمة الأولية ٢٠٢٣	القيمة المستهدفة بحسب سنوات تنفيذ الخطة				
			٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
كمية إنتاج النفط الخام	مليون برميل/ يوم	٤,٢	٤,٤	٤,٦	٤,٨	٥,٦	٦,٥
الطاقات التصديرية	مليون برميل/ يوم	٣,٤	٣,٥	٣,٧	٣,٨	٤,٣	٥,٢٥
السعات الخزنية للنفط الخام	مليون برميل	٣٧,٢	٣٧,٢	٣٨	٣٨	٤٠,١	٤٠,١
إنتاج الغاز الطبيعي (حر + مصاحب)	مقمق /يوم	٣٠٠٠	٣١٠٠	٣٢٠٠	٣٦٠٠	٤٠٠٠	٤٢٥٠
رفع طاقات التكرير	الف برميل / يوم	٧٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٩٠٠	١١٠٠	١٢٥٠
ضمان وجود إمدادات من الغاز الحر على المدى الطويل	مقمق/ يوم	٢٠٠	٣٠٠	٥٠٠	٩٠٠	١٢٠٠	٢٠٠٠
تعزيز طاقات الخزنية للمشتقات النفطية	مليون برميل	٩,٦٥	٩,٨	٩,٨	١٠,٢٧	١٠,٢٧	١٠,٢٧

٥-٣: قطاع الكهرباء

٥-٣-١: مؤشرات الإنتاج والنقل والتوزيع

الإنتاج: بلغ معدل الإنتاج السنوي للطاقة الكهربائية (١٥٤٨٣) ميكاواط خلال عام ٢٠٢٢مقارنةً بمعدل الإنتاج السنوي البالغ (١٢٠٨٦) ميكاواط لعام ٢٠١٨، بنسبة زيادة مقدارها (٢٨٪). وهو أقل من المخطط البالغ (٢٠٨٦٩) ميكاواط. وقد أدى ذلك إلى زيادة الطاقة الكهربائية المستوردة في عام ٢٠١٨ من (٥٣٤) ميكاواط إلى (٦٦١) ميكاواط في عام (٢٠٢٢).

الإستهلاك: ان معدل إستهلاك الفرد من الطاقة الإنتاجية قد إرتفع من (٢٧٤٢) كيلو واط/ساعة عام ٢٠١٨ إلى (٣٣٤٧) كيلوواط/ساعة في عام ٢٠٢٢ بنسبة زيادة بلغت ٢٢٪ من المخطط لها والبالغ مقداره (٤٠٤١) كيلوواط/ساعة بسبب التجاوزات الكبيرة على شبكات التوزيع.

النقل: تعاني خطوط النقل الحالية من إختناقات حيث تفوق الأحمال الكهربائية قدرة شبكة النقل وعلى وفق ذلك تم إنجاز العديد من المشاريع بهذا القطاع التي تضمنت عدداً من المحطات الثانوية (٤٠٠ و١٣٢) ك.ف، وخطوط النقل (٤٠٠ و١٣٢) ك.ف، وقابلوات ١٣٢ ك.ف. وبلغت السعات المضافة في شبكات النقل عام (٢٠٢٢) (٦,٦٣٣) أم. في. أي بإجمالي أطوال لخطوط النقل المضافة إلى الشبكة الوطنية بلغت (٨٥٨,٤) كم.

التوزيع: نمو الأحمال بشكل كبير ومتسارع في هذا القطاع بسبب الإنشطارات في الوحدات السكنية، والإفراط في إستخدام الأجهزة الكهربائية غير الكفوءة في إستخدام الطاقة، وتجريف الأراضي الزراعية وتحويلها إلى وحدات سكنية، والتجاوزات غير القانونية على الشبكة الكهربائية والإفتقار إلى أعمال صيانة ممنهجة وضعف آليات المحاسبة والقوانين الفعالة تجاه المتجاوزين.

٥-٣-٢: التحديات الرئيسة

- غياب الإدارة المتكاملة لقطاع الطاقة المترابط بين وزارات النفط والكهرباء والمالية والوزارات الأخرى ذات الإختصاص.
- إرتفاع نسبة نمو الأحمال والزيادة على الطلب في الطاقة الكهربائية.
- عدم توفر الوقود المناسب لمحطات الإنتاج مما يقلل كفاءة عمل هذه المحطات وزيادة كلفة صيانتها.
- التأثير السلبي لشحة المياه على تشغيل المحطات الكهرومائية.
- الضعف الحكومي في إدارة وتنظيم الملفات التعاقدية.
- عدم كفاءة الأبنية من ناحية العزل الحراري.
- ضعف نظام الجباية وعدم تناسب سعر بيع وحدة الطاقة الكهربائية مع كلفة إنتاجها.
- إرتفاع معدلات التجاوزات على الشبكة الكهربائية وإرتفاع نسبة الضائعات غير الفنية.
- عدم تعاون مؤسسات الدولة المعنية في منع إستيراد الأجهزة الكهربائية غير الكفوءة رغم قرارات مجلس الوزراء ذات الصلة بذلك.

٥-٣-٣: الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: تنظيم الإدارة المتكاملة لقطاع الطاقة

وسائل تحقيق الهدف

١. تحديث الإستراتيجية المتكاملة للطاقة لتشمل كافة جوانب القطاع مثل النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة.

٢. رفع مستوى التنسيق والتكامل ما بين وزارات النفط والكهرباء والمالية والتخطيط والتجارة والموارد المائية لضمان تكامل الجهود.

٣. توفير بيئة جاذبة للإستثمارات المحلية والدولية في قطاع الطاقة، وتوفير الحوافز للإستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة.

٤. تبني التقنيات الحديثة لزيادة كفاءة عمليات إنتاج وتوزيع الطاقة.

٥. تطوير مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتقليل الإعتماد على النفط والغاز.

٦. تنفيذ برامج لترشيد إستهلاك الطاقة وتحسين كفاءة الإستخدام وتوعية الجمهور بأهمية ترشيد الطاقة والإستخدام الفعال لها.

الهدف الثاني: زيادة القدرات التوليدية للمنظومة وتوفير قدرات آخرى لتصل الى (٤٧,٣٥٨) ميكا واط في عام ٢٠٢٨. والتوسع في مشاريع الطاقات المتجددة.

وسائل تحقيق الهدف

١. إنشاء مشاريع توليد جديدة وتحويل محطات التوليد الغازية من الدورة البسيطة إلى الدورة المركبة.

٢. دعم تأسيس مشاريع الإستثمار الخاص في قطاع الإنتاج ومشاريع الطاقات المتجددة ومشاريع توسيع وتأهيل المحطات العاملة.

٣. إنجاز وإستكمال مشاريع الربط الكهربائي مع دول الجوار.

شكل (١١): تطور الاحمال المتوقعة من الطاقة الكهربائية للمدة ٢٠٢٤-٢٠٢٨

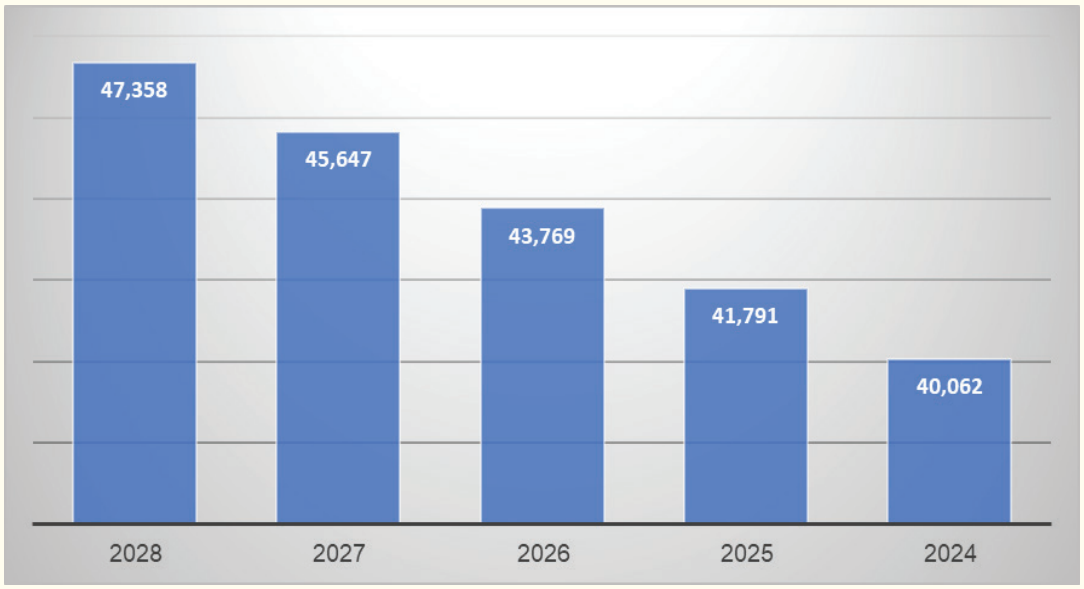

الهدف الثالث: زيادة قدرات شبكات النقل على إستيعاب الطاقة المنتجة من محطات التوليد ونقلها إلى شبكات التوزيع.

وسائل تحقيق الهدف

١. مد خطوط النقل للجهدين العالي والفائق.
٢. إنشاء ونصب محطات ثانوية جديدة (ثابتة ومتنقلة) للجهدين العالي والفائق.
٣. تأهيل وتوسيع المحطات الثانوية للجهدين العالي والفائق.
٤. تأهيل وزيادة سعة خطوط النقل.

جدول (١٤): أطوال الخطوط ومقدار السعات التصميمية لمحطات التحويل (المضافة) في شبكات نقل الطاقة الكهربائية للمدة (٢٠٢٤-٢٠٢٨)

أطوال خطوط والسعات التصميمية	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
أطوال خطوط النقل المضافة ٤٠٠ KV إلى الشبكة الوطنية (كم)	٤٦٠	٧٢٠	٣٧٣٠	١٢٧٠	١٠
أطوال خطوط النقل المضافة ١٣٢ KV إلى الشبكة الوطنية (كم)	٤٥١٠	٣٩٠٠	٢٥٤٠	١٥٧٠	٧٣٠
مقدار سعات شبكات النقل (٤٠٠ M.V.A)	٢٠٠٠٠	١٧٠٠٠	٢١٠٠٠	١٤٠٠٠	١٠٠٠
مقدار سعات شبكات النقل (١٣٢ M.V.A)	٤٣٢٠	٩٥٤٠	١٣١٤٠	٦٨٤٠	٣٩٦٠

الهدف الرابع: زيادة قدرات شبكات التوزيع على إستيعاب الطاقة المصدرة من شبكات النقل وتجهيزها إلى المستهلكين وزيادة معدل ساعات التجهيز إلى المستهلكين لتبلغ ٢٤ ساعة عام ٢٠٢٨.

وسائل تحقيق الهدف

١. إنشاء مشاريع محطات ثانوية جديدة (ثابتة ومتنقلة) للجهد المتوسط.
٢. إنشاء مشاريع مغذيات للجهدين (المتوسط والواطئ).
٣. تأهيل محطات ثانوية عاملة، وتأهيل مغذيات عاملة، وتجهيز محولات التوزيع.

الهدف الخامس: تخفيض نسبة الضائعات الفنية وغير الفنية، زيادة نسبة الطاقة المقروءة من الطاقة المستهلكة الفعلية، وزيادة مبلغ الجباية ونسبتها من مبلغ الطاقة المقروءة وفق المستهدفات.

وسائل تحقيق الهدف

١. معالجة التجاوزات وتحويل الشبكات الهوائية إلى أرضية.
٢. التوسع في تطبيق عقود الخدمة والجباية بالتعاون مع القطاع الخاص.
٣. تطبيق منظومات العدادات الذكية وتطبيق الدفع الألكتروني لأجور الكهرباء.

شكل (١٢): نسبة الضائعات (الفنية وغير الفنية) للمدة (٢٠٢٤ - ٢٠٢٨)

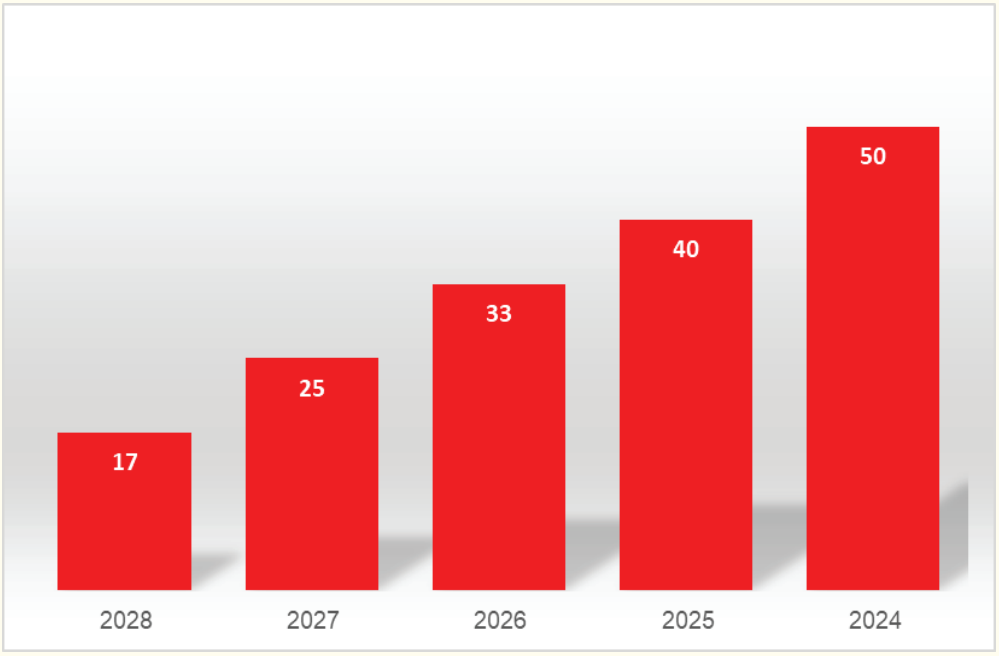

شكل (١٣): نسبة الطاقة المقروءة إلى الطاقة المستهلكة الفعلية للمدة (٢٠٢٤ – ٢٠٢٨)

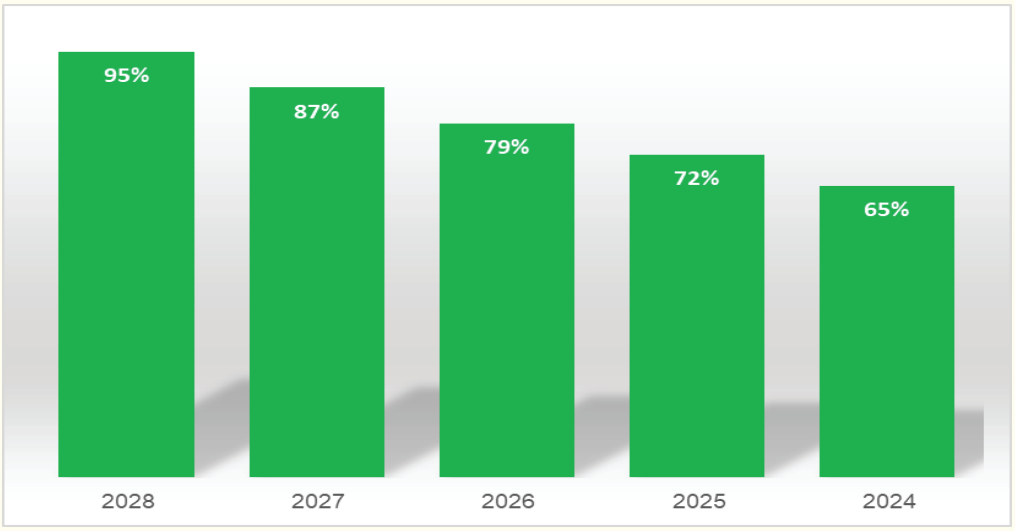

جدول (١٥): نسبة الجباية من مبلغ الطاقة المقروءة للمدة (٢٠٢٤ - ٢٠٢٨)

مبلغ الجباية (ترليون دينار)	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
	٣,٥	٤,٩	٦,٥	١٠,٧	١٨,٥
مبلغ الطاقة المقروءة	٤,١	٥,٥	٧,٢	١١,٤	١٩,٣
نسبة الجباية من مبلغ الطاقة المقروءة (٪)	٪٨٥	٪٨٨	٪٩١	٪٩٤	٪٩٦

٥-٤: الصناعة التحويلية والتعدينية

٥-٤-١: المؤشرات الرئيسة

- بلغت قيمة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢١ بالأسعار الجارية (١٤٧٧,١) مليار دينار.
- بلغت نسبة مشاركة هذا القطاع بالناتج المحلي الإجمالي (مع النفط) ٢,٢٩٪.
- كانت قيمة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي، بإستثناء النفط، (٣٩,٨) مليار دينار في عام ٢٠٢١.

٥-٤-٢: التحديات الرئيسة

- تردي بيئة الأعمال والإستثمار في العراق وما يترتب عليها من تكاليف والتزامات وتعقيدات إدارية لا تساعد على ممارسة الأنشطة الاقتصادية ولاسيما الصناعية منها في مراحل بناء المشاريع المختلفة إبتداءً من التأسيس مروراً بإجازات العمل والتسجيل والموافقات القطاعية المختلفة من المؤسسات المعنية البيئية والعقارية والكمركية وإنتهاءً بالتسويات الخاصة بإنجاز هذه المشاريع ضريبياً وإدارياً.
- إنخفاض الأداء الاقتصادي للشركات العامة العاملة في هذا القطاع وتواضع النتائج المترتبة على عمليات الدمج لهذه الشركات، مع بقاء معظم مشاكلها المتمثلة بترهل الملاكات وضعف الإنتاجية، وقدم المعدات مما أفقدها القدرة على منح القطاع الصناعي الحافز المناسب للعمل والشراكة مع القطاع الخاص.
- محدودية تطبيق قوانين حماية المنتجات العراقية، وإستمرار إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الرخيصة.
- وجود العديد من التشريعات والتعليمات التي تعرقل عمل القطاع الصناعي والخاص وتطوره وعدم تطبيق قانون حماية المستهلك وقانون المنافسة ومنع الإحتكار.
- الدور المحدود للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ تواجه عملية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المعوقات أبرزها: إنخفاض الدعم الحكومي من نواحي التمويل، وتردي بيئة الأعمال وتفشي البيروقراطية وشبهات الفساد.
- عدم وجود مراكز متخصصة لدى القطاعين العام والخاص لتدريب رجال الأعمال وتوفير حاضنات متخصصة لتطوير الأعمال.
- لازال مشروع المدن والمناطق الصناعية يعاني من ضعف التمويل والأشراف.
- ضعف التمويل الصناعي ومحدودية فرص التمويل الصناعي وعدم قدرة القطاع المصرفي على تلبية إحتياجات الإستثمار في القطاع الصناعي، مما أدى إلى عزوف رجال الأعمال والمستثمرين عن الإستثمار في المشاريع الصناعية الخاصة.
- محدودية دور الإستثمار الاجنبي في القطاع الصناعي، فقد فشلت بيئة الأعمال في إجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوجه هذه الإستثمارات إلى مشاريع ومجالات تفتقر إلى الإستدامة، وتركز على الربحية السريعة.
- الإشكاليات المرتبطة بعمل وطبيعة تكوين الإطار المؤسسي الحالي (الحكومي والخاص) الذي يمثل الأداة الرئيسة لإدارة القطاع الصناعي.
- تشوهات السوق وغياب التنافسية وضعف علاقات الترابط داخل سلاسل القيمة المحلية، وضعف ترابطها مع سلاسل القيمة العالمية، حيث تفتقر أنشطة هذا القطاع للعلاقة مع أنشطة التسويق والمبيعات والصيانة والخدمات اللوجستية المرتبطة بالجوانب التكنولوجية والبحثية، ومازالت علاقة القطاع الخاص المحلي مع مثيله الأجنبي سواء عن طريق الشراكة أو الاشكال الأخرى لا تتجاوز إتفاقات بسيطة جداً ولم تأخذ شكلاً عملياً منظماً وواضحاً.
- ضعف البنية التحتية الداعمة للصناعة في مجالات إمدادات الطاقة (الكهرباء والنفط والغاز) والقطاعات الأخرى مثل النقل والبنية التحتية المعرفية، ووجود العديد من المشاكل المرتبطة بالبنية التحتية الخاصة بالمعايير والمقاييس والجودة.

٥-٤-٣: الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: تعزيز دور القطاع الخاص في تطوير وتنمية الإنتاج الصناعي وتوليد فرص العمل الجديدة، وفي بناء الشراكات مع القطاع العام.

وسائل تحقيق الهدف

١. توفير أدوات سياسية اقتصادية لتغيير هيكل القطاع الصناعي لصالح القطاع الخاص ليسهم في التحول إلى اقتصاد السوق.
٢. التخلص التدريجي من العوائق التي تواجه المنظومة الصناعية بصفة عامة، ونمو القطاع الخاص بصفة خاصة ولاسيما تلك المتعلقة بالنواحي المالية والقانونية.
٣. تنفيذ خطة التنمية الوطنية وإستراتيجية تطوير القطاع الخاص وإطار الشراكة مع القطاع العام.
٤. دعم بناء منظمات مهنية كفوءة وفاعلة تقود القطاع الصناعي.

الهدف الثاني: تعزيز نظام التصنيع المستدام ومواجهة التغيرات المناخية وتوفير متطلبات التنمية الصناعية المستدامة.

وسائل تحقيق الهدف

١. توفير متطلبات التنمية الصناعية المستدامة.
٢. دعم أنشطة وأنماط التصنيع المستجيب لأهداف التنمية المستدامة.
٣. تعزيز الحوكمة البيئية ومواجهة التغيرات ا لمنا خية .
٤. التكيف لمواجهة التغير المناخي وتقليل الإنبعاثات للغازات.
٥. زيادة إستحداث الوظائف الخضراء (الصديقة للبيئة) في القطاع الصناعي.

الهدف الثالث: تأمين البيئة الجاذبة للإستثمار الأجنبي في الصناعات التحويلية والتعدينية (غير النفطية).

وسائل تحقيق الهدف

١. إنشاء شركات صناعية كبرى برأس مال مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص بأساليب المشاركة المتنوعة، تستثمر في قاعدة الموارد الطبيعية لبناء سلاسل القيمة من خلال تنفيذ صناعات كثيفة إستهلاك الطاقة كالبتروكيمياويات والأسمدة النيتروجينية والحديد والصلب والألومنيوم والإسمنت والطابوق، والتي تتصف بقيمة مضافة مرتفعة، وكلف وأسعار تنافسية.
٢. تشجيع الشراكات الإستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الأكفاء.
٣. خلق فرص للشراكة الاقتصادية بين الشركات الصناعية الوطنية والشركات الصناعية الأجنبية على ان تكون الشراكة من قبل جهات دولية متكافئة.

الهدف الرابع: تقليل عدد القوى العاملة في القطاع العام وتحويل الفائض إلى القطاع الخاص.

وسائل تحقيق الهدف

١. إعادة هيكلة المنشآت الصناعية الخاسرة.
٢. توفير فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.
٣. إيجاد حوافز للتقاعد المبكر في المنشآت الصناعية الخاسرة.

٥-٥: قطاع النقل والإتصالات والخزن

- بلغ الناتج المحلي لقطاع النقل والاتصالات والخزن (١٩٤٧٠٠٧٤) مليون دينار عام ٢٠٢٢ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧) محققاً بذلك معدل نمو مقداره (٢,٦٤٪) خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢٢، ويشكل ما نسبته (٨,٩٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي سنة ٢٠٢٢.
- يسهم النشاط الخاص بما نسبته (٩٤٪) من تكوين الناتج في هذا القطاع.

٥-٥-١: قطاع النقل ونشاط الموانئ

- يتكون قطاع النقل من ستة أنشطة هي: نشاط الموانئ والنقل البحري والنقل الجوي والسكك الحديد ونقل الركاب والنقل البري.
- يمتلك العراق خمسة موانئ تجارية رئيسة متمثلة بميناء أم قصر الشمالي وميناء أم قصر الجنوبي وميناء خور الزبير وميناء أبو فلوس وميناء المعقل، ولدى العراق ميناءين نفطيين وأربعة منصات رحوية لتصدير النفط.
- بلغت كمية البضائع المستوردة عن طريق الموانئ العراقية من (١٧٨٩٨٤٣٨) طن لعام ٢٠١٨ إزدادت إلى (١٩٨٥١٢٥٥) طن لعام ٢٠٢٢.
- ارتفعت كمية البضائع المصدرة عن طريق الموانئ العراقية عدا النفط من (١٠٤٥٥٩١٥) طن عام ٢٠١٨ إلى (١١٠٦٥٥٠٤) طن عام ٢٠٢٢.
- التحديات الرئيسة
- عدم تفعيل قانون السلطة البحرية الذي يمكّن الموانئ من ممارسة نشاطاتها بصورة أوسع وأكثر كفاءة. مع وجوب تدقيق الموانئ العراقية والتأكد من تلبيتها لجميع متطلبات السلامة والأمن للمنظمة البحرية الدولية (IMO) في فقرة الأهداف الرئيسة.
- ضعف الإهتمام بمواكبة التطور ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال تشغيل وإدارة الموانئ ، وإنخفاض مستوى تأهيل الملاكات العاملة في هذا النشاط.
- منافسة موانئ الدول المجاورة والدول القريبة جغرافياً من العراق، وخاصة فيما يتعلق بالأسعار والخدمات الأمر الذي أثر سلباً في كميات البضائع التي تستقبلها الموانئ العراقية.
- محدودية مختبرات الفحص للمواد الغذائية والبضائع التابعة لوزارة التجارة والصحة في محافظة البصرة.
- ضعف خطوط النقل والسكك الحديدية الواصلة للموانئ لنقل الحمولات من والى محافظات العراق للحد من ظاهرة تكدس الشاحنات.
- تجمع كميات كبيرة جداً من الترسبات والغرين المنجرفة من الخليج العربي في ممراتنا الملاحية المؤدية إلى الموانئ.
- تأخر إكمال تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير.

الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: رفع طاقة الموانئ العراقية وإستغلال الطاقات المتاحة غير المستغلة فيها.

وسائل تحقيق الهدف

١. إستكمال مشروع ميناء الفاو الكبير.

٢. تعميق وحفر وتأثيث القنوات الملاحية المؤدية للموانئ، وإنتشال الغوارق وإزالة الترسبات من الممرات الملاحية.

٣. رفع كفاءة أداء الشركة العامة لموانئ العراق وإدخال الأنظمة الحديثة والألكترونية في مجال الإدارة والتشغيل.

٤. تحديث وتعزيز إسطول الوحدات البحرية التي تقدم الخدمات البحرية للموانئ.

٥. تهيئة مستلزمات الخدمات البحرية للموانئ النفطية ومرفأ الغاز السائل في خور الزبير وحفر وتأثيث القنوات الملاحية المؤدية للموانئ.

٦. التعاقد مع شركة إستشارية دولية لتقديم الإستشارات والمقترحات لرفع كفاءة وتطوير أداء الشركة العامة لموانئ العراق لتكون قادرة على منافسة الشركات في الدول المجاورة.

إطار (١): ميناء الفاو الكبير

يقع الميناء في شبه جزيرة الفاو في منطقة رأس البيشة جنوب محافظة البصرة بمساحة كلية تبلغ ٥٤ كيلو متر مربع حيث تتراوح طاقته الإنتاجية الإبتدائية بين ٢٠-٤٥ مليون طن سنوياً، بينما تقدر طاقته المخطط إنشاؤها (٩٩) مليون طن سنوياً، ليكون واحداً من أكبر الموانئ المطلة على الخليج العربي والعاشر على مستوى العالم والمعد لغرض نقل البضائع - ترانزيت عبر العراق إلى أوروبا وآسيا. ويُعد نقلة نوعية في أهميته الجيوسياسية لربط العراق بالعالم من خلال إعادته لأهمية الموقع الرابط بين الشرق والغرب، وإن إنشاءه سوف يغير خارطة النقل البحرية العالمية، ويعد مشروعاً إستراتيجيا يربط الشرق بأوروبا عبر العراق وتركيا وسوريا بما يسمى بالقناة الجافة.

للميناء أهمية إستراتيجية للعراق خاصة وللمنطقة عامة من خلال التبادل التجاري الإستيراد والتصدير ونقل البضائع ما بين الدول، لذا فأن أهميته في تحريك النشاط الاقتصادي ذات نطاق تأثير كبير مما يترتب عليه مردودات مالية كبيرة ذات نفع على مستوى القطاعين الخاص والعام. وهو من المشاريع التي أكد عليها البرنامج الحكومي إذ «لا يمكن النظر لمشروع ميناء الفاو الكبير بمعزل عن مشروع طريق التنمية بجميع تفاصيله إذ إنّ المشروعين يعبران عن منظومة واحدة تمثل ركيزة مستقبلية للاقتصاد العراقي». أن "أي اتفاق أو رؤية لتشغيل ميناء الفاو بعد إتمامه يجب أن يأخذ بعين الإهتمام متطلبات تشغيل طريق التنمية" ويهدف طريق التنمية إلى ربط ميناء الفاو في جنوب العراق الغني بالنفط بتركيا ليحول البلاد إلى مركز عبور و"عقدة إرتباطٍ تخدم" جيران العراق والمنطقة لتعزيز الإستقرار والتكامل الاقتصادي مع الدول العربية والإقليمية.

خريطة (١): موقع ميناء الفاو الكبير

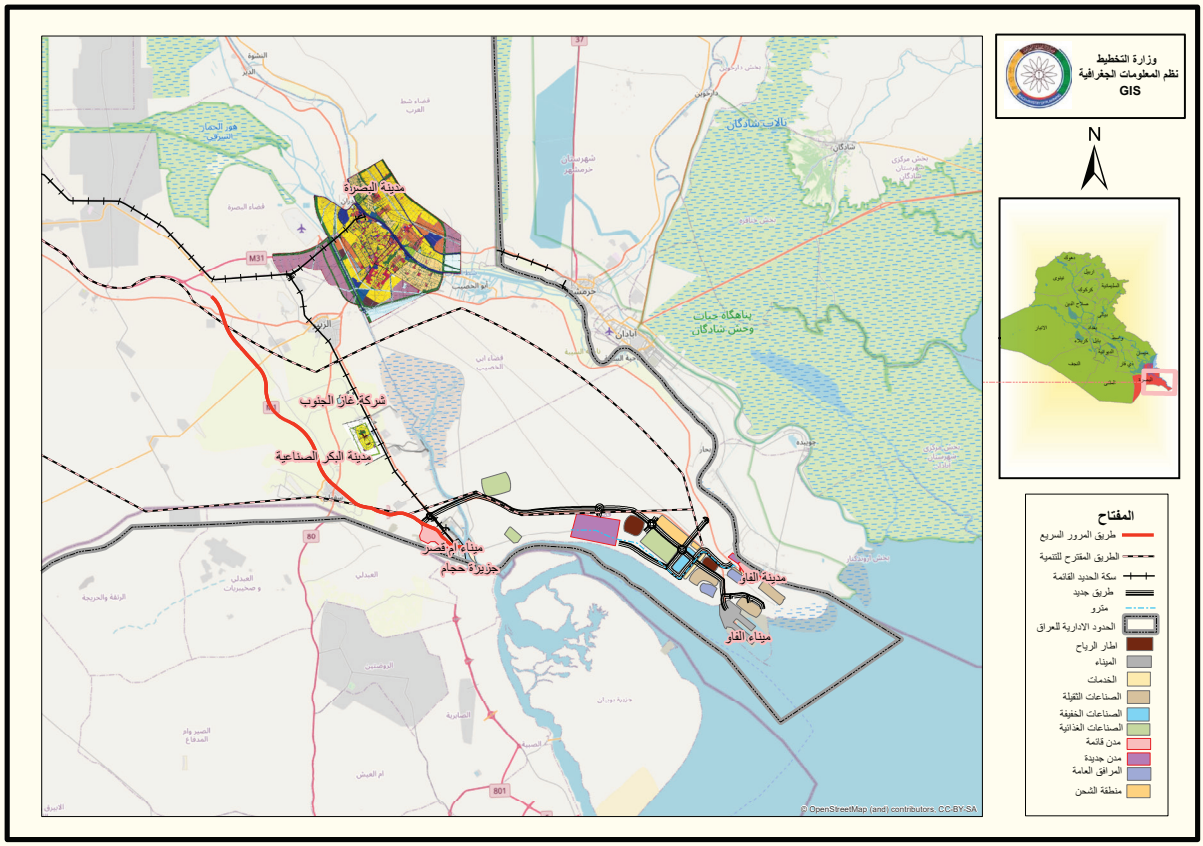

الهدف الثاني: تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل وتقديم الخدمات لنشاط الموانئ الحالية وممراتها الملاحية.وسائل تحقيق الهدف

١. تعزيز الشراكات بين القطاع الحكومي والخاص في مجالات تطوير البنية التحتية الضرورية لعمل الموانئ، وتشغيل وتقديم الخدمات المرفأية مثل التحويض والرسّو، وتشغيل أرصفة الحاويات.
٢. جذب الإستثمارات الأجنبية وتحفيزها للعمل في هذا النشاط.
٣. الإستفادة من خبرات الشركات الإستشارية المتخصصة في أنشطة الموانئ.

٥-٥-٢: نشاط النقل البحري

المؤشرات الرئيسة

- يمتلك العراق (٧) بواخر منها خمس بواخر ساحلية تنقل للخارج وإثنتان داخلية لتجهيز الوقود والماء وجنيبة داخلية للنقل.
- يمتلك العراق ٦ سفن في عام ٢٠٢٢.
- بلغت الحمولات الإجمالية للموانئ العراقية (٧٨٩) ألف طن في عام ٢٠١٨، إنخفضت إلى (٣٠٣) ألف طن في عام ٢٠٢٢.
- التحديات الرئيسة
- الكلف العالية التي يتطلبها إنشاء إسطول بحري متكامل وحديث وتطوير الإسطول الحالي.
- ضعف البنى التحتية الداعمة لنشاط النقل البحري.
- عدم الإنضمام إلى مذكرات التفاهم الإقليمية البحرية مثل (تفاهم الرياض والمحيط الهندي).
- عدم تفعيل قانون الناقل الوطني وعدم إنجاز قانون السلطة البحرية العراقية.
- الدور المحدود للقطاع الخاص في النقل البحري الملبي لمتطلبات الأمن والسلامة البحرية الوطنية والدولية.

الأهداف الرئيسة

الأهداف ووسائل تحقيقها

الهدف الأول: زيادة كمية البضائع المنقولة عن طريق الشركة العامة للنقل البحري بمقدار (١٠٪)

وسائل تحقيق الهدف

١. تأمين الإستثمارات اللازمة لزيادة عدد البواخر العاملة في مجال النقل البحري الخاصة بنقل البضائع.
٢. تحسين ورفع مهارة وقدرة العاملين لدى الناقل الوطني.
٣. الإنضمام إلى مذكرات التفاهم الإقليمية البحرية.

الهدف الثاني: دعم دور القطاع الخاص في مجال النقل البحري.

وسائل تحقيق الهدف

١. توفير الخدمات والتسهيلات التي يحتاجها النقل الخاص في المياه الوطنية.
٢. إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي في عمليات التشغيل المشترك في أنشطة النقل البحري.

٥-٥-٣: نشاط النقل الجوي

المؤشرات الرئيسة:

- يوجد في العراق ستة مطارات دولية ويبلغ عدد الطائرات الكلي (٤٣) طائرة منها (١٩) طائرة عاطلة عن العمل و(٢٤) طائرة عاملة.
- بلغ عدد المسافرين (القادمين + المغادرين) المنقولين على طائرات الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية ولجميع المطارات العراقية هو (٢٠٤٣٨٧٨) مسافر في عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ (٣٩٦٨٠٢٠) مسافر في عام ٢٠١٨.

التحديات الرئيسة

- ضعف القدرات المادية والمالية للمؤسسات الوطنية وترهل الملاك الإداري والفني مع إفتقاره للخبرات والإمكانات الضرورية لإدارة وتشغيل هذا النشاط بمستوى يرقى إلى تحقيق المتطلبات الدولية.
- عدم تحقيق متطلبات منظمة الأمن الدولية للطيران المدني (أيكاو ICAO-) والخاصة بنصب أنظمة خاصة بإتصالات الطيران وعدم توفر الإمكانات المالية لتأمينها.
- تأخر إنجاز أغلب المشاريع المدرجة في جداول الموازنة الإستثمارية الإتحادية لنشاط الطيران المدني لأسباب فنية وتعاقدية وتمويلية مما أدى لتجاوز المشاريع للمدد المقترحة لتنفيذها.
- عدم تفعيل نظام التشغيل المشترك والشراكة مع القطاع الخاص لإدارة وتشغيل هذا النشاط.
- ضعف سلطة الطيران المدني في أداء دورها الرقابي من خلال تأمين المراقبة الفعالة للسلامة الجوية لجميع مقدمي الخدمات الجوية في البلاد.
- عدم حصول شركة الخطوط الجوية العراقية على متطلبات وكالة السلامة الجوية الأوروبية بغية حصولها على الترخيص للتشغيل في الأجواء والمطارات الأوربية، والذي تسبب في حظرها عن الطيران إلى أوروبا منذ منتصف عام ٢٠١٥ ولتاريخه.

- عدم إكتمال البنية التحتية لأمن وسلامة الطيران في المطارات العراقية.

الأهداف الرئيسة:

الهدف الأول: الإرتقاء بمكانة الطيران المدني على المستوى الإقليمي والدولي.

وسائل تحقق الهدف

١. تحسين كفاءة أداء الناقل الوطني ليتوافق مع المعايير الدولية من خلال بناء تحالفات مع الشركات العالمية الرصينة العاملة في هذا النشاط.
٢. حوكمة قطاع النقل الجوي والإيفاء بالمعايير الدولية للسلامة والأمان وإدارة حركة الطيران.
٣. الإرتقاء بمستوى مؤسسات التدريب الوطنية لتلبي المعايير الدولية.
٤. إجتياز سلطة الطيران المدني لتدقيق منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) ومن ثم وكالة سلامة الطيران الأوروبية (EASA) وفي توقيتات زمنية محددة كي تمهد الطريق لرفع الحظر الأوروبي عن الطيران العراقي.
٥. إستكمال شركة الخطوط الجوية العراقية جميع متطلبات تدقيق إتحاد النقل الجوي الدولي (IOSA) ومتطلبات رفع الحظر الأوروبي للحصول على شهادة (TCO) وضمن مدة زمنية محددة.

الهدف الثاني: تحديث البنية التحتية لنشاط النقل الجوي.

وسائل تحقيق الهدف

١. تأهيل وتطوير الأبنية الأساسية في المطارات، وإضافة أبنية جديدة.
٢. تفعيل التشغيل المشترك من خلال عقد إتفاقيات شراكة مع جهات إقليمية وعالمية متخصصة بالشحن الجوي.
٣. إكمال تنفيذ عقود شراء وصيانة طائرات الإسطول الوطني للنقل والشحن.
٤. ترخيص المطارات العراقية وخدمات الملاحة الجوية وفقا للمعايير الوطنية والدولية.
٥. إجتياز جميع شركات الطيران الحاصلة لشهادة الـ AOC العراقية لتدقيق إتحاد النقل الجوي الدولي العراقي (IOSA).
٦. إجتياز جميع مقدمي الخدمات الأرضية في المطارات العراقية لتدقيق (ISAGO).

الهدف الثالث: تطوير مستوى الخدمات المقدمة للطائرات.

وسائل تحقيق الهدف

١. الإستعانة بالشركات المتخصصة لإدارة وتشغيل الخدمات الأرضية والخدمات الأخرى.
٢. تفعيل الترانزيت الجوي لطائرات الشحن وتطوير البنى التحتية اللازمة.
٣. تقديم خدمات أرضية تنافسية في المطارات.

الهدف الرابع: دعم دور القطاع الخاص في مجال النقل الجوي.

وسائل تحقق الهدف

١. إعتماد إسلوب الشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء المطارات الجديدة وتأهيل وتطوير المطارات القائمة.
٢. إشراك القطاع الخاص في أعمال تشغيل المرافق الخدمية في المطارات على أسس إستثمارية.

٥-٥-٤: نشاط نقل الركاب

المؤشرات الرئيسة

- يهيمن القطاع الخاص على هذا النشاط، فيما تراجع دور القطاع العام بصورة كبيرة
- التوجه لإستخدام وسائط النقل صغيرة السعات بدلا من الحافلات، وعدم إنتظام خطوط ومواعيد الحركة داخل المدن.
- بلغ عدد الحافلات للشركة العامة لنقل المسافرين الوفود (٤٣٤) حافلة خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ(٦٤٠) حافلة عام ٢٠١٩، وقد إنخفض عدد الركاب بواسطة حافلات الشركة من ١٣,٩ مليون راكب عام ٢٠١٩ إلى ٧,٢ مليون عام ٢٠٢٢، مما يشير ضمناً إلى توسع نشاط القطاع الخاص في هذا المجال.

التحديات الرئيسة

- قطاع خاص لا يواكب التطورات في التقنيات الحديثة وأساليب الإدارة ومتطلبات السلامة العامة والحفاظ على البيئة.
- تدني كفاءة أداء الجهاز الإداري والتشغيلي الحكومي المسؤول عن النشاط.
- ضعف حوكمة أنشطة هذا القطاع وتداخل وتقاطع توجهات القطاعين العام والخاص فيه.
- تأخر الشروع بمشاريع خطة النقل الشامل (المترو/ القطار المعلق/ خطوط النقل العامة- السريعة.....).

الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: تحسين كفاءة أداء نشاط نقل الركاب وتعزيز دور القطاع الخاص فيه.

وسائل تحقيق الهدف

١. حوكمة النشاط وضمان إدارته وتشغيله من قبل القطاع الخاص.
٢. تشجيع القطاع الخاص لتأسيس شركات مساهمة وخاصة للنقل ما بين المدن وداخلها على أسس تنافسية مع القطاع العام.
٣. تطوير كفاءة عمل وإدارة وتنظيم المؤسسات ذات الصلة بالنقل الخاص.

الهدف الثاني: المباشرة بتنفيذ مشاريع النقل الشامل وتأمين متطلباتها عن طريق الشراكات والإستثمار.

وسائل تحقيق الهدف

١. تحديث خطة النقل الشامل.
٢. تنفيذ مشروع مترو بغداد عن طريق الإستثمار.
٣. المباشرة بمشاريع النقل السريع بين المحافظات وداخلها بداية بمشروع النقل السريع بين النجف وكربلاء.

الهدف الثالث: تعزيز دور النقل العام ودعمه عبر شراكات إدارية وتشغيلية بكفاءة اقتصادية.

وسائل تحقيق الهدف

١. تشغيل ١٠٠ خط نقل جديد بالشراكة مع القطاع الخاص في مدينة بغداد بوجبتين وتوفير حافلات للعمل على الخطوط الجديدة.
٢. تحديث إسطول نقل الركاب داخل المدن وما بينها بحافلات حديثة ومستوفية للمتطلبات البيئية وملبية لطموحات الفئات المستهدفة.

0-0-0: نشاط النقل البري للبضائع بالشاحنات

المؤشرات الرئيسة

- إرتفع عدد سيارات الحمل في القطاع الخاص من ٩٢٠٨٤٤ عام ٢٠١٨ إلى ١١٢٩٨٤٧ عام ٢٠٢٢.
- بلغ عدد الشاحنات التي تعمل تحت مظلة النقل البري (٨٣٦) منها (٤٣٦) مملوكة للشركة العامة للنقل البري.
- كمية البضائع المنقولة بالشاحنات المملوكة للشركة العامة للنقل البري (٤٤٧) ألف طن في عام ٢٠٢٢.
- كمية البضائع المنقولة بالشاحنات غير المملوكة للشركة العامة للنقل البري (٦٦٧) ألف طن في عام ٢٠٢٢.
- بلغ وزن البضائع المستوردة والمنقولة عن طريق السكك الحديد والنقل البري ١٩,٨ مليون طن في عام ٢٠٢٢.

التحديات الرئيسة

- تقادم شبكات الطرق الحالية وعدم وجود طرق أو مسارات خاصة بحركة الشاحنات وبالذات داخل المدن.
- عدم الإنضمام إلى إتفاقيات النقل الدولية وعدم تفعيل الإتفاقيات الخاصة بدول الجوار والإفتقار لمسارات إستراتيجية للنقل الدولي للبضائع.
- يفتقر النشاط لأليات الحوكمة التي تنظم عمله، وغياب البيانات الدقيقة التي تعبر عن هذا النشاط.
- تقادم عدد كبير من شاحنات إسطول الشركة العامة للنقل البري وتخلف الجهاز الإداري والتشغيلي وترهله.
- عدم وجود ساحات تبادل تجاري في حدود المدن الكبيرة وتحديد توقيتات الحركة فيها.
- عدم وجود ساحات للتبادل التجاري مع دول الجوار خارج الأراضي العراقية.

الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة النقل الشامل على المدى البعيد والقريب، وتفعيل المشاركة الحقيقية له مع القطاع العام.

وسائل تحقق الهدف

١. تمكين القطاع الخاص من إعتماد آليات حوكمة لإدارة وتنسيق النشاط.
٢. وضع آلية ومدة زمنية لعملية المشاركة مع القطاع العام وضمان تأهيل أصول قطاعه.
٣. تشجيع إقامة شركات مساهمة أو خاصة لنقل البضائع، فضلاً عن تقييم واقع حال الشركات المساهمة القائمة حالياً.

الهدف الثاني: تحويل العراق إلى أحد المسارات الإستراتيجية للنقل الدولي للبضائع.

وسائل تحقيق الهدف

١. الإستثمار في إنشاء طريق التنمية وتوسيع مساراته المستقبلية.
٢. الإنضمام إلى إتفاقيات النقل الدولية وتفعيل الإتفاقيات الخاصة بدول الجوار.

إطار (٢): طريق التنمية

هذا المشروع من المشاريع الإستراتيجية لجعل العراق نقطة للتواصل التجاري العالمي بين الشرق والغرب عن طريق الخط بحري - بري متمثلاً بالسيارات والسكك الحديد، في ربط الخليج العربي بالحدود التركية، والذي تقدر تكلفته بـ ١٧ مليار دولار والذي يبدأ العمل به في العام ٢٠٢٤. ومن المخطط أن تنتهي المرحلة الأولى من هذا المشروع بحلول عام ٢٠٢٨ على أن تنتهي المرحلة الثانية بعدها بعشر سنوات.

يشكل طريق التنمية تحولاً إستراتيجياً مهماً في البنية المكانية للاقتصاد العراقي في ربط جنوب العراق مع شماله، وخلق إنسيابية عالية في حركة النقل للبضائع بين الموانئ في الجنوب وبإتجاه الأسواق الأوروبية عن طريق تركيا. ولإعطاء قدرة إستراتيجية في مرونة حركة النقل تقترح هذه الخطة أقامة نقطة تحول على طريق التنمية في وسط العراق يحدد موقعها تبعاً لدراسات الجدوى وخاصة الظروف الطبيعة وطبوغرافية التربة وإنتشار المستقرات البشرية سواء في سامراء أو بلد أو في منطقة الثرثار. ان الهدف الرئيس من إنشاء نقطة التحول هذه هو تحقيق تطلعات إستراتيجية مهمة للاقتصاد العراقي تتمثل بشكل رئيس في الجوانب الآتية:

- خلق محور تنموي عرضي جديد يربط شرق العراق مع غربه إنطلاقا من الحدود الدولية مع إيران شرقاً وسوريا غرباً.
- توفر قدرة عالية في مرونة النقل على ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية في الإتجاهات الرئيسة لطريق التنمية، شمال العراق وجنوبه كما هو شرق العراق وغربه.

بما ان طريق التنمية يتكون من خط بري بالشاحنات وخط للسكك الحديدية، فان هناك إمكانية إنشاء قدرة على التحول بين النقل بالشاحنات والنقل بالسكك الحديدية، إعتماداً على كفاءة النقل وسهولة الوصول وبما يفسح أفاق في تطور حركة النقل وإنسيابيتها تبعا لمراحل التطور الاقتصادي في العراق.

ويراد من الطريق أن لا يقتصر فقط على الترانزيت بل أن يتحول هذا الخط البري والسكة الحديدية إلى طريق وشريان حيوي للاقتصاد في بناء مدن صناعية قريبة من هذا الطريق ومدن سكنية جديدة تبعد عن مراكز المدن الكبرى من (١٠) إلى (٢٠) كم على الأقل إلى جانب الإنتعاش التجاري، إذ سيوفر هذا الطريق آلاف من فرص العمل، ولاسيما بعد أن تتحول الفاو إلى مدينة صناعية كبيرة قد تُنقل إليها بعض المصانع الدولية في تنمية شاملة وسيصب المشروع كذلك في مصلحة قطاع المياه في العراق، حيث يتضمن خطة لتحلية مياه البحر في الوقت الذي يشهد فيه العراق أزمة في الموارد المائية.

خريطة (٢): طريق التنمية الاستراتيجي في العراق

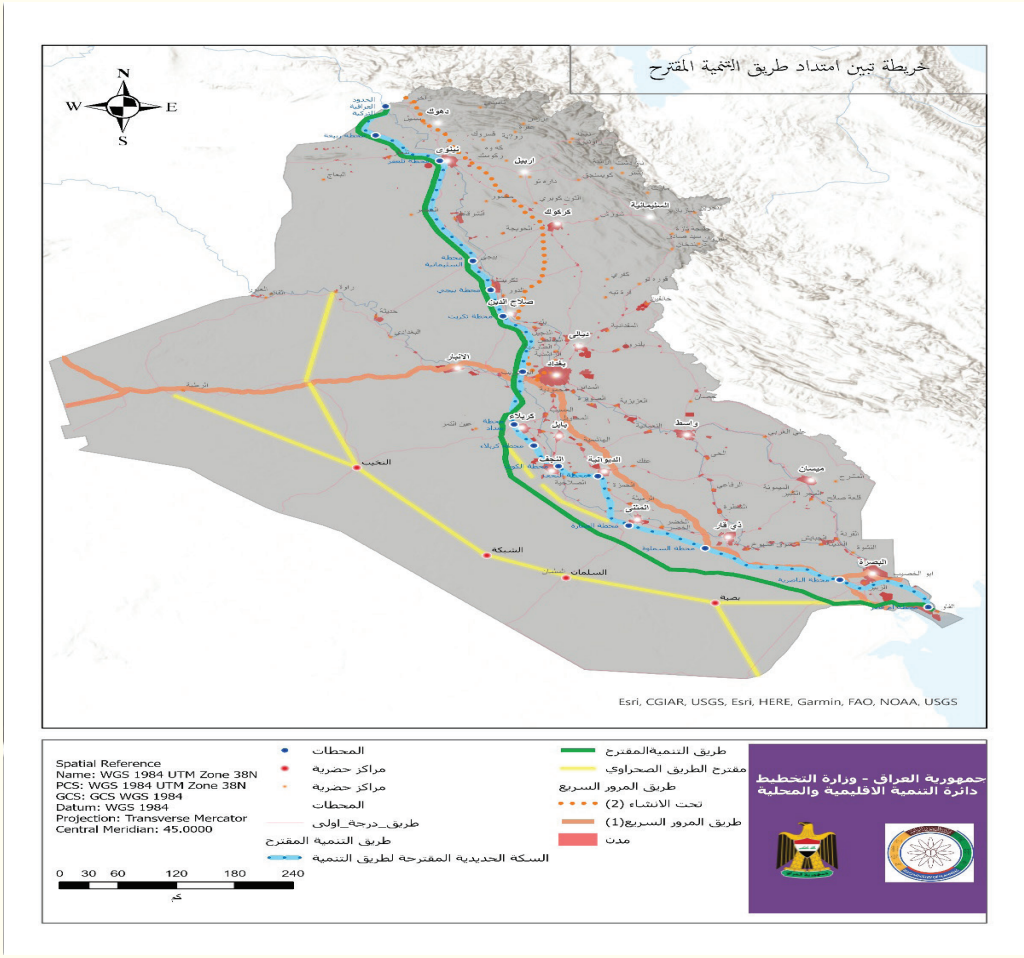

الهدف الثالث: تحسين بيئة العمل والإستثمار في نشاط النقل البري

وسائل تحقيق الهدف

١. إنشاء ساحات تبادل تجاري داخل الأراضي العراقية أو في الحدود المشتركة مع الجوار.
٢. إنشاء ساحات تبادل تجاري حول المدن الكبيرة.
٣. تحسين وتطوير شبكات الطرق الخاصة بنقل البضائع وإنشاء طرق أو مسارات خاصة بحركة الشاحنات بمواصفات مناسبة.

٥-٥-٦: نشاط السكك الحديد

المؤشرات الرئيسة

- يمثل القطاع العام الجهة الوحيدة العاملة في هذا المجال.
- يبلغ المجموع الكلي لأطوال السكك (٢٨٩٣) كم. ولم تتم أي إضافة لأطوال السكك طوال الخطة السابقة.
- إنخفض عدد المسافرين من ٥٢٩ ألف مسافر في عام ٢٠١٨ إلى ١٤٣ ألف مسافر في عام ٢٠٢٢.
- إنخفضت كمية البضائع المنقولة من ٤٢٥ ألف طن عام ٢٠١٩ إلى ٢٣٨ ألف طن عام ٢٠٢٠.

التحديات الرئيسة

- عدم وجود مسارات إستراتيجية لنقل البضائع تتواءم مع التقدم الحاصل في هذا المجال (على مستوى السرعة والسعات) لنقل البضائع والمسافرين.
- ضعف الجهاز الإداري والفني والتقني مع ترهل كبير في أعداد الملاكات وعدم وجود منظومات السيطرة المركزية والتحكم.
- التجاوزات والمعابر غير القياسية على خطوط السكك وتقاطعاتها مع الطرق الرئيسة داخل المدن والتهاون في إزالتها، وتعرض مسارات وممتلكات الشركة العامة للسكك للعبث والتجاوز من قبل بعض المواطنين والتجاوزات على خطوط ومحرمات السكك.
- قدم الوحدات والشاحنات العاملة لدى الشركة، وقلة المواد الإحتياطية اللازمة لصيانة الوحدات المتحركة والخطوط والإشارات والمعدات الأخرى.
- العزوف عن النقل بالسكك نتيجة سوء الخدمات المقدمة في هذا النشاط وقدم أغلب الوحدات المتحركة (عربات، قاطرات، شاحنات) العاملة، وعدم توفر المواد الإحتياطية الضرورية لاجراء الصيانة.
- إندثار منظومة الإشارات بشكل كامل لجميع الخطوط، وإنخفاض كفاءة نظام الإتصالات أدى إلى إنخفاض كفاءة تشغيل القطارات وتدني مستوى السلامة لتسييرها.
- عدم وجود أي دور للقطاع الخاص في إدارة وتشغيل هذا النشاط.

الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: تحديث منظومة السكك الحديدية وتطويرها ورفع طاقاتها التشغيلية (لتتلاءم مع قدرات ميناء الفاو وطريق التنمية).

وسائل تحقيق الهدف

١. إكمال إزدواجية الخطوط المفردة بما في ذلك إستكمال الخط الجنوبي وتنفيذ محاور جديدة بمواصفات عالية.
٢. تجهيز شبكة سكك الحديد بقطارات حديثة وعربات وشاحنات جديدة وإعادة تأهيل الموجود منها حالياً.
٣. تحديث منظومات الإتصالات والإشارات في شبكة السكك الحالية بما فيها منظومة الإتصالات مع الأقمار الصناعية التي هي قيد التنفيذ حالياً.
٤. توسيع الشبكات الفرعية للسكك الحديد وربطها بالمنشآت الحيوية (مصافي/ سايلوات/ كمارك/ محطات الكهرباء وغيرها).

الهدف الثاني: الإرتقاء بمستوى تقديم الخدمة في نشاط السكك الحديد.

وسائل تحقيق الهدف

١. زيادة سرعة قطارات المسافرين لتكون ١٠٠ كم/ ساعة للمرحلة الأولى و ١٢٠ كم/ ساعة للمرحلة الثانية.
٢. توفير وحدات تقديم خدمات تخصصية و كفوءة.

الهدف الثالث: إنشاء مسارات إستراتيجية لنقل البضائع والمسافرين داخلياً وخارجياً.

وسائل تحقيق الهدف

١. الإستثمار في إنشاء السكك الحديدية في إطار مشروع طريق التنمية وتوسيع مساراته المستقبلية.
٢. إكمال ربط نهايات الخطوط الحالية بميناء الفاو ومعبر فيشخابور ليكون المسار الأول لطريق التنمية.
٣. المباشرة بإنشاء خطوط للنقل السريع للمسافرين داخلياً وخارجياً بإستخدام منظومات النقل الحديثة من خلال الشراكة والإستثمار مع القطاع الخاص إبتداءً بإنشاء خط نجف -كربلاء.

الهدف الرابع: تعزيز دور القطاع الخاص والإستثمار الاجنبي في هذا النشاط.

وسائل تحقق الهدف

١. التعاقد مع شركات متخصصة لإدارة وتشغيل خطوط السكك.

٢. بناء شراكات فاعلة مع القطاع الخاص لتنفيذ وإدارة وتشغيل خطوط السكك والخدمات المتكاملة الداعمة للنشاط لنقل البضائع والمسافرين.

الهدف الخامس: إعادة هيكلة الشركة العامة للسكك الحديدية وأنشطة قطاع النقل السككي وحماية أصولها.

وسائل تحقيق الهدف

١. توفير الخدمات الإستشارية اللازمة لإعادة هيكلة هذا النشاط إستناداً إلى مبدأ الكفاءة الاقتصادية والمعايير الحديثة لتقديم الخدمات.

٢. تنمية وتطوير الملاكات الهندسية والفنية العاملة في مجال السكك الحديد وتطوير وتحديث معهد السكك.

٣. حماية ممتلكات المنظومة من التجاوزات ومحاسبة المتجاوزين.

٧-٥-٥: نشاط الطرق والجسور

المؤشرات الرئيسة

- إرتفع مؤشر أطوال الطرق بجميع أنواعها من (٤٢٦٤٣) كم في عام ٢٠١٨ إلى (٤٥٩٩٠) كم عام ٢٠٢١.
- إرتفع أعداد الجسور من (٦٤٤) جسر في عام ٢٠١٨ إلى (٦٥٩) جسر في عام ٢٠٢١.

التحديات الرئيسة

- غياب السيطرة المرورية والعمل بمحطات الوزن والذي أدى إلى تجاوز أصحاب مركبات النقل على الأوزان المحورية القياسية المسموح بها، مما تسبب بالكثير من الأضرار بمنشآت شبكة الطرق وطبقات التبليط.
- عدم كفاية أعمال الصيانة الدورية لشبكات الطرق والجسور، مما أدى إلى تفاقم الأضرار وإندثار أغلب شبكة الطرق والكثير من الجسور.
- ظهور التعارضات والتجاوزات الكثيرة مع الخدمات الأخرى (قابلوات الكهرباء والإتصالات وأعمدة الإنارة وأنابيب الماء والمجاري) والتي من شأنها إضافة كلف إضافية كبيرة لرفع تلك التعارضات والتجاوزات عند التنفيذ بسبب عدم توفر مخططات واقع الحال (كما منفذ) (AsBuilt) للكثير من المشاريع. وكذلك الحاجة إلى الإستملاكات والتجاوزات التي تحدث على محرمات ومسارات شبكة الطرق، بسبب تغيير إستخدامات الأرض مع مرور السنين وعدم وجود التنسيق بين الدوائر ذات العلاقة لمنع التجاوزات.
- التراخي بتفعيل العمل بقانون الطرق رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته.

الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: زيادة أطوال الطرق وأعداد الجسور لإكمال المسارات الداخلية والبديلة وتعزيز الربط مع المسارات الدولية.

وسائل تحقيق الهدف

١. إعداد وتنفيذ خطة شاملة لتطوير شبكة الطرق، مع التركيز على الربط المحلي والدولي.

٢. إكمال ربط المسارات والطرق الداخلية للمناطق النائية والأرياف.

٣. إكمال ربط الطرق الدولية والبديلة وتنويع مصادر التمويل بالشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

٤. التعاون مع الدول المجاورة لتطوير الطرق العابرة للحدود وتعزيز الربط الإقليمي.

الهدف الثاني: بناء نظام صيانة حديث ومتكامل لشبكة الطرق والجسور.

وسائل تحقيق الهدف

١. توفير معلومات تفصيلية تساعد على بناء خطة متكاملة للصيانة في هذا النشاط وإنشاء نظام إدارة إصول الطرق (HDM٤).

٢. إعتماد الأدلة القياسية الخاصة بصيانة الطرق والإشراف على الصيانة والدليل الخاص بتنفيذ طبقات التبليط بإستخدام الخلطات الإسفلتية بالطرق الحديثة (SuperPave) في تنفيذ نظام الصيانة.

٣. تطوير نظام إدارة عقود الصيانة القائمة على الأداء (PBMC) والتي تسهم في ضمان صيانة وتأهيل الطرق بصورة مستمرة وبأقل كلف ممكنة.

٤. العمل بمحطات الوزن المكتملة وتفعيلها والعمل على إنجاز المتبقي منها للحد من تجاوز الأوزان القياسية التي من شأنها تدمير وتضرر طبقات التبليط والإستفادة من العائدات المالية الناتجة من تشغيلها في تطوير شبكة الطرق.

٥. إعداد دراسة متكاملة لصيانة وتشغيل وإستثمار الطرق بإستخدام نظام التعريفة والبدء بنماذج تجريبية (طريق المرور رقم ١).

الهدف الثالث: تنفيذ نظام السيطرة المرورية بصورة متكاملة ودقيقة

وسائل تحقيق الهدف

١. تطوير وتنفيذ أحدث أنظمة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (ICT) وبإستخدام منظومة متكاملة تعتمد في نقل المعلومات على إستخدام الكيبل الضوئي، مع إستخدام منظومة متكاملة من الأجهزة والكاميرات لمراقبة حركة المركبات ومراقبة أوزانها أثناء الحركة وسرعتها والتعرف على لوحة التسجيل مباشرة للكشف عن اللوحات غير القانونية مع إستخدام نظام الرسائل وعمل مركز تحكم في حركة المرور.

٢. التطبيق الصارم لنظام فرض الغرامات المرورية على المخالفين.

٣. تكثيف الحملات الإعلانية والتوجيهات وبرامج التوعية والتثقيف لمستخدمي شبكة الطرق والجسور.

الهدف الرابع: تحسين مستوى الخدمة المقدمة لمستخدمي الطرق والجسور.

وسائل تحقيق الهدف

١. تأهيل شبكات الطرق والجسور وإنشاء الممرات الثانية للطرق الرئيسة فضلاً عن زيادة أطوال شبكة الطرق البرية بجميع أنواعها الرئيسة والثانوية والحدودية.

٢. تأهيل وزيادة عدد الجسور العابرة للأنهار والطرق السريعة والطرق الرئيسة ومجسرات العبور وتوزيع الحركة.

٣. إكمال المرحلة الأولى من مشاريع فك الإختناقات في العاصمة والمدن الكبيرة وإنشاء الطرق الحولية.

الهدف الخامس: بناء الشراكات مع القطاع الخاص لإدارة وتمويل الإستثمار في هذا النشاط.

وسائل تحقيق الهدف

١. تنويع مصادر التمويل من خلال الشراكات مع القطاع الخاص المحلي والاجنبي.

٢. تفعيل القوانين النافذة والتي بموجبها تتم جباية الأموال بإسم دائرة الطرق والجسور ومنها القانون فرض رسوم على المركبات لأغراض صيانة الشوارع والجسور رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٥، قانون المرور رقم ٨ لسنة ٢٠١٩.

٨-٥-٥: الخـزن

المؤشرات الرئيسة

- يبلغ عدد السايلوات النظامية لخزن الحنطة (٣٦) سايلو وبطاقة خزنية كلية مقدارها (١,٩٤٤,٠٠٠) طن من ضمنها السايلوات المعطلة والمتضررة نتيجة الأعمال الإرهابية.
- إنخفاض نسبة العجز بطاقات الخزين الإستراتيجي من (٧٧,٥٪) عام ٢٠٢٠ لتصل إلى (٥٠٪) لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.
- يبلغ عدد سايلوات خزن حبوب الحنطة المتضررة نتيجة الأعمال الإرهابية التي لم تتم عملية إعادة تأهيلها لغاية تاريخه (٧) سايلو، وبلغت الطاقات الخزينة المفقودة نتيجة لذلك (٥٢٨,٠٠٠) طن.
- قدرت الطاقة الخزنية الداخلة بالخدمة بـ (١,٦٤٤,٠٠٠) طن عام ٢٠٢٢.

التحديات الرئيسة

- العجز في الطاقات الخزنية وعدم إيفائها بمتطلبات الخزن الإستراتيجي، حيث يبلغ مقدار العجز لتوفير خزين إستراتيجي لمدة (٦) أشهر (١,١٤١,٠٠٠) طن، أي بنسبة عجز كلية مقدارها (٤١٪) مع قدم السايلوات الموجودة وما يترتب على ذلك من عدم الخزن بطرق سليمة.
- الخسائر المادية الكبيرة نتيجة عملية الخزن غير النظامي في البناكر والساحات.
- ضعف القدرات الفنية للكوادر العاملة وتخلف الأساليب الإدارية في تنفيذ وتشغيل السايلوات.
- محدودية دور القطاع الخاص في خزن المحاصيل الإستراتيجية وضعف مشاركته بالمشاريع الإستثمارية الخاصة بالسايلوات وغياب التشريعات المشجعة لهذا الامر.

الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: توفير سعات إضافية لتأمين طاقات خزنية إستراتيجية للمحاصيل الأساسية

وسائل تحقيق الهدف

١. إدراج مشاريع جديدة مواكبة للتطور الحاصل في تقنيات الخزن وتوزيعها مكانياً حسب الحاجة.

٢. إعادة اعمار السايلوات وتأهيل السايلوات المتقادمة والمتضررة نتيجة الأعمال العسكرية وإدخال الطرق والأساليب الحديثة فيها.

٣. تطوير القدرات الفنية للملاكات العاملة وتحسين الأساليب الإدارية في تنفيذ وتشغيل السايلوات.

الهدف الثاني: زيادة مساهمة القطاع الخاص في إدارة وصيانة وتشغيل السايلوات

وسائل تحقيق الهدف

١. تشجيع القطاع الخاص وخصوصاً أصحاب المطاحن على إنشاء قدرات خزنية ذات سعات تتناسب مع الطاقة الإنتاجية للمطحنة لتعزيز القدرات الخزنية للحبوب.

٢. إعتماد أسلوب الشراكة لإدارة وتشغيل المشاريع القائمة واستكمال المشاريع قيد التنفيذ.

٥-٥-٩: نشاط الإتصالات

المؤشرات الرئيسة

- تتولى وزارة الإتصالات مسؤولية توفر خدمات الإتصالات في عموم العراق، وتتحدد مسؤوليتها في السيطرة على البنى التحتية مثل الكيبل الضوئي والأجهزة والمعدات الأخرى الخاصة بالإتصالات، وتقدم خدماتها من خلال الشراكة مع شركات القطاع الخاص، ويحصل المواطن على خدمة الهاتف النقال من خلال ثلاث شركات معتمدة. وتتشارك الوزارة مع هيأة الإعلام والإتصالات في إدارة هذا القطاع ومنح الرخص.
- تسعى وزارة الإتصالات إلى إطلاق الرخصة الوطنية للهاتف النقال كرخصة رابعة والتي ستعمل بتقنية الجيل الخامس بعد إختيار مشغل عالمي لها.
- بلغ عدد البدالات (٢٨٣) بدالة سنة ٢٠٢١ وتم دعم هذه البدالات بشبكات النفاذ الضوئي (FTTH).
- بلغ عدد مشتركي خدمة النفاذ الضوئي (١٢٩) ألف مشترك لسنة ٢٠٢١.
- بلغ عدد خطوط الهاتف النقال للشركات العاملة في العراق بما فيها إقليم كردستان (٤٠,٧) مليون خط في حين بلغت الكثافة الهاتفية لكل ١٠٠ شخص (٩٨,٨) لسنة ٢٠٢١ أما عدد خطوط الهاتف اللاسلكي للشركات العاملة في العراق عدا إقليم كردستان فكان (٦٤٤,٨) الف خط لسنة ٢٠٢١.
- بلغ عدد مكاتب الخدمة الهاتفية في العراق (١٧٦) مكتباً سنة ٢٠٢١، منها (٥٦) مكتباً في محافظة بغداد و(١٢٠) مكتباً موزعاً في باقي المحافظات.
- بلغ مجموع الطرود البريدية الدولية (١٢٠٤٧) طرداً منها (٨٨١٤) طرد بريدي و(٣٢٣٣) طرد بريدي صادر لعام ٢٠٢١.
- بلغ عدد المكاتب البريدية (٢٥٩) مكتباً سنة ٢٠٢١.
- تغطي شبكة الكابلات الضوئية أغلب الأراضي العراقية وبما يقارب ٨٥٠٠ كم، ويتم عن طريقها تقديم خدمات الأنترنت من خلال شركات القطاع الخاص وشركات الهاتف النقال المتمثلة بـ : الكابلات البحرية، المشروع الوطني للتراسل الضوئي (DWDM)، مشروع بوابات النفاذ الدولية الخاصة بالانترنيت (IGW)، مشروع بوابات النفاذ الدولية الخاصة بالصوت (IGW)، مشروع شبكة تناقل البيانات (PDN).

التحديات الرئيسة

- تقاطع الأدوار بين الجهات المعنية بإدارة نشاط الإتصالات ومراقبته وعدم إقرار العناوين المنظمة لعملها وما يترتب على ذلك من تعدد جهات القرار وعدم وضوح سياسة العمل.
- التجاوز على مشاريع الإتصالات بالتخريب المتعمد للبنى التحتية الخاصة بمشاريع FTTH من قبل بعض المتضررين من أصحاب الأبراج والشركات المنافسة نتيجة ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية خاصة الدوائر البلدية في المحافظات وأمانة بغداد ووزارة الكهرباء ووزارة الإسكان والاعمار والبلديات والأشغال العامة.
- عدم إكتمال البنى التحتية للنشاط.
- بطء عملية مواكبة التطور السريع في تكنولوجيا الإتصالات.
- ضعف جودة الخدمة المقدمة للمواطن وإرتفاع كلفتها.
- ضعف في تطبيق الإجراءات الأمنية لشبكة الإتصالات.

الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: تحسين كفاءة الأداء في هذا النشاط، وتأمين وصول الخدمة إلى الجميع.

وسائل تحقيق الهدف

١. زيادة الإستثمار في قطاع الإتصالات.

٢. تغطية المناطق الجغرافية كافة وتأمين وصول جميع شرائح المجتمع بما فيها ذوي الدخل المحدود.

٣. تضييق الفجوات بين ما هو مهيأ من مجهزي الخدمة على أساس تجاري فقط وبين إحتياجات تطوير البلد ومواكبة التطور في قطاع الإتصالات.

٤. التوسع في إستخدام تطبيقات الإتصالات وتقنية المعلومات المتعددة لتقديم الخدمات الألكترونية للمواطنين.

٥. تطوير البنى التحتية لوزارة الإتصالات والتركيز على مشاريع ربط الكيبل الضوئي، والإرتقاء بالجوانب الأمنية للإتصالات.

الهدف الثاني: حوكمة نشاط الإتصالات وتحقيق البيئة الآمنة له.

وسائل تحقيق الهدف

١. تحديد الأدوار للجهات المختلفة المعنية با لنشا ط .

٢. الإتفاق على مبادئ عامة لرسم السياسة وإتخاذ

القرار في هذا النشاط.

٣. الإسراع في إقرار القوانين المهمة ذات الصلة بهذا القطاع.

٤. تأمين متطلبات تطوير المنظومات الأمنية في مجال الإتصالات والحماية الألكترونية (الأمن السيبراني).

٥. بناء قدرات الموارد البشرية وتكييفها على المهارات الرقمية الحديثة.

الهدف الثالث: مواكبة التطور السريع لقطاع الإتصالات والمعلوماتية وتلبية الطلب على الخدمات بأسعار ونوعية تنافسية

وسائل تحقيق الهدف

١. دعم القطاع الخاص وتوفير البيئة التنافسية المناسبة والجاذبة له للخروج بأفضل ا لمعطيا ت .

٢. تأمين متطلبات مشاريع خدمة الكيبل الضوئي وتوسيع انتشارها لجميع المناطق.

٣. تفعيل أنظمة جودة الإتصالات.

٤. النهوض بواقع البنى التحتية من خلال:

- إنشاء شبكة كابلات ضوئية رديفة.
- توسعة شبكة التراسل الضوئية لسد الفجوة الحاصلة نتيجة الطلب المتزايد.
- توسعة منظومة بوابات النفاذ الدولية (IGW).

٥-٦: التحول الرقمي

تتوجه المؤسسات إلى إستخدام التكنولوجيا الرقمية في إدارة أعمالها وخدماتها وأنشطتها، وذلك لتحقيق عنصري الإستجابة لطلب الخدمة عن بعد وإمكانية تقديم الطلب في أي وقت وأي مكان، كما يسهم ذلك في تبسيط الإجراءات الإدارية وإستخدام التخاطب البيني بين المؤسسات لتأمين إكمال الخدمة وتقديمها لطالبها دون الحاجة إلى مراجعة أكثر من جهة، بالإضافة إلى توفير عنصري الدقة والموضوعية في إنجاز المعاملات والقضاء على البيروقراطية ويعزز الثقة بين المواطن والحكومة.

تبرز أهمية التحول الرقمي في الجودة والفاعلية والسرعة في تقديم الخدمات العامة للافراد وتوفير النفقات، ويعد التحول الرقمي من الأولويات لتعزيز قدرات الدولة.

تسعى هذه الخطة إلى تقديم الخدمات الحكومية لجميع فئات المجتمع لتكون الخدمات ذات نفاذية رقمية عالية ترتقي إلى مستوى المؤشرات الدولية، وبما يتواءم مع الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة.

الوصف	المؤشر
مجموع المسجلين على المنصة	2443536
نسبة استخدام الهاتف بالوصول إلى الخدمة	95%
نسبة استخدام الحاسبة بالوصول إلى الخدمة	5%
بلغ عدد المستفيدين من الوصول إلى المنصة لغاية كانون الثاني 2024 بالمليون	5.6
نسبة الذكور باستخدام منصة اور	70.99%
نسبة الاناث باستخدام منصة اور	29.01%
عدد الخدمات المعلوماتية	69
عدد الخدمات التفاعلية	82
عدد الخدمات الاجرائية	161
عدد الخدمات التكاملية	2

٥-٦-١: المؤشرات الرئيسة

المراكز والمنصات الرقمية الوطنية

- **مركز البيانات الوطني:** الذي يقدم بنى تحتية رصينة لإستضافة التطبيقات والمنصات التي تخص الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية سواء للمواطن أو الحكومة.
- **بوابة أور الحكومية للخدمات الألكترونية:** وهي منصة الخدمات الرقمية الرسمية لجمهورية العراق، وهي محطة وصول واحدة لجميع الخدمات التي تقدمها المؤسسات الرسمية، وتمثل نواة إنطلاق مشروع الحكومة الألكترونية، في أدناه الإحصائيات المستخلصة منها:
- **البطاقة الوطنية:** بلغ عدد الحاصلين عليها حوالي (٤٠) مليون مواطن، بهدف تكوين قاعدة بيانات موحدة مركزية للأحوال المدنية.
- توفر وثيقة السياسات والمعايير لأمن المعلومات ومشاركة البيانات التي تنظم عمل تقنية المعلومات في المؤسسات الحكومية.
- مضت أغلب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية إلى تحويل أنشطتها الداخلية أو المقدمة إلى المواطنين نحو التحول الرقمي ولكن بنسب متفاوتة وتحتاج إلى تسريع عملية التحول.

المؤشرات الدولية

- وفقاً للتقرير الصادر من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الأمم المتحدة – الأسكوا لعام ٢٠٢٣ يتبين وجود تحسن في مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الألكترونية.
- بلغ مجموع الخدمات المقدمة (٣٧) خدمة وفق هذا المؤشر موزعة على (١٠) قطاعات وهي (النقل، المرور، الشرطة، التجارة والصناعة، التعليم، الصحة، الداخلية، الشؤون البلدية، العمل، الكهرباء والماء، العدل، الشؤون الحكومية المشتركة).

جدول (١٦): مؤشرات بوابة أور

الوصف	المعيار لسنة ٢٠٢٢	المعيار لسنة ٢٠٢٣
القيمة الاجمالية للمؤشر	٪١٨	٪٢٥
عدد الخدمات المقدمة	٢٧	٣٧
توفر الخدمة وتطورها	٪٢٠,٨٣	٪٢٩,٨١
الوصول إلى الجمهور	٪١٧,١٥	٪٢٣,٩٣
مستوى توفر البيانات المفتوحة	٪٣٥	٪٤٩,٤٧
صيغة تقديم البيانات المفتوحة	٪٣٣	٪٤٨,٨٩

٥-٦-٢: التحديات الرئيسة

- عدم كفاية البنى التحتية والأطر التنظيمية والممكنات الداعمة للتحول الرقمي.
- ضعف الإطار القانوني والتشريعات المتخصصة والداعمة للتحول الرقمي والحاجة إلى تفعيل العمل بالقوانين النافذة.
- إفتقار الموارد البشرية في مؤسسات الدولة إلى المهارات والمعرفة الرقمية في مجال التقنيات الرقمية الحديثة.
- ضعف تطبيق وثيقة السياسات ومعايير أمن المعلومات.
- المخاوف الأمنية وخصوصية البيانات وضعف توافر حماية لنظم الإتصالات والمعلومات من التهديدات التي تستهدفها.

٥-٦-٣: الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: تطوير بيئة داعمة للتحول الرقمي

وسائل تحقيق الهدف

١. توفير البنى التحتية الداعمة للتحول الرقمي (البرامجيات، أجهزة ومعدات، إتصالات).
٢. إصدار القوانين والتشريعات التي تدعم التحول الرقمي وتفعيل النافذ منها
٣. بناء قدرات الموارد البشرية وتكييفها على المهارات الرقمية الحديثة

الهدف الثاني: تعزيز الأمن السيبراني

وسائل تحقيق الهدف

١. تطبيق السياسات والمعايير الخاصة بأمن المعلومات.
٢. توفير تقنيات حديثة لحماية الأنظمة والشبكات الرقمية من التهديدات.
٣. تطوير قدرات الملاكات المتخصصة على إستخدام تطبيقات الأمن السيبراني.
٤. وضع قواعد وتدابير لأمن المعلومات ومراقبتها والإشراف عليها.

الهدف الثالث: تطوير أداء المؤسسات الحكومية والخدمات المقدمة للمواطنين

وسائل تحقيق الهدف

١. **الصحة الرقمية:**
- زيادة قدرة نظم المعلومات الصحية
- حوكمة البيانات التي تسهم في تجاوز العقبات أمام الإستجابة للأوبئة في الوقت المناسب.

٢. **التعليم الرقمي:** إستخدام التقنيات والوسائط الرقمية في عملية التعليم.

٣. **الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي الرقمي:** توفير الأدوات الرقمية والتقنيات الحديثة لتسريع إصلاح الضمان الاجتماعي.

٤. **بناء وربط السجلات الحكومية المشتركة وتوفير البيانات الحكومية المفتوحة** من خلال تطوير نظام متكامل يربط ويوحد سجلات المعلومات والبيانات بين مختلف الجهات الحكومية.

٥. **أتمتة عمليات الإدارة المالية.**

٥-٧: قطاع المباني والخدمات

٥-٧-١ : نشاط السكن

ينفذ هذا النشاط من قبل القطاع الخاص، ويدار من قبل وزارة الإعمار والإسكان بالإضافة إلى الجهود الاستثمارية لهيأة الاستثمار الوطنية، ويشمل النشاط الأراضي المخدومة والمساكن والمجمعات والمدن السكنية مع البنى التحتية، ويتم تمويل المشروعات العامة من الموازنة الإتحادية للمجمعات السكنية والسكن واطئ الكلفة للفئات الفقيرة، إضافة إلى توفير التمويل للمواطنين من قبل صندوق الإسكان والمصرف العقاري، وتؤشر البيانات وجود فجوة في توفر المساكن وهناك حاجة لتوفير المزيد من الوحدات السكنية واستهدفت الخطة السابقة إنشاء حوالي ٩٠٠ ألف وحدة سكنية تحققت نسبة كبيرة منها، إضافة إلى تمويل يغطي نصف الحاجة إلى الوحدات السكنية.

المؤشرات الرئيسة

- عدد الإجازات الممنوحة لبناء دور سكن جديدة (١٦١٤٣) عام ٢٠١٨ إرتفع إلى (٢٨٤٩٥) عام ٢٠٢٢.
- بلغ عدد المشاريع المنجزة (٢٦) مشروع عام ٢٠٢٢ بعدد وحدات سكنية يقدر (١٢٤٨٨) وحدة.
- ارتفع عدد القروض الممنوحة من قبل صندوق الإسكان من (٦٤٢٧) قرض عام ٢٠١٨ إلى (٣١٩٠٣) عام ٢٠٢٢.
- بلغ عدد المساكن العشوائية (٦٢٤٨٦٤) وحدة لغاية عام ٢٠٢٢ في حين ان عدد المساكن العشوائية (٥٤٤٨٣٧) وحدة لغاية عام ٢٠١٧ (عدم وجود بيانات لعام ٢٠١٨) وكان أعلى عدد في محافظة بغداد بواقع (١٤٨٥١٤) وحدة بنسبة ٢٣,٨.
- هنالك مجموعة من المشاريع من جهات مختلفة عند إكتمال تنفيذها ستسهم بتوفير (٦٦٧٩٥١) وحدة سكنية لغاية عام ٢٠٢٣.

التحديات الرئيسة

- تفاقم العجز في عدد الوحدات السكنية.
- تفاقم مشكلة تجزئة الوحدات السكنية إلى مساحات صغيرة مما يؤدي إلى إزدياد الضغط على خدمات البنى التحتية.
- تعدد الجهات الحكومية المعنية بقطاع الأراضي والإسكان ما يصعب رسم السياسات الإسكانية.
- محدودية القدرات التمويلية المتاحة لتمويل إنشاء المجمعات السكنية واطئة الكلفة لمحدودي الدخل.
- التأخر وعدم إنجاز مشاريع البنى التحتية الأساسية للإفرازات السكنية، حيث لا تزال هنالك مناطق سكنية غير مخدومة أو مخدومة جزئياً.
- كثرة التجاوزات وإنشاء وحدات سكنية على أراضي زراعية وغير مخدومة مما أوجد تجمعات عشوائية كبيرة تفتقر إلى الخدمات والشروط الأساسية للسكن وتشكل عبئاً على باقي خدمات المدن وخاصة في العاصمة، إضافة لما تمثله من ضرر على الغطاء النباتي المحيط بالمدن.
- الأبنية التقليدية غير المراعية للإعتبارات البيئية والتغير المناخي، وعدم إستخدام مواد بناء ذات كفاءة للعزل.

الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: التخفيف من حدة العجز السكني وتوسيع الخيارات لفئات المجتمع بمن فيهم محدودي الدخل والفقراء.

وسائل تحقيق الهدف

١. إكمال المشاريع السكنية القائمة حالياً والمؤمل إنجازها في عام ٢٠٢٧ البالغ عددها (٣١٢) مشروع والتي ستوفر (٢٧٩٨٠٣) وحدة سكنية، فضلاً عما ستضيفه المدن الجديدة الأخرى والبالغ عددها (١٨) مدينة.

٢. التزام الدولة بإنشاء وحدات سكنية للفقراء ومحدودي الدخل وتخصيص عدد من تلك الوحدات لهذه الفئات.

٣. زيادة عدد القروض الممنوحة من خلال صندوق الإسكان والمصرف العقاري.

٤. تشجيع الإستثمار السكني الخاص خارج مراكز المدن الذي يوفر وحدات سكنية بأسعار ميسرة.

٥. توفير خدمات البنى التحتية للأراضي التي تم إفرازها ضمن التصميم الأساسي للمدن والموزعة بسندات أصولية.

الهدف الثاني : تحسين جودة الأبنية لتتلاءم مع الخصائص البيئية والمتغيرات المناخية.

وسائل تحقيق الهدف

١. إدخال التقنيات ومواد البناء الحديثة بما يضمن جودة وسرعة التنفيذ وملاءمتها مع التغير المناخي بإعتماد مبادئ الإستدامة والعزل الحراري.

٢. تشجيع الشراكة الإقليمية والدولية مع الجهات ذات العلاقة للإستفادة من خبراتهم في هذا المجال.

٣. تشديد المراقبة الفنية لمشاريع الإسكان الخاصة والعامة.

الهدف الثالث: معالجة وضع العشوائيات من الناحيتين التنظيمية والخدمية.

وسائل تحقيق الهدف

١. معالجة وتحويل العشوائيات إلى تجمعات نظامية قابلة لتقديم الخدمات بأكثر من وسيلة.

٢. إيصال الخدمات الأساسية للمناطق العشوائية وتنظيمها بما لا يخل بالمنظومة الحضرية واحتساب حجم هذه الخدمات بما يضمن عدم تأثيرها سلبياً على مناطق السكن النظامي.

٣. الإستفادة من التجارب الدولية في معالجة مشكلة العشوائيات.

٥-٧-٢: مياه الشرب

المؤشرات الرئيسة

مدينة بغداد

- بلغت نسبة السكان المخدومين لعام ٢٠٢٢ بالماء الصافي الصالح للشرب ١٠٠٪ لجميع المحلات النظامية المأهولة بالسكان وهي النسبة نفسها لعام ٢٠١٨ بالرغم من الزيادة السكانية.
- بلغ متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب في بغداد ٤٦٢ / لتر / يوم في عام ٢٠٢٢ ، في حين كان بمقدار ٣٥٠ / لتر / يوم لعام ٢٠١٨.
- قدرت أمانة بغداد نسبة الفاقد بـ ٢٥٪ لعام ٢٠٢٢ في حين كانت هذه النسبة ٢٩٪ لغاية عام ٢٠١٧.
- بلغت الطاقات التصميمية لمشاريع الماء العاملة في مدينة بغداد (٤٤٣٠٥٢٠) م٣ / يوم أما كمية الماء المنتج فقد بلغت (٣٠٤٧٨٧٩٢) م٣ / يوم لعام ٢٠٢٢.
- عدد مشاريع التصفية العاملة (١٣) مشروعاً (٥) في جانب الكرخ و (٨) في جانب الرصافة العام ٢٠٢٢.
- عدد المجمعات المائية المقامة للتزويد سكان المناطق البعيدة عن مشاريع التصفية (٩٩) وحدة ماء مجمعة بطاقات مختلفة موزعة على جانبي الكرخ والرصافة حيث تتراوح طاقتها الإنتاجية بين (٥٠ - ٢٠٠) م٣ / ساعة للمجمع الواحد لعام ٢٠٢٢ في حين إن عدد المجمعات (٥٧) لغاية عام ٢٠١٧.
- بلغ طول الخطوط الناقلة للماء الصافي في بغداد (١١٢٩٢٣٥) كم لعام ٢٠٢٢.
- عدد محطات الماء الخام (٥) محطات وبطاقة إنتاجية (٨٤٢٤٠٩) م٣ / يوم لعام ٢٠٢٢ وهو العدد نفسه لعام ٢٠١٨.

المحافظات

- بلغت نسبة السكان المخدومين بشبكات الماء الصالح للشرب ٨٦,٢٪ عام ٢٠٢٢، بواقع ٩٣٪ للحضر و٧١٪ للريف، في حين كانت نسبة السكان المخدومين ٨٢,٦٪بواقع ٩٠٪ حضر و٦٥٪ ريف عام ٢٠١٨.
- بلغت كمية المياه المنتجة لعام ٢٠٢٢ من مشاريع الماء والمجمعات المائية ومحطات التحلية RO ومحطات إنتاج المياه المقامة على الآبار والمحطات العاملة بالطاقة الشمسية ١٦١٥٥٠٦٤ م٣ / يوم في حين بلغت كمية المياه المنتجة من مشاريع الماء والمجمعات المائية لغاية عام ٢٠١٧ بمقدار ٧٠٤٣٧٣٩ م٣ يوم عدا محافظة نينوى وإقليم كردستان.
- يتراوح نصيب الفرد في المحافظات من مياه الشرب ما بين (١٥٦-٥٣٩) لتر /يوم لعام ٢٠٢٢ في حين تراوح نصيب الفرد ما بين ١١٠ - ٤٦٠ لتر / يوم لغاية عام ٢٠١٧ عدا محافظة نينوى وإقليم كردستان.

التحديات الرئيسة

- عدم إكتمال التغطية الشاملة للماء الصالح للشرب.
- إرتفاع نسبة الضائعات نتيجة تكسر الشبكات والتجاوز عليها وتقاطعها مع الخدمات الأخرى وضعف الصيانة.
- الهدر الكبير في مياه الشرب الناجم عن سوء الإستخدام من لدن المواطنين.
- الإفتقار إلى نظام متكامل الإدارة وتنظيم عمليات الإنتاج والصيانة والتصفية والتوزيع بما يضمن الأداء الأمثل للمنظومات وتحسين كفاءة الأداء.
- غياب التشريعات والقوانين الرادعة للمتجاوزين لمختلف الحالات على شبكات المياه، على الأراضي.... الخ) وعدم تعديل وتفعيل الموجود منها.
- إنخفاض مناسيب المياه، وتلوث المصدر المائي نتيجة تركيز الملوثات.
- عدم وجود أي دور للقطاع الخاص في هذا النشاط وضعف الخبرة فى تنفيذ الأعمال التخصصية لمشاريع الماء.

الأهداف الرئيسة

الهدف الأول ضمان تجهيز الماء الصالح للشرب على وفق المواصفات العالمية مع ضمان تغطية كاملة للجميع.

وسائل تحقيق الهدف

١. تنفيذ مشاريع جديدة لزيادة كمية ونوعية المياه على وفق معدلات النمو السكاني.
٢. مد شبكات الماء للمناطق غير المخدومة، وتجديد شبكات توزيع الماء الصافي القائمة وتحسين آليات التوزيع.

الهدف الثاني: رفع كفاءة منظومات الإنتاج والتوزيع.

وسائل تحقيق الهدف

١. إعتماد نظام متكامل الإدارة وتنظيم عمليات الإنتاج والصيانة والتصفية والتوزيع والتعرفة بما يضمن الأداء الأمثل للمنظومات وتحسين كفاءة الأداء للعاملين لمواكبة التطورات المعاصرة في تقنية إدارة وتنفيذ مشاريع الماء.
٢. مشاركة إدارة المحطات مع القطاع الخاص لضمان الإدارة والصيانة والتشغيل لفقرات طويلة فضلاً عن الجباية.

الهدف الثالث: تقليل نسبة الفاقد إلى ١٠٪ مقارنة بسنة الأساس.

وسائل تحقيق الهدف

١. تجهيز مقاييس حديثة للمشتركين كافة للسيطرة على الهدر وتقليل المفقود من الماء الصافي والإستغلال الأمثل للماء مع إستخدام نظام التعرفة التصاعدية.
٢. تنفيذ الأحكام والقوانين والتشريعات الخاصة بالمتجاوزين على الشبكات العامة.

٧-٥-٣: الصرف الصحي

المؤشرات الرئيسة

مدينة بغداد

- بلغت نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي لغاية نهاية عام ٢٠٢٢ بحدود (٩٥٪) في المناطق الواقعة ضمن التصميم الأساس لمدينة بغداد في حين كانت بحدود (٩٠٪) لغاية نهاية عام ٢٠١٦.
- بلغ عدد المحلات السكنية المشمولة بخدمات المجاري بشكل كامل (٤٤٠) محلة و (٢١) محلة بشكل جزئي لعام ٢٠٢٢، أما أعداد المحلات غير المنفذ فيها شبكات المجاري فتبلغ (٣٣) محلة، بالإضافة إلى (٢٧) محلة غير مشمولة بخدمات المجاري.
- عدد المحطات الفرعية (٣٨٦) محطة موزعة في دوائر البلدية ذات منظومات الضخ العمودية والغاطسة لغاية عام ٢٠٢٢.
- تبلغ اطوال الشبكة الفرعية (٦٣٦٩٩٩٣) كم منها (١٠٤٨) كم صحية و (٥٥٦٩٩٧) كم أمطار و (٤٧٦٤٥٤٦) كم مشتركة لغاية عام ٢٠٢٢.
- يبلغ عدد مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي (٥) مشروعات، إثنان منها في جانب الكرخ بطاقة تصميمية قدرها (٤٠٥) ألف م٣ /يوم، وثلاثة في جانب الرصافة بطاقة تصميمية قدرها (٦٢٥) ألف م٣/ يوم، وان مقدار العجز الحالي يتجاوز (٣٥٪) لغاية عام ٢٠٢٢.

المحافظات بإستثناء إقليم كردستان

- بلغت نسبة إجمالي السكان المخدومين بشبكات المجاري والأمطار ٢٨,٣٪ لعام ٢٠٢٢.
- يبلغ طول شبكات المياه الثقيلة ١٠٣٤٣٨٩٥ متر لعام ٢٠٢٢ .
- يبلغ طول شبكات مياه الأمطار ٨٩٨٤٦٠٨ متر لعام ٢٠٢٢.
- بلغ عدد محطات تصريف مياه الصرف الصحي (٦٦) محطة لغاية عام ٢٠٢٢ في حين كانت (٣٠) لغاية عام ٢٠١٧.
- عدد المحطات الفرعية ذات منظومات الضخ العمودية والغاطسة ٨٦٣ محطة لعام ٢٠٢٢.
- كمية المياه غير المعالجة تبلغ ٢٠٧٨٥٠م٣ / يوم لعام ٢٠٢٢ في حين كانت بمقدار ٢٠٣٥٥٠ م٣ / يوم لغاية عام ٢٠١٧.

- أن الخطوط الناقلة تكون ضمن الشبكات وحسب نوعها أمطار أو ثقيلة تتراوح أقطارها بين (٣١٥ - ٢٠٠٠) ملم.

التحديات الرئيسة

- وجود عجز كبير في وحدات المعالجة والشبكات في مراكز المدن والأقضية والنواحي مع زيادة الأحمال على شبكات الصرف الصحي وبشكل يتجاوز قدرتها التصميمية بسبب تجزئة الوحدات السكنية.
- تقادم وضعف كفاءة المحطات الرئيسة والفرعية وشبكات الصرف الصحي وضعف الصيانة مما إنعكس على كفاءة أدائها والنضوحات الناتجة عنها وتأثير ذلك في شبكات المياه.
- التجاوزات بالربط على الشبكات من قبل المواطنين وبشكل عشوائي وخصوصاً الربط على شبكات الأمطار.

الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: تغطية كامل الخدمة في بغداد وزيادة نسبة المخدومين في المحافظات

وسائل تحقق الهدف

١. تأهيل المحطات القائمة وتوسيعها.

٢. إكمال المشاريع قيد التنفيذ.

٣. تنفيذ مشاريع جديدة.

الهدف الثاني: طرح مياه معالجة إلى الأنهر مطابقة للمواصفات القياسية.

وسائل تحقيق الهدف

١. تحسين أداء المحطات الرئيسة والفرعية وضمان توفير المستلزمات التشغيلية لها.

٢. إلزام المعامل والمستشفيات بنصب وحدات معالجة خاصة بها وعدم طرح مخلفاتها في شبكات المجاري والأمطار إلا بعد معالجتها.

٣. رفع التجاوزات عن شبكات مياه الأمطار.

٥-٨: الثقافة والسياحة والآثار

٥-٨-١ : الثقافة

المؤشرات الرئيسة

- بدأت مؤخراً المرحلة الأولى لإحياء مراكز المدن القديمة في بغداد والبصرة والموصل والنجف، وهي تمثل خطوة جادة لإحياء الأصول التراثية للمدن العراقية والحفاظ على موروثها الثقافي.
- تراجع الأداء للأنشطة الثقافية خلال السنوات الخمس السابقة.
- إنخفض عدد المهرجانات والمؤتمرات والندوات الثقافية والفنية من (٤٤٠) عام ٢٠١٨ إلى (١١٥) عام ٢٠٢٢.
- إنخفاض عدد الكتب الثقافية المطبوعة من قبل وزارة الثقافة من (١٢٠) عام ٢٠١٨ إلى (٩٣) عام.
- بلغ عدد المعارض والمطبوعات الخاصة بالأطفال (٣٩) عام ٢٠٢٢ بعد إن كان (٧٨) عام ٢٠١٨.
- يبلغ عدد مشاريع وزارة الثقافة (٤٤) مشروعاً لعام ٢٠٢٣ بكلفة كلية مقدارها (٥٠٧٣٨١) مليون دينار.

التحديات الرئيسة

- عدم وجود بيانات شاملة توثق الأنشطة الثقافية المختلفة.
- ضعف الجانب الترويجي والإعلامي بالثقافة العراقية واستغلال التكنولوجيا الحديثة في ترويج ونشر النشاطات والفعاليات الثقافية، وقلة الدعم المخصص لهذا الجانب.
- ضعف خبرة الشركات المحلية في تنفيذ المشاريع المتخصصة في المجال الفني والثقافي أدى إلى تلكؤ المشاريع ومن ثم ضعف البنى التحتية وخاصة في المحافظات.
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع الثقافية.
- ضعف الاهتمام بالشباب من خريجي المعاهد والكليات الذين لديهم مواهب فى المجالات الفنية كافة وعدم احتضانهم وتسرب الكثير منهم خارج البلد.
- عدم وجود إستراتيجيات تختص بالثقافة العراقية وتطويرها في إطار تكاملي لإبراز الثقافة الوطنية.

الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: تأمين متطلبات بناء ثقافة عراقية رصينة وجامعة ومنفتِحة على العالم.

وسائل تحقيق الهدف

١. بناء منظومات ثقافية متعددة الابعاد، تعمل بأساليب حديثة، قادرة على إستقطاب المواهب الشابة، وتعزيز التواصل الثقافي بين الأجيال.

٢. تأهيل المرافق والموجودات الخاصة بإحياء التراث الثقافي الخاص، ودعم الصناعات الشعبية ذات الصلة.

٣. إحياء الصناعات الشعبية والتراثية وإدارتها بطريقة إستثمارية تحافظ فيها على الإرث الثقافي والحضاري ليكون في متناول الجميع وتضمن ديمومتها وإحياء التراث الثقافي.

٤. تأهيل الإدارات المختصة بالنشاط الثقافي في بغداد والمحافظات.

الهدف الثاني: تعزيز الإستثمار في النشاط الثقافي.

وسائل تحقيق الهدف

١. إصدار القوانين الخاصة بتسهيل إجراءات الإستثمار في النشاط الثقافي.
٢. زيادة مساهمة القطاع الخاص في إنشاء وتمويل المشاريع الثقافية.
٣. تحفيز الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعنية بالنشاط الثقافي وتقديم الدعم اللازم لها بوصفها عنصراً مهماً في تعزيز الثقافة العراقية والتعريف بها.
٤. الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الإستثمار الثقافي.

الهدف الثالث: إستكمال إنجاز مشاريع البنى التحتية المستمرة أو المتوقفة.

وسائل تحقيق الهدف

١. إنجاز المعالجات القانونية المتعلقة بإشكاليات تنفيذ وإستكمال المشاريع الثقافية.
٢. تطوير أداء الملاكات المشرفة على تنفيذ المشاريع.

٥-٨-٢: السياحة

المؤشرات الرئيسة

- يبلغ عدد المواقع التابعة لهيأة السياحة (١٧) موقع (معروضة للإستثمار) .
- يبلغ عدد شركات فنادق القطاع المختلط (١٤) شركة.
- بلغ عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي (٧٧٦) في عام ٢٠٢٢.
- بلغ عدد الإجازات الممنوحة لشركات السفر والسياحة (١٢٢) إجازة لعام ٢٠٢٢.
- ارتفع إجمالي أعداد الزوار الوافدين إلى العراق للسياحة إذ بلغ (٤٢٢٢٨٣٩) زائر في عام ٢٠٢٢، مقارنة بـ (٢٩٩٦٦٨) زائر في عام ٢٠٢١.

التحديات الرئيسة

- الإهمال الذي تعاني منه المنشآت السياحية بمختلف أنواعها التابعة للقطاع العام.
- ضعف مؤهلات الكوادر السياحية في جميع أوجه النشاط.
- عدم قدرة قانون تنظيم شركات السفر والسياحة رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٣ على مواكبة التطورات والاستجابة للتغيرات الحاصلة في النشاط السياحي.
- صعوبة إجراءات منح سمة الدخول للسياحة الوافدة، وتعقيد إجراءات منح الإجازات للشركات الأجنبية الراغبة للإستثمار في القطاع السياحي.
- تأخر تنفيذ مذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية في الجانب السياحي.

الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: تعزيز الدور التنموي للنشاط السياحي.

وسائل تحقيق الهدف

١. تطوير البنى التحتية للنشاط السياحي.
٢. إطلاق مشروع الفيزا الألكترونية لزيادة أعداد السائحين.
٣. تطوير الخدمات التكميلية للنشاط السياحي و تنميتها .
٤. تطوير الخطط السياحية ودعم السياحة ذات الإتجاهين وتطوير آليات تنظيم الرحلات منخفضة الكلفة.
٥. تنفيذ مشروع الحوكمة الألكتروني وربط جميع المرافق السياحية وشركات السفر والسياحة به.
٦. تعديل القوانين بما يتناسب مع حاجة القطاع.
٧. تطوير السياحة الداخلية وإستغلال الميزات النسبية للمحافظات وإرتباطها بالمواسم السياحية.

الهدف الثاني: تعزيز دور القطاع الخاص في الإستثمار السياحي.

وسائل تحقيق الهدف.

١. تقديم التسهيلات والمحفزات لزيادة الإستثمار الخاص في النشاط السياحي.
٢. إنجاز الإطار القانوني الداعم للإستثمار السياحي.
٣. دعم قطاع خاص مبتكر للأنشطة السياحية وحوكمة انشطته بما يعزز أدائه.

٥-٨-٣: الآثار

المؤشرات الرئيسة

بلغ عدد المواقع الأثرية (٧٦٦٤) موقع المعلن عنها (٣٦١٣) موقعا، أما غير المعلن عنها في (٤٠٥١) موقعاً.

التحديات الرئيسة

- تعرض بعض المدن والمواقع الأثرية إلى دمار شبه كامل كمدينة النمرود وكثير من المعالم الأثرية في نينوى والمواقع الأثرية الأخرى للعبث.
- قلة عدد وخبرة الكوادر الآثارية والفنية العراقية في جميع المجالات ذات الصلة.
- فقدان الأرشيف الكامل للكثير من المواقع الأثرية، لا سيما في محافظة نينوى، إذ تم إتلافها من قبل التنظيمات الإرهابية.

- ضعف الاهتمام بالمواقع الآثارية الجاذبة وتعرضها للإندثار بسبب ضعف عمليات الصيانة.

الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: الحفاظ على الإرث الحضاري - التاريخي للعراق، وإعادة بناء وترميم المعالم الآثارية - الحضارية.

وسائل تحقيق الهدف

١. إعادة تاهيل المواقع الأثرية.
٢. التطبيق الصارم للقوانين والتشريعات النافذة للمحافظة على الآثار.
٣. التنسيق بين الجهات السياحية التنفيذية والمؤسسات الأكاديمية (الكليات والمعاهد السياحية) ومراكز البحوث المختصة في القطاع السياحي لتطوير وتنظيم وإدارة السياحة لتحقيق التنمية المستدامة للسياحة في العراق.
٤. زيادة عدد التنقيبات الأثرية.
٥. زيادة جهود استرداد الآثار المهربة والمستعارة.
٦. إقامة متاحف أثرية في جميع المحافظات لإبراز الوجه الحضاري فيها.

الهدف الثاني : زيادة الإستثمار في البنى التحتية الداعمة وتشجيع الشراكات في إداراتها وتمويلها.

وسائل تحقيق الهدف.

١. تشجيع الإستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) لتنفيذ وتمويل وإدارة المشاريع الجاذبة للسياحة في هذه المناطق.
٢. إنشاء البنى التحتية الداعمة للنشاط السياحي الخاص بالآثار.

الهدف الثالث: تعزيز القدرات الفنية والإدارية للعاملين في القطاع الآثاري.

وسائل تحقيق الهدف

١. الإستعانة بالخبرات الأجنبية والبعثات الآثارية.
٢. إعادة العمل بمشاريع التنقيب لكشف الآثار المغطاة.
٣. تطوير القدرات للعاملين في القطاع والتحفيز للإلتحاق بالدراسات في الكليات التخصصية.

الفصل السادس

التنمية المكانية والريفية

٦-١: المؤشرات الرئيسة

٦-١-١: فجوات التنمية المكانية

من خلال دراسة الواقع التنموي للخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية على وفق المعايير التخطيطية. يتضح وجود فجوات تنموية تعكس آليات التركز المكاني للفعل التنموي في العراق. مما يتطلب التدخل التخطيطي لإعادة التخصيص الإستثماري بين المحافظات وبما يتناسب ومستوى الفجوات المكانية للتنمية كما يظهر في الشكل (١٤).

شكل (١٤): الفجوات المكانية للتنمية

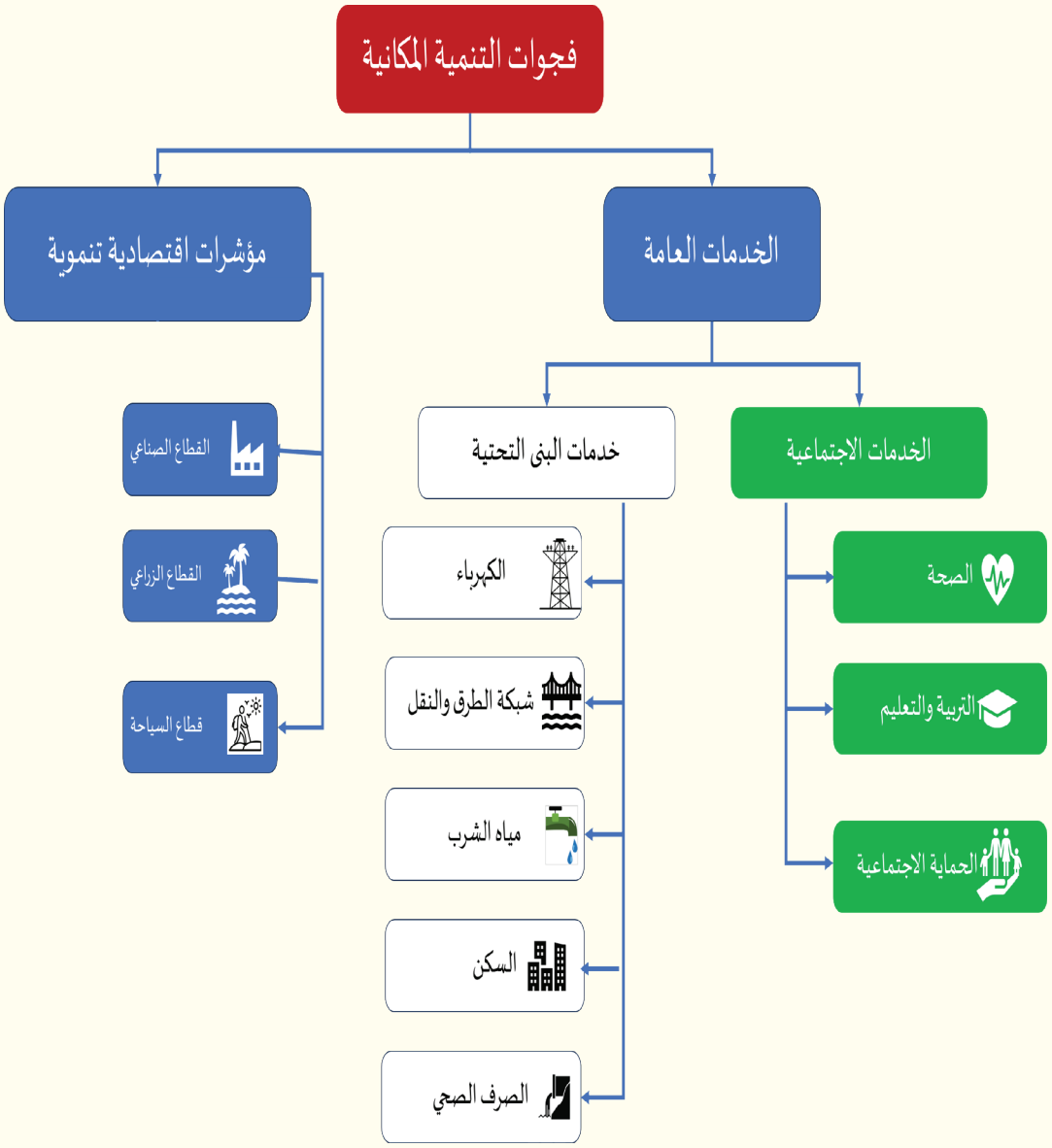

الفجوة التنموية على مستوى الخدمات العامة

- **العجز في الماء والصرف الصحي:**

— ان أعلى نسبة للسكان غير المخدومين بمياه الشرب لعام ٢٠٢١ كانت في محافظة ذي قار بنسبة (٣٧,٨٪) من مجموع السكان في المحافظة، ثم في محافظتي صلاح الدين وبابل وبنسب (٣٧٪) (٣٠,٥٪)، على التوالي، ثم تأتي بعد ذلك محافظات القادسية والمثنى والمحافظات الأخرى.

— أما السكان غير المخدومين بشبكة المجاري المرتبطة بوحدات معالجة لعام ٢٠٢٠ فقد كانت أعلى نسبة في محافظة ديالى (٩٨,٢٪) ثم محافظة نينوى (٩٧,٧٪) وبقية المحافظات تباعاً.

- **العجز في خدمات التربية والتعليم:**

— بلغت نسبة الأمية لعام ٢٠٢١ (١٢,٣٪) على مستوى العراق، وكانت أعلى هذه النسب في محافظات ميسان والمثنى وذي قار بنسب (١٢٢,٪، ١٨,٤٪، ١٥,٧٪) على التوالي، ثم بقية المحافظات بنسب أقل.

— بلغ أعلى عجز في رياض الأطفال لعام ٢٠٢٠ في المحافظات (بغداد ونينوى والبصرة) بأعداد بلغت (٣٥٩٦، ٢٠٨٩، ١٥١٨) على التوالي.

— بلغ العجز في المدارس الإبتدائية لعام ٢٠٢٣ في محافظة بغداد (١٤٢٦) مدرسة ثم محافظة البصرة (٨٢٩) مدرسة ثم محافظة نينوى (٥٣١) مدرسة وحسب المعيار (٣٦٠) طالب لكل مدرسة. وبلغ أعلى عجز للمدارس الثانوية في محافظة بغداد (٥٢٣) مدرسة ثم محافظة البصرة (٣٣٠) مدرسة وحسب المعيار (٣٦٠) طالب لكل مدرسة.

- **العجز في القطاع الصحي:**

— بلغ أعلى عجز للمستشفيات لعام ٢٠٢١ في محافظة بغداد (٧١) مستشفى ثم نينوى (٥٨) مستشفى ثم البصرة (٤١) مستشفى وحسب المعيار (مستشفى واحدة / ٥٠,٠٠٠ شخص).

— بلغ أعلى عجز في المراكز الصحية التخصصية لعام ٢٠٢٣ في محافظات بغداد (٤٩٣) والبصرة (١٣٧) ونينوى (١١٩) مركز صحي تخصصي.

— كان أعلى عجز في الأطباء لعام ٢٠٢٣ في محافظات نينوى (١٣٠٤) طبيب ثم محافظة البصرة (٨٢٧) طبيب ثم محافظة ذي قار (٧٨٨) طبيب .

— أما مؤشر سوء التغذية لعام ٢٠١٨ فقد بلغ أعلى عدد للأطفال الأقل من 5 سنوات في محافظة بغداد (٨٠٤٠) طفل ثم محافظة نينوى (٤٨٨٨) طفل ثم البصرة (٤٣٨٦) طفل.

- **العجز في شبكة الطرق:**

بلغت حصة الفرد من إجمالي الطرق والشوارع حوالي (١,٨٤ م/ للفرد) من التبليط، وهو يقل كثيرا عن المعيار الدولي القياسي والبالغ (١٢ م من التبليط للفرد)، وعلى مستوى المحافظات نجد أغلب المحافظات أقل من المعيار الدولي بفارق كبير ما عدا محافظات الأنبار وواسط وصلاح الدين والمثنى وميسان فقد أشرت إرتفاعاً بسيطاً ما بين ثلاثة وأربعة أمتار للفرد من التبليط.

٦-١-٢: فجوة الأداء التنموي

- **النشاط الصناعي**

أظهر تحليل المؤشرات ضعف النشاط الصناعي في جميع المحافظات، وان العمليات الصناعية تستخدم مواد أولية مستوردة بدرجة كبيرة. كما ان هذه المؤشرات تعكس أيضا مدى التفاوت الموجود بين المحافظات في نشاطها الصناعي.

- **النشاط الزراعي**

— بلغت المساحات المزروعة نحو (١٥,١٤١) مليون دونم وهي تمثل نسبة (٥٤,١٪) من إجمالي المساحات الصالحة للزراعة عام ٢٠٢٠ ثم إنخفضت لتصل الى (١٤,٤٢٥) مليون دونم وبنسبة (٥١,٥٪) من إجمالي المساحات الصالحة للزراعة عام ٢٠٢١ وإستمرت بالإنخفاض لتصل الى (١١,٢٢٤) مليون دونم وبنسبة (٤٠,١٪) عام ٢٠٢٢، وتركزت المساحات المزروعة في محافظات (نينوى، واسط، صلاح الدين، كركوك).

— بلغت المساحات الزراعية غير المستصلحة لعام ٢٠٢٠ نحو (٦,٩ مليون دونم)، وتركزت المساحات غير المستصلحة في محافظات (واسط والقادسية وذي قار وديالى).

- **النشاط السياحي**

— بلغ عدد المشتغلين في نشاط الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي حوالي (٦٠٩٩) مشتغلا يعملون في (١٤٢٤) فندقا ومنشأة سياحية، موزعة في أغلب المحافظات العراقية (عام ٢٠١٨). وتركزت المنشآت السياحية في محافظات (كربلاء وبغداد والنجف) وبنسبة ٤٦,٥٪، ٢٦,٠٪، ١٧,٤٪ على التوالي.

— بلغ عدد النزلاء الذين إستخدموا الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي (٥٧٧٧٦٠٢) سائح وتركزوا في كربلاء ثم بغداد ثم النجف.

٦-١-٣: مؤشرات المناطق الريفية

- **أعداد القرى وسكانها**

— بلغ عدد القرى في المحافظات (١٠٣٤٣) قرية، وان المحافظات التي إحتوت على أعلى الأعداد من القرى كانت ديالى (١٣١٥) قرية، ونينوى (١٢٥٤) قرية، وذي قار (١١٤٧) قرية، وأقل عدد من القرى كان في محافظة كربلاء إذ بلغت (٢٨٨) قرية فقط.

— أما من ناحية عدد السكان في القرى، فهناك تباين كبير، ففي حدودها الدنيا يصل عدد سكان بعض القرى إلى (١٠) أشخاص فقط وفي المقابل نجد بعضها قد تجاوز عدد سكانها (٢٠٠٠٠) نسمة، كما تبين ان إجمالي القرى التي يزيد عدد السكان فيها عن (١٠٠٠) نسمة قد بلغ (١٨٥٤) قرية في (١١) محافظة لتشكل (٣١٪) تقريبا من إجمالي

قرى هذه المحافظات.

— ان هناك تبايناً واضحاً بين ريف المحافظات في نسب العاملين في الزراعة، حيث تبين ان المحافظات التي تقع ضمن المدى المقبول هي كل من (النجف، وذي قار، والأنبار، وبابل، والقادسية، وكذلك صلاح الدين)، أما المحافظات التي أشرت الخلل في هيكل العاملين فقد كانت (كربلاء والبصرة والمثنى) وهي أدنى من المدى المشار اليه بفارق واضح، وكانت محافظتي (واسط، وميسان) أعلى من ذلك المدى.

- **المساحة المزروعة في ريف المحافظات**

— هناك تباين حاد في التوزيع المكاني للمساحات المزروعة حسب المحافظات لعام ٢٠٢٣، إذ كانت أكثر من (٥٠٪) من إجمالي المساحة المزروعة في محافظة نينوى، والتي إحتوت على (١٢٥٤) قرية مزروعة، أما بقية المحافظات فقد كانت النسب قليلة لا تصل إلى (٨٪) بالرغم من إرتفاع عدد القرى،كما هو الحال في ديالى وذي قار.

— نمط التوزيع المكاني للقرى في العراق

— ان نمط إنتشار المستقرات الريفية يأخذ أنماط متنوعة، حيث ساد النمط المنتشر أو المبعثر كما هو الحال في المحافظات الشمالية، ثم الطولي على إمتداد الأنهار ثم المتكتل أو المتجمع في بقية المحافظات.

- **الخدمات في الريف**

ان هناك عجزاً كبيراً في غالبية المؤشرات ولجميع المحافظات، فضلاً عن التباين المكاني الواضح بين محافظة وأخرى، عدا ما يتعلق بمؤشر الربط بشبكة الكهرباء العمومية إذ ان غالبية القرى مرتبطة بها، وبدرجة أقل بالطرق المعبدة الواصلة للقرى، وكذلك بالنسبة لتوفر الحصة المائية.

جدول (١٧): مؤشرا تغطية الخدمات لبعض المحافظات بحسب مسح التنمية الريفية (٪)

المحافظة	مياه شرب من الشبكة العمومية	مياه من محطات التحلية RO	مركز صحي	صيدلية	مدرسة ابتدائية	مدرسة (ثانوية، متوسطة)	كهرباء الشبكة العمومية	طريق مبلط واصل للقرية	ضمن مشروع استصلاح وغزل منفذ*	توفر حصة مائية للزراعة	الصرف الصحي (الشبكة العمومية)
الأنبار	٦٨,٠	٤,٣	٢٤,١	١٨,٤	,٩٨	٤٧,٣	٩٣,٦	٧٣,٢	٢٧,٧	٧٠,٠	٢,٧
بابل	٥٥,٥	٢٤,٨	٢١,٧	٩,٨	٧٦,٢	٢٧,٦	٩٩,٦	٩٢,٩	٧٦,٤	٩٤,١	٠,٦
كربلاء	٧١,٩	٢١,٥	١١,٥	٤,٩	٥٨,٧	١٦	٩٩	٩٧,٨	٧٤,٣	٧٩,٥	٤,٢
واسط	٥١,٤	٣٥,٧	٨,٥	٠,٦	٨٤,٩	١٣,٥	٩٨,٧	٦٤,٣	١٥,٩	٨٦,٢	٠,٣
صلاح الدين	٦١,٩	٥,٤	٢٤,٢	٣٣,٢	٩٩,٧	٤٧,١	٩٩,٧	٨٦,٧	٢٣,٠	٥٢,٠	٢,٤
النجف	٨٦,١	٨,٤	٢٢,٩	٤	٦٢,٢	٢١,١	٩٩,٢	٩٠	٣٤,٩	٨٧,٨	١,٢
القادسية	٦٧,٧	١٦,٧	١٠,٧	٠,٩	٥٦,٣	١٠,٧	٩٨,٨	٥٦	٤٥,٢	٩٢,٢	١,١
المثنى	٤٨,٩	٥,٦	٩,١	٢	٦٧,٥	١٢,٥	٩٨,٩	٧٠	١٨,٢	٨٣,٨	٠,٧
ذي قار	٢٠,٥	٢٠,٤	١٠,٤	٠,٦	٦٣,٨	٢٣,١	٩٦,٢	٦٤,٧	١٤,٤	٨٤,٨	٠,٥
ميسان	٥٦,٩	٦,٢	١١,٢	٠,٧	٥٨,٢	٧,٤	٩٧,٣	٧٥	٧,٣	٨٤,٩	١,١
البصرة	٨١,٥	٩٨,٢	٧٩,١	٢٣,٤	٣١,٤	٧٣,٥	٩٨,٢	٩٣	١٥,١	٣٧,٥	٧,٧

* مشاريع إستصلاح للتربة لأجل زراعتها فضلاً عن إنشاء قنوات للبزل الخاصة بتخليص الأراضي الزراعية من الملوحة.

- **أساليب الري في الريف**

— ان الوسيلة السائدة للإرواء في الريف كانت بواسطة المضخات بنسبة بلغت (٦٦٪) من إجمالي القرى المزروعة ثم تأتي بعدها الديم بنسبة (١٧٪)، أما الوسائل الأخرى فكانت بنسب أقل.

— ان المساحة المزروعة الأكبر كانت لوسيلة الديم بنسبة بلغت (٥٥,٧٪) من إجمالي المساحة المزروعة في القرى، وتأتي بعدها المساحة المزروعة بواسطة المضخات والتي شكلت (٣٠,٦٪).

- **٦-١-٤: مؤشر التقسيمات الإدارية**

- بلغ مجمل الوحدات الإدارية في الـ (١٨) محافظة (٦٠٢) وحدة إدارية منها ١٧٢ قضاء و٤٣٠ ناحية. وقد بلغ عدد الوحدات المستحدثة منها منذ عام ٢٠١٤ ولغاية مطلع ٢٠٢٣، (وهي المدة التي تم فيها إعادة العمل بإستحداث الوحدات الإدارية وتنظيم الهيكل الإداري)، (٨٣) وحدة إدارية: (٤٧) قضاء و(٣٦) ناحية، إضافة إلى إستحداث محافظة حلبجة (قيد إستحصال الموافقة الرسمية عليها).

- مؤشرات الإمتداد الحضري المكاني (نوع الإمتداد)

— ان محاور التنمية المكانية الحالية تقتصر على محورين رئيسين هما إمتداد نهري دجلة والفرات وإمتداد الطرق الرئيسة وأهمها طريق المرور السريع (١) والمرور السريع (٢) والطرق الأخرى في المحافظات وبين المحافظات المجاورة. وقد إنعكس هذا في وجود تركز سكاني في المدن الرئيسة الكبرى كمدينة بغداد ونينوى والبصرة وفي مراكز المحافظات الأخرى وكذلك في تركز الأنشطة الاقتصادية المختلفة على إمتداد هذه المحاور.

— الإمتداد الطولي لهذه المحاور هو الغالب من الشمال إلى الجنوب وغياب المحاور العرضية من الشرق إلى الغرب أو من الغرب إلى الشرق.

— ينعكس النمط الطولي في التنمية المكانية على إتجاهات التوزيع المكاني للنشاطات الاقتصادية وإمتداد الخدمات بأنواعها المختلفة وما يترتب على ذلك من حركة السكان وإتجاهات نمو وتطور المستقرات البشرية، الحضرية منها والريفية وتركزت في عقد ثلاث الموصل في الشمال وبغداد في الوسط والبصرة في الجنوب

— تترابط بقية المدن العراقية ضمن تسلسل هرمي فيما بينها من جهة وبينها وبين هذه العقد الثلاث من جهة أخرى.

— شكلت هذه المدن إستقطاباً محلياً لمركز المحافظة وإستقطاباً إقليمياً ضمن مراكز حضرية مهيمنة .

٦-٢: التحديات الرئيسة

- وجود فجوة بين المحافظات وفي داخلها على مستوى الخدمات الأساسية العامة كالصحة والتعليم والماء والمراكز الثقافية والترفيهية والتسويقية.
- تباين المؤشرات الاقتصادية وضعفها على المستوى المكاني للأنشطة المختلفة (الصناعي والزراعي والسياحي)، مع ضعف في الإستثمار الخاص في معظم المحافظات.
- الإستقطاب المكاني وما يترتب عليه من إرتفاع الكلف بفعل الوفورات السلبية، وخاصة في المراكز الحضرية الكبرى.
- ضعف مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الريفية، كأحد مقومات الاقتصادات المحلية وتأثره بالتغيرات المناخية.
- الإمتداد الطولي للمحاور التنموية وعدم وجود محاور عرضية تربط بين المحافظات والمراكز الحضرية والريفية.
- زيادة الضغط السكاني في مراكز المدن، نتيجة إزدياد أعداد السكان أو نزوح أعداد إضافية من الأقضية أو النواحي والمحافظات.
- ضعف قدرات الكوادر التخطيطية في المحافظات على وضع رؤية تخطيطية محلية وإقليمية مع المحافظات المجاورة لإنشاء المحاور التنموية والتغييرات المستمرة في الجهاز الإداري نتيجة تغير الوضع السياسي لإدارة المحافظات.
- عدم إستغلال الميزات النسبية للمحاور والأقطاب التنموية المتاحة في المنطقة الصحراوية والبحيرات والأهوار والمدن الحدودية برغم إمتلاكها العديد من الموارد الطبيعية والميزات.
- تباين المؤشرات الاقتصادية بسبب ضعف الإستثمار الخاص في المحافظات وعدم وجود مراكز أو مدن اقتصادية (صناعية أو زراعية) متكاملة .
- إنتشار العشوائيات وعدم وجود حلول واقعية ينعكس على تفاقم هذه الظاهرة بين سنة وأخرى.
- غياب تشريع قانوني بما في ذلك قانون التخطيط العمراني لتنفيذ خطط التطوير الريفي، وعدم واقعية التشريعات النافذة مما يصعب تنفيذها، مع عدم تحديد الجهات الإدارية المسؤولة أحيانا.
- التصحر والزحف الصحراوي بسبب تغير المناخ وإنحسار خط المطر.
- التحديات العمرانية المتمثلة في عدم فاعلية المخططات الأساسية للمدن، والتداخل بين الحدود الإدارية، والتجاوز على إستعمالات الارض، والزحف العمراني على المساحات الخضراء وحافات المدن وإنتشار العشوائيات وتفتيت الملكيات للأراضي السكنية والزراعية.
- غياب تشريع قانوني ملزم لتنفيذ خطط التطوير الريفي، وعدم واقعية التشريعات النافذة

وتناقضها مع الواقع مما يصعب تنفيذها، مع عدم تحديد الجهات الإدارية المسؤولة عن ذلك أحيانا.

٦-٣: الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: تحسين واقع الخدمات الأساسية والبنى الإرتكازية في محافظات العراق والحد من التفاوت بين المحافظات وعلى مستوى المحافظة الواحدة وعلى مستوى الريف والحضر وبما يحقق التوزيع العادل لثمار التنمية.

وسائل تحقيق الهدف

١. تقليل التباين في الخدمات بين المحافظات وداخلها من خلال منهجية تحليل الفجوات والأولويات من الخدمات والبنى التحتية على وفق الموارد المالية المتاحة بالإعتماد على المعايير التخطيطية.
٢. تحقيق العدالة في التخصيصات والتمويل بين المحافظات وفي داخلها في توزيع التخصيصات والتمويل بزيادة إعتماد مستوى المحرومية إلى جانب حجم السكان بما يردم الفجوة التنموية.
٣. إستمرار منهجية ردم الفجوات التنموية بإستخدام تخصيصات الصناديق التخصصية (الصندوق الاجتماعي للتنمية، صندوق إعمار المناطق الأشد فقرا، وصندوق المناطق المحررة، وصندوق إعمار سنجار وسهل نينوى، صندوق إعمار ذي قار) وتعزيزها بالبيانات الموثقة الجديدة من المسوحات والتعداد العام للسكان.

الهدف الثاني: تحقيق تنمية مكانية شاملة وفقاً لمبدأ الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بالإعتماد على الإستغلال الأمثل للمزايا النسبية على مستوى الأنشطة الاقتصادية (الزراعية والصناعية والسياحية).

وسائل تحقيق الهدف

١. الإستثمار الأفضل للإمكانات والمزايا في المحافظات مع التركيز على المشاريع التي تعمل على تعظيم الموارد مثل المنافذ الحدودية، الفاو الكبير، وتصفية الغاز، والطاقة الشمسية والرياح، والصناعات الغذائية والتوطن الزراعي والصناعي.
٢. إستثمار الإمكانات والمزايا النسبية التنموية المتوفرة في المدن المتوسطة والصغيرة.
٣. تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي في عموم المحافظات وتوجيهه بحسب الإمكانات والمزايا.
٤. إستغلال الإمكانات المتاحة في صندوق العراق للتنمية.
٥. تعزيز الفرص الإستثمارية التي يمكن ان تتاح في إستغلال البيئة الصحراوية في المنطقة الجنوبية الغربية من العراق.
٦. إنشاء وتطوير المدن الصناعية.
٧. تنفيذ المشاريع الإستراتيجية (المطارات، المناطق الحرة، محاور النقل الرئيسة، المصافي، محطات الكهرباء، مشاريع المنافذ الحدودية، السكك، السدود، وغيرها) وفق ما مخطط لها من مدى زمني.

الهدف الثالث: خلق محاور تنموية جديدة غير تقليدية لتحقيق إستغلال أمثل للميزات المكانية وضمان توزيع ثمار التنمية.

وسائل تحقيق الهدف

١. تفعيل وتطوير المنافذ الحدودية.
٢. تفعيل وتطوير المنطقة الصحراوية وبادية الجزيرة.
٣. تفعيل وتطوير إقليم البحيرات.
٤. إنجاز طريق التنمية الإستراتيجي مع التركيز على خلق محور تنموي عرضي جديد يربط شرق العراق إلى غربه.
٥. إنشاء الطريق الصحراوي في غرب العراق.
٦. إقامة المدن الاقتصادية المشتركة مع الدول المجاورة : المدن والتوسعات العمرانية
٧. إقامة وإستكمال المشاريع الإستراتيجية ذات التأثير المكاني (ميناء الفاو الكبير....).
٨. تعزيز المحاور التنموية العرضية في البنية المكانية

إطار (٣): الطريق الصحراوي في غرب العراق

يهدف إنشاء الطريق الصحراوي ليكون محوراً تنموياً لإحياء إمكانات التنمية الخاصة بالبيئة الصحراوية في غرب العراق. ان تكثيف الجهود في إيجاد محور للحركة يمتد من صفوان في البصرة وحتى مدينة الرطبة في الرمادي على إمتداد عمق الصحراء الغربية من العراق، من خلال إنشاء ما يمكن ان نطلق عليه بـ « **الطريق الصحراوي**» الذي يمتد من صفوان-البصية-السلمان-الشبكة-النخيب-الرطبة والنخيب – راوة.

هذا المشروع الإستراتيجي سوف يشكل إنعطافة كبيرة في تغير خصائص البنية المكانية في الصحراء الغربية من العراق في ربط المستقرات البشرية القائمة كمحور للحركة فيما بينها من جهة وبينها وبين المراكز الحضرية على محور نهر الفرات من جهة أخرى، حيث تشكل السلمان والنخيب والرطبة عقد تنموية ضمن شبكة من الحركة متفرعة ورابطة بين عمق الصحراء والمراكز الحضرية في أطراف السهل الرسوبي في طريق رئيسي يمتد من صفوان في محافظة البصرة إلى مدينة الرطبة في محافظة الأنبار مروراً بـ البصية-السلمان-الشبكة-النخيب، حيث يتفرع بإتجاهين الأول عند الكيلو ١٦٠ بإتجاه راوة والثاني عند الرطبة بإتجاه القائم.

ان وجود هذه الشبكة من الطرق يسهم في خلق نوع من التنظيم المكاني في ربط أواصر الصحراء الغربية وما له من تأثيرات في أبعاده الثلاث: المحلي والإقليمي والوطني:

١. على **المستوى المحلي** يتجلى تأثير ذلك في ربط البيئة الصحراوية بعضها البعض وتجاوز الإهمال واللامبالاة التي يعيشها السكان المحليين في توفير مستقرات تتوفر فيها متطلبات الحياة وبما يضمن لهم إنسيابية الحركة والتجوال وتوفير مستلزماتها بعيداً عن العشوائية في حلهم وترحالهم.

٢. على **المستوى الإقليمي** هو ما سيحققه من ربط للمستقرات البشرية القائمة في عمق الصحراء بالمراكز الحضرية على محور نهر الفرات شرقاً. هذه الشبكة الواسعة بقدر ما تسهم في إحياء هذه البيئة الصحراوية فإنها ستنعكس بمؤشرات تنموية لاحقة، على مديات زمنية قد تطول أو تقصر تبعاً لإرادة التغير من خلال تفعيل مكامن وخصوصية البيئة الصحراوية بما يشكله الطريق الصحراوي في إمتداده من الجنوب إلى الشمال بين محافظتي البصرة والأنبار وبين محور نهر الفرات شرقاً إلى الحدود الدولية مع السعودية غرباً، وبما يسهم في تخفيف الإنعزالية ومعالجة الثغرة الجيوستراتيجية في غرب العراق.

٣. على **المستوى الوطني** يظهر في المراحل اللاحقة وربما البعيدة، من خلال بروز محور تنموي طولي، إلى جانب محوري دجلة والفرات، في ربط جنوب العراق بشماله من جهة، وإيجاد نوع من التوازن المكاني في مرونة العلاقات الوظيفية بين منافذ العراق الجنوبية والغربية مع كل من السعودية والاردن وسوريا، علاوة على إتصاله المكاني بإتجاه نينوى والدور الذي يمكن ان يضطلع به في المشروع الإستراتيجي المتوقع " طريق التنمية" الذي يربط العراق بتركيا ثم أوروبا.

الهدف الرابع: تحقيق تنمية ريفية مستدامة تحسن الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والخدمية وتعيد التوازن بين الحضر والريف.

وسائل تحقيق الهدف

١. توفير الخدمات الأساسية للقرى (ماء وكهرباء وصحة وتعليم).
٢. مد الطرق الرابطة والأمنة بين الأرياف والمناطق الحضرية والمنشآت الحيوية.
٣. زيادة المشاريع والأنشطة الاقتصادية ونشرها في الأرياف وفق الميزة النسبية.
٤. توفير المعلومات التفصيلية عن واقع القرى.
٥. إختيار القرى المرشحة للتطوير (للقرى الأم) وشمولها بالخدمات البلدية.
٦. تنظيم إدارة القرى.
٧. إستثمار أفضل للإمكانات البشرية والطبيعية ودعم تطوير المفاهيم الاجتماعية الداعمة لها.

الهدف الخامس: تنظيم هياكل المستقرات البشرية وإنشاء مدن مستدامة لتقليل الإختلالات البنيوية في توزيع السكان.

وسائل تحقيق الهدف

١. دراسة وإقرار توسعات تصاميم المدن القائمة والمدن الجديدة لتسهيل الإشراف والمتابعة وتوفير الخدمات ومنع التداخل بين الحدود الإدارية للنواحي والاقضية من جهة وبين توسعات المدن القائمة وبعض المدن الجديدة من جهة أخرى، والعمل على تنفيذ المدن الجديدة المصادق عليها.
٢. إختيار مواقع توسعات المدن القائمة والمدن الجديدة وفقاً للحدود الإدارية للوحدات التابعة لها، ورسم سياسة اقتصادية واضحة لها تتفق مع الواقع المعيشي للسكان.
٣. إيجاد نويات تنموية جاذبة في المدن الجديدة لتشجيع السكن فيها ولتحقيق الإستقلال الاقتصادي لهذه المدن.
٤. تنفيذ الطرق الحلقية والطرق الرابطة بين المدن القائمة القريبة والمدن الجديدة.
٥. إيقاف توسع مراكز المحافظات وخاصة بغداد لتحقيق التوازن في المستقرات البشرية.

الفصل السابع

الإستدامة البيئية والتغيرات المناخية

٧-١: المؤشرات الرئيسة

الإستدامة البيئية

- إحتل العراق المرتبة (١٦٩) وبدرجة (٢٧,٨) من أصل ١٨٠ دولة لعام ٢٠٢٢ على وفق مؤشر الإستدامة البيئية لتقييم الأداء البيئي (EPI)، وهي مرتبة متدنية جدا وتحتاج إلى بذل جهود كبيرة لتحسين الواقع البيئي في العراق.
- ان مساهمة العراق في إنبعاثات غاز CO٢ منخفضة جداً، وهي بحدود (٠,٦٪) من الإنتاج العالمي.
- ان مقدار الإنبعاثات الدفيئة التي تم جردها في البلاغ الوطني المقدم إلى الأمم المتحدة ضمن إتفاق باريس بلغ (٧٢,٦٥٨) جيجا غرام مكافئ من (CO٢) لعام ١٩٩٧.
- هناك عجز واضح في البصمة البيئية للعراق بعد عام ١٩٨٠، حيث بلغت الإنتاجية الحيوية (السعة البيولوجية) ٠,٨/هكتار عالمي للفرد، والبصمة البيئية ١,٣، والفجوة هي (-٠,٨) في عام ١٩٨٠، مقارنة بـ ٠,٣ و١,٧ و (- ١,٤) على التوالي لعام ٢٠٢٢.
- بلغت كمية المخلفات المرفوعة (١٧,٣) مليون طن/سنة، وكانت نسبها كالآتي: النفايات الاعتيادية (٦٤,٣٪) والأنقاض (مخلفات الهدم والبناء) (٣٣,٣٪) والسكراب (٢,٤٪) من المجموع الكلي للمخلفات.
- تعد الصناعة المصدر الرئيس للنفايات الخطرة، إذ يبلغ المعدل الشهري لكمية النفايات الخطرة الصلبة المتولدة من وزارة الصناعة (٣٣,٣) كغم/شهر.
- بلغت كمية المخلفات الصلبة الناتجة عن المجازر (٣١٦٧١,٨) طن/سنة،
- بلغ مجموع مساحة المناطق الخطرة الملوثة بالنفايات الحربية ما يقارب من (٦٠٤٨) مليون م٢، شكلت مساحة المناطق المفتوحة، والتي لا يزال الخطر قائماً فيها (٢٢٣٢,٩) مليون م٢، في حين بلغت مساحة المناطق المغلقة والتي تم رفع الخطر منها (٣٣٢٨,٦) مليون م٢، أما مساحة الاراضي التي لا يزال العمل جار فيها فقد بلغت (٤٨٦,٦) م٢.
- تصريف جزء من مياه الصرف الصحي إلى المصادر المائية مباشرة دون معالجة، إذ سجلت نسبة تدفق مياه الصرف الصحي المنزلية والصناعية المعالجة بطريقة آمنة ٦٠,٥ ٪ سنة ٢٠٢٠.
- بلغ عدد مواقع الطمر الصحي (٢٢١) موقعاً، (٧٢) منها حاصل على الموافقة البيئية في جميع المحافظات عدا أطراف بغداد، كربلاء وصلاح الدين. و(١٤٩) منها غير حاصلة على الموافقة البيئية في جميع المحافظات عدا بابل.
- لم تتجاوز نسبة تدوير النفايات (١٠٪) من كمية النفايات الاعتيادية للمدة ٢٠١٦-٢٠٢٠.
- بلغ عدد معامل فرز وتدوير النفايات الاعتيادية سنة ٢٠٢١ (٤) معامل بواقع معملين قيد الإنشاء في أمانة بغداد ومعمل واحد يقع في قضاء المحمودية / ناحية اليوسفية، أما المعمل الرابع فيقع في محافظة ذي قار.
- عدد المحطات التحويلية النظامية لسنة ٢٠٢١ (٢٠) محطة. أما المحطات التحويلية غير النظامية (مواقع التجميع المؤقت) فقد بلغ (٧٠) محطة، في حين بلغ عدد مواقع الرمي العشوائي للنفايات (٣٧) موقعاً.

التغيرات المناخية

- سجلت درجات الحرارة زيادة ملحوظة وبمعدلات تفوق المعدلات العالمية للزيادة في كل المدن وبلغت أعلاها في مدينة البصرة والموصل وبغداد وتصدرت قائمة أعلى الدرجات على مستوى العالم.
- إتسمت المدة (٢٠١١-٢٠٢١) بتذبذب كمية الأمطار، إلا ان العامين (٢٠٢٠ و٢٠٢١) شهدا إنخفاضاً كبيراً لكميات الأمطار عن معدلاتها الطبيعية في عموم المحافظات.
- ان مجموع الأراضي المتصحرة والمهددة بالتصحر يبلغ حوالي (٥٠٪) من مساحة العراق الكلية، وهو ما يشكل تهديداً خطيراً لأمنه الغذائي، وهذه النسبة تتباين بين المحافظات.
- تبلغ المساحة الكلية للأهوار (المغمورة وغير المغمورة) حوالي (٥٥٦٠) كم٢، وقد تذبذبت نسب إغمار الأهوار خلال المدة ٢٠١٨/٢٠٢٢ ما بين ٥٧,٤٪ في عام ٢٠١٨و ٢٦,٨٥٪في عام ٢٠٢٢.
- بلغت مساحة الغابات الطبيعية والإصطناعية (٢,٢) مليون دونم، شكلت نسبة (١,٦٪) من مساحة العراق في عام ٢٠٢٠ مقابل ما نسبته (٣,١٪) من مساحة العراق عام ٢٠١٨.
- شهدت محافظات جنوب العراق (ذي قار، ميسان، قادسية، المثنى وكذلك البصرة)، نزوح ما يقرب من (١٠٥١٦) أسرة في هذه المحافظات بسبب الجفاف والتصحر، منذ كانون الثاني ٢٠١٩ وحتى تشرين الثاني ٢٠٢٢.
- تأثرت المحافظات الواقعة شمال بغداد نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالى إضافة للأنبار- كبيسة والعنكور والرحالية- بهذه الظاهرة، كما ان محافظة ديالى تعرضت الى خطر الجفاف ونقص المياه التي إنخفضت مستوياتها بشكل كبير من عام ٢٠٢٠.
- ان الواردات المائية قد إنحسرت من (٤٠,٦٩ مليار م٣) في عامي ٢٠١٦-٢٠١٧ الى (٢٥,٥ مليارم٣) لعامي ٢٠٢١-٢٠٢٢ مع الإشارة الى ان عام ٢٠١٩ يعد إستثنائي بسبب الأمطار وورود كميات كبيرة من المياه (فيضانية) وخزنها في السدود والخزانات.
- يقدر الإحتياطي المتجدد من المياه الجوفية في العراق بنحو (٥) مليار م٣ سنوياً منها (٩٣٠) مليون م٣ في منطقة الصحراء الغربية، وان إستغلال هذه المياه في العراق ما زال محدوداً، إذ لا تتجاوز نسبة الإستغلال في هذه المنطقة (٠,٢٪) فقط.

- بلغ عدد الآبار المنفذة من قبل وزارة الموارد المائية خلال عام/٢٠١٨ (١٠٦١) بئراً، أما في عام ٢٠١٩ فقد بلغ عدد الآبار المنفذة (٨٦٥) بئراً أي بنسبة نقصان (١١,٥٪).

٧-٢: التحديات الرئيسة

- ضعف البصمة البيئية.
- إنخفاض كفاءة الإدارة المتكاملة لموارد المياه مقرونة بقلة الواردات المائية.
- التصحر وإنحسار الغطاء النباتي والتقلص التدريجي لمساحة الغابات.
- زيادة كمية النفايات مع قلة محطات المعالجة والطمر الصحي وإعادة التدوير.
- عدم تغطية محطات المعالجة لكميات المياه الثقيلة في شبكات الصرف الصحي وعدم وجود محطات إعادة التدوير.
- تدهور التنوع الاحيائي وإنحسار مساحة الأهوار والبحيرات بسبب شحة المياه.
- زيادة تلوث الهواء بإنبعاثات غازات الدفيئة.
- الإفتقار إلى قاعدة بيانات متكاملة لكل مايتعلق بالبيئة.

٧-٣: الأهداف الرئيسة

الهدف الأول: تعزيز الإستجابة لمتطلبات الإستدامة البيئية والتغير المناخي.

وسائل تحقيق الهدف

١. توجيه الإمكانات البشرية والمادية لإستجابة فاعلة للمتغيرات البيئية والمناخية على المستويين المحلي والوطني وعلى وفق الأنشطة القطاعية المرتبطة بالمكان.
٢. تنفيذ الإتفاقيات الدولية وتعزيز الشراكات للإستجابة للمخاطر البيئية والتغير المناخي.
٣. إستكمال الوثائق الوطنية المتعلقة بموضوعات البيئة والتغير المناخي وتحويلها إلى خطط وبرامج ومشاريع تنفيذية.
٤. تطوير القدرات الوطنية المستجيبة للتطورات المعرفية والدولية بما فيها فرق التفاوض على المستوى الدولي.
٥. نشر الوعي البيئي المتعلق بالإستدامة البيئية والتغير المناخي.
٦. الإدارة المتكاملة للمياه وتأمين المياه للشرب والزراعة والصناعة والصرف الصحي بإستخدام التقنيات الحديثة.
٧. الإستثمار في تطوير المصادر غير التقليدية للمياه.
٨. التعاون الدولي لتنفيذ الإتفاقات الدولية الخاصة بالمناخ.

الهدف الثاني: الحد من التصحر وإنحسار الغطاء النباتي وآثار التغيرات المناخية على النشاط الزراعي.

وسائل تحقيق الهدف

١. الحد من تدهور الأراضي الزراعية والغطاء النباتي والعمل على إعادة تأهيل ما لا يقل عن ٣٥٪ من الأراضي المتدهورة خلال سنوات الخطة .
٢. تحسين وتطوير الممارسات الزراعية الحقلية بما يحقق مبادئ التكيف لمواجهة التغيرات المناخية.
٣. إنجاز وتوسيع مشاريع تثبيت الكثبان الرملية بما لا يقل عن ١٥٪.
٤. إعادة زراعة الأحزمة الخضراء والمحافظة على إستدامتها. ضمن ضوابط إعداد المخططات الأساسية للمدن.

الهدف الثالث: إدارة المخلفات والنفايات الخطرة

وسائل تحقيق الهدف:

١. تطوير البنية التحتية لمعالجة المخلفات والنفايات الخطرة.
٢. وضع وتنفيذ سياسات وأنظمة وطنية لإدارة النفايات الإعتيادية ومخلفات البناء والهدم والنفايات الخطرة.
٣. التشجيع على فرز النفايات وإعادة التدوير بما لا يقل عن ٢٥٪ من كمية النفايات الإعتيادية.

الهدف الرابع: الحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من آثار التغير المناخي.

وسائل تحقيق الهدف

١. الحفاظ على المحميات والنظام البيئي في العراق وصولاً إلى نسبة لا تقل عن ١٧٪ من المساحة الكلية للبلد.
٢. دعم التنوع البيولوجي وحماية النظم الأيكولوجية وترميمها على نحو مستدام (وخاصة في دعم الإنتاجية الزراعية، وخصوبة التربة، ونوعية المياه وإمداداتها).

الهـدف الخامـس: التحـول التدريجـي نحـو خفـض إنبعاثـات الغـازات الدفيئـة ١-٢٪ مـن الإنبعاثـات لإحتـواء الإحتـرار العالمـي لأقـل مـن ٢)) درجـة مئويـة.

وسائل تحقيق الهدف

١. الحد من الإستخدام والسيطرة على مصادر إنبعاث الغازات الدفيئة (إيقاف حرق الغاز المصاحب وتقليل إنبعاثات الميثان وغازات الإحتباس الحراري الأخرى).
٢. زيادة إستخدام الطاقات النظيفة والتقنيات الا نظ ف.
٣. التحول التدريجي من القطاعات المولدة للإ نبعا ث ا ت .
٤. التحول نحو إعتماد البناء الذكي والمدن ا لمستد ا مة .

الهدف السادس: توفير البيانات البيئية

وسائل تحقيق الهدف

١. إحتساب مؤشر العراق البيئي.
٢. تطوير قدرات المختصين في مجالات البيئة والإحصاءات البيئية.
٣. إستخدام التقنيات الحديثة ونظم المعلومات في جمع وتحليل البيانات البيئية.
٤. توفير البيانات البيئية الوطنية لإحتساب مؤشرات العراق المختلفة وتطوير قدرات المختصين في الإحصاءات البيئية لإستخدام التقنيات الحديثة ونظم المعلومات في العرض والتحليل.

الفصل الثامن

برمجة الفعل التنموي

ينطلق الفصل الثامن من الخطة بحسب منهجية إعدادها إلى إعتماد سياق توجيه الفعل التنموي لتحقيق أهداف الخطة في مختلف قطاعاتها عبر مجموعة من البرامج الأساسية التي تعكس التوجهات ذات الأولوية والتي يمكن ان تنقل مسار التنمية في العراق بخطوات واقعية تستهدف إجراء عملية التغير المنشود وتحقيق معياري الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية الذي يمضي ليكون مكملاً لمسار خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ في «إرساء أسس دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية».

البرنامج الأول: تعزيز الإستثمار في رأس المال البشري وبناء المجتمع

يجسد هذا البرنامج توجه ذو أولوية إستراتيجية لهذه الخطة يهدف إلى بناء مجتمع شامل متنوع يعتمد على تنمية رأس المال البشري كأساس للتنمية المستدامة، إذ يتم تعزيز الإستثمارات والجهود الوطنية نحو تحسين المستوى الصحي، وتوسيع فرص التعليم والتدريب، وتوفير الفرص الاقتصادية والإجتماعية لجميع فئات المجتمع

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
التوجه: تنمية تبدأ بالطفولة		
تطوير البيئة التمكينية المعززة لتنمية الطفولة المبكرة	تطوير وإنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال في عموم المحافظات	وزارة التربية
	تأمين الرعاية والصحة النفسية للطفل خاصة في مناطق النزوح والمحافظات الفقيرة	وزارة الصحة،وزارة التربية / الارشاد التربوي
	تطوير الملاكات التعليمية والتربوية المتخصصة بالطفولة المبكرة	وزارة التربية
	الغرس المبكر بالقيم الاصيلة والمواطنة وتحفيز الابداع والحث على العمل التطوعي لدى الأطفال	وزارة التربية، وزارة الثقافة، وزارة التخطيط، منظمات دولية، منظمات مجتمع مدني
	إستحداث اقسام دراسات أولية في الجامعات تعنى بالطفولة المبكرة	وزارة التعليم العالي، وزارة التخطيط
	دعم المختبرات التعليمية وفق منهج تحفيز الإبتكار والإبداع	وزارة التربية،وزارة التخطيط، منظمات دولية
التوجه: بيئة محفزة لتطوير العملية التعليمية		
توفير بيئة تحفيزية للطالب بما يرفع نسب الإلتحاق والإرتقاء بمستوى ونوعية المتعلم	تعديل قانون التعليم الإلزامي رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٦ وقانون محو الأمية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١١	وزارة التربية/ الجهاز التنفيذي لمحو الأمية
	تصنيف المدارس بحسب مفهوم التعليم الاخضر والتنمية المستدامة لتوفير بيئة صفية جاذبة محفزة	وزارة التربية، وزارة التخطيط، منظمات دولية، منظمات مجتمع مدني
	إطلاق سياسات معززة لصحة الطالب (الصحة المدرسية،التغذية المدرسية) بالتركيز على المناطق النائية والاشد فقراً	وزارة التربية، وزارة التخطيط، منظمات دولية
	التوعية الشاملة لتعليم الفتيات واليافعين والأطفال الفقراء	وزارة التربية
	تعزيز الروابط بين الأسرة والمدرسة وإبتكار تطبيقات الكترونية للمتابعة والتواصل	وزارة التربية

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
تطوير العملية التعليمية بما يؤمن الإنتقال من إسلوب التلقين إلى الإسلوب التشاركي (التفاعلي)	تطوير القدرات والمهارات للأسرة التعليمية التربوية	وزارة التربية، وزارة التخطيط ،منظمات دولية
	تطوير المنصات التعليمية ورقمنة المناهج لتوفير موارد تعليمية وفعاليات تفاعلية	وزارة التربية، وزارة التخطيط ، منظمات دولية
	تطبيق أساليب التدريس الحديثة وإستخدام الوسائل الأيضاحية التعليمية والتربوية	وزارة التربية
	التبادل الثقافي والمشاركة بالإختبارات الدولية	وزارة التربية، وزارة التخطيط، منظمات دولية
	تخضير المناهج الدراسية (الداعمة للتنمية المستدامة)	وزارة التربية، وزارة التخطيط، منظمات دولية، منظمات مجتمع مدني
	تطوير الوظائف الادراكية الذاتية للطالب	وزار التربية/ الطفل والأسرة
التوجه: تعليم عالي مواكب للتطورات ومستجيب لحاجات المجتمع وسوق العمل ومشجع للتنافسية والابتكار		
تحديث سياسات وأنظمة القبول وأنماط التعليم العالي	تطوير سياسة واضحة للقبول في الجامعات العراقية وبالتركيز على التعليم التقني	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	إنشاء وتطوير بوابة القبول الجامعي الرقمي وفق تقنيات الذكاء الاصطناعي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	إحداث التوازن بين أعداد الطلبة الملتحقين بالدراسات الأولية والعليا والتخصصات التقنية والأكاديمية وفق متطلبات التنمية وبما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
تحقيق قفزة نوعية في التخصصات الأكاديمية ومواصفات الخريج بما يلبي إحتياجات سوق العمل	إستحداث كليات / معاهد تقنية وتخصصات نادرة في التعليم الحكومي والأهلي وفق الضوابط	وزارة التعليم العالي، وزارة التخطيط
	تحديث المناهج الأكاديمية والبرامج التدريبية المعززة لمبادئ الإستدامة	وزارة التعليم العالي، وزارة التخطيط ،منظمات دولية
	تطوير معايير إستحداثات التخصصات والبرامج الأكاديمية في الدراسات الأولية والعليا	وزارة التعليم العالي، وزارة التخطيط
	تطوير الحاضنات والحدائق التكنولوجية ومعارض الوظائف	وزارة التعليم العالي، وزارة التخطيط، منظمات دولية
	تعزيز الإستشارات الصناعية وتعشيق حقل العمل مع الوزارات والمؤسسات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	التوعية بأهمية التوجه نحو التعليم التقني	وزارة التعليم العالي، وزارة التخطيط ، منظمات دولية
تفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات	دعم المراكز التي تقدم خدمات للمجتمع وحماية البيئة في الجامعات مثل (مركز بحوث البيئة، مراكز بحوث المجتمع، مراكز الخدمة المجتمعية)	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	تفعيل صناديق التكافل للطلبة الفقراء	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
إعتماد أساليب حديثة في تقييم وتعضيد البحث العلمي الرصين	تحسين إعتمادية المجلات الأكاديمية العراقية	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	تعزيز التخصيصات المالية للبحث العلمي في الموازنة العامة	وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
التوجه: تعليم مهني مستجيب لسوق العمل		
الإرتقاء بواقع التعليم المهني المحفز للتوجهات المجتمعية وسوق العمل	زيادة أعداد المدارس المهنية وإنشاء وتطوير الورش والمختبرات وإستحداث مراكز الابتكار	وزارة التربية، وزارة التخطيط، منظمات دولية
	تحديث مناهج وبرامج التعليم والتدريب المهني ومواكبتها مع متطلبات سوق العمل المعاصر	وزارة التربية / وزارة العمل والشؤون الإجتماعية

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
التوجه: رعاية صحية شاملة ومحسنة		
تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية وتوفير الأدوية	تكثيف الانشطة التوعوية فيما يخص الوقاية والسيطرة على الامراض	وزارة الصحة
	ضمان التغطية الدوائية الشاملة لجميع المحافظات والمؤسسات الصحية	وزارة الصحة
	تحسين خدمات الديلزة الدموية في عموم العراق	وزارة الصحة
	تحسين خدمات الصحة النفسية والتأهيل ومعالجة الادمان وتطوير البروتوكولات وأدلة العمل	وزارة الصحة
	تطبيق قانون الضمان الصحي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠ لتحسين الخدمة الصحية	وزارة الصحة
	تعزيز خدمات رعاية الحوامل والامهات والاطفال وتنظيم الاسرة وخاصة في المناطق الفقيرة والنائية	وزارة الصحة
تحسين نظام الوقاية الصحية وتوفير اللقاحات	دعم الوقاية في مجال الايدز والتهاب الكبد الفيروسي والعدوى المنقولة جنسيا وتحسين الخدمات للمتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري والتهاب الكبد الفيروسي والمصابين بالعدوى المنقولة جنسياً	وزارة الصحة
	تأمين الكميات الكافية والمستدامة من الدم ومكوناته الكفوءة والمأمونة لمرضى الثلاسيميا والأورام والأمراض الأخرى وحسب مجاميع الدم الرئيسة والثانوية في المراكز الفرعية	وزارة الصحة
	الحفاظ على خفض تدريجي لوقوعات التدرن في العراق	وزارة الصحة
	تحسين الخدمات التلقيحية ضمن البرنامج الوطني للتحصين	وزارة الصحة
مواكبة قدرات الملاكات الطبية والصحية والتمريضية للتطورات العالمية	دعم الملاكات الطبية والصحية المبدعة والمبتكرة	وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التخطيط
	تخصيص مقاعد للتخصصات الطبية التخصصية النادرة ضمن سياسة الإبتعاث	وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التخطيط
	تحقيق المقادير العالمية والمؤشرات من التخصصات الطبية والصحية ووفق الزيادة السكانية	وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التخطيط
	العمل ببطاقة المراجع الالكترونية	وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التخطيط
	تحديث قاعدة البيانات الخاصة بمرضى الثلاسيميا والقلبية والجهاز الهضمي	وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التخطيط

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
زيادة اشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية وتحسين مستواها	تحسين جودة المؤسسات الصحية الخاصة	وزارة الصحة
	تفعيل الخدمات الصحية التطوعية للقطاع الخاص	وزارة الصحة
	إكمال نماذج التشغيل المشترك للمستشفيات الكبيرة الجديدة المنجزة	وزارة الصحة
	التعاقد مع مقدمي الخدمة من القطاع الخاص وبشكل دوري لتقديم خدمات الضمان الصحي للمضمونين	وزارة الصحة، وزارة المالية، شركات التأمين
التوجه: لن ننسى ذوي الهمم		
تحسين الواقع الاقتصادي والإجتماعي ونوعية الحياة لذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة	تبسيط الإجراءات وتسهيل الوصول إلى الخدمات لتوفير بنى تحتية مراعية لذوي الإعاقة	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط ووزارة المالية
	تعزيز فرص المشاركة في الفعاليات الاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية	وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية ، وزارة التخطيط ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التربية ،وزارة الصحة ،أمانة بغداد ودواوين المحافظات
	التشجيع على التسجيل بقانون الضمان الصحي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،وزارة التربية،وزارة الصحة/ أمانة بغداد ودواوين المحافظات
	إنشاء وتطوير وتأهيل المراكز التاهيلية والمعاهد التشغيلية المعنية بذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
	منح إمتيازات وأولويات لذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة بما يضمن إدماجهم الفعال في الحياة العامة	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
	زيادة عدد الصفوف الدامجة وزيادة أعداد الملاكات التعليمية من ذوي المؤهلات في مجال التربية الخاصة	وزارة التربية
التوجه: ترصين بناء المجتمع		
تعزيز التماسك المجتمعي والحفاظ على الثقافة والقيم الأصيلة	الغرس المبكر لقيم المواطنة والانتماء منذ المراحل الأولى للتنشئة الاجتماعية	وزارة التربية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، منظمات المجتمع المدني
	تعزيز التكافل المجتمعي	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، منظمات المجتمع المدني، دواوين الاوقاف، هيأة الإعلام والاتصالات
	الحفاظ على كيان الأسرة بالحد من تأثير المنظومات الوافدة التي تهدد النسيج المجتمعي	وزارة الثقافة والسياحة والآثار، هيأة الإعلام والاتصالات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
	الارتقاء بالمستوى الثقافي والاجتماعي للأسر والشباب وتعزيز القيم الأصيلة والتحصين من القيم الدخيلة على المجتمع	وزارة التربية، وزارة الثقافة والسياحة والآثار، وزارة الشباب والرياضة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	مناهج وأنشطة ثقافية وتربوية وعلمية محصنة للمنظومات الأخلاقية معززة لقيم التسامح وقبول الآخر عند الشباب	وزارة التربية، وزارة الثقافة والسياحة والآثار، وزارة الشباب والرياضة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دواوين الاوقاف

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
استنهاض الثقافة العراقية الرصينة ونشرها في المجتمع	توعية ثقافية شاملة بأساليب حديثة تستقطب الشباب والمواهب بهدف إعادة إحياء التراث والثقافة العراقية الأصيلة	وزارة الثقافة والسياحة والآثار
	تأهيل المرافق والموجودات الخاصة بإحياء التراث وتعزيز النشاطات الثقافية عن طريق الإستثمار العام والخاص	وزارة الثقافة والسياحة والآثار، هيأة الوطنية للاستثمار
التوجه: اعادة الحياة		
التاهيل الإجتماعي والاقتصادي لنزلاء دور الإصلاح والأحداث والمحكومين	إشراك النزلاء في برامج الأشغال العامة	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الإعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، وزارة الثقافة
	إقامة ورش تشغيلية ودعم المنتجات والأعمال اليدوية	
	توفير خدمات التأهيل النفسي والإجتماعي	
التوجه: حماية اجتماعية مرنة ومستجيبة ومستدامة(من الاعالة الى التمكين)		
تحسين جودة الخدمات المقدمة في المؤسسات الإيوائية الخاصة بالفئات الهشة من كبار السن والأحداث والأيتام والمقطوعين والمشردين	زيادة التخصيص المالي لدور الإيواء	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية
	دعم الإرشاد النفسي والإجتماعي للفئات الهشة	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية
	تطوير قدرات العاملين في دور الرعاية الإجتماعية والأيوائية	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية
تطوير عناصر نظام شبكة الحماية الإجتماعية	إكمال وتطبيق إستراتيجية إصلاح نظام الحماية الإجتماعية لضمان الوصول إلى الفئات المستهدفة وبما يحقق كفاية المنافع واستدامتها	وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط، وزارة التجارة، منظمات دولية، مجلس النواب
	تطوير قدرات العاملين في شبكة الحماية الإجتماعية	وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط،، منظمات دولية، مجلس النواب
	تحسين معايير الإستهداف للشمول في شبكة الحماية الإجتماعية	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية
	تعديل قانون الحماية الإجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ وفق ركائز ومستهدفات إستراتيجية إصلاح نظام الحماية الإجتماعية	مجلس النواب ، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية
نظام حماية مرن مستجيب للتحول من الإعالة إلى التمكين والإنتاجية	منح القروض للمشاريع المدرة للدخل خاصة للفقراء	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية
	تعزيز دور اللجان التفتيشية لمتابعة تطبيق قانون التقاعد والضمان الإجتماعي في القطاع الخاص	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية
	دعم وتسويق منتجات الأسر الفقيرة المنتجة لاسيما من ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية
التوجه: قوى عاملة منتجة ومحمية		
تصميم وتنفيذ برامج الاشغال العامة	إنشاء وتفعيل منصة للاشغال العامة مستجيبة للمشاريع الحيوية كثيفة العمالة	وزارة المالية، وزارة الاسكان والإعمار والبلديات والاشغال العامة، وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، البنك المركزي/ الجهد الهندسي والخدمي/ صناديق الإعمار والتنمية
	توطين مهارات العمالة الوافدة لتنمية قدرات قوى العمل الوطنية في برامج الاشغال العامة	
	وضع آليات للتوجيه والرصد لتقييم البرنامج ودورها في الحد من إرتفاع معدلات البطالة والتخريج من شبكة الحماية الإجتماعية والحد من معدلات الفقر بين الشباب والنساء بشكل خاص	

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
تفعيل آليات التحول نحو الاقتصاد المنظم	تحديث التشريعات الداعمة والمحفزة للإنتقال إلى القطاع المنظم مع تبني آليات فاعلة للتنفيذ والإمتثال وتمكين الوصول إلى العدالة في العمل	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وزارة المالية، وزارة الزراعة،وزارة الصناعة والمعادن،وزارة التجارة،وزارة التخطيط، القطاعات التعاونية، منظمات دولية، إتحاد نقابات العمال
	المضي بتنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص بمراحلها المتبقية	
	متابعة إكمال تسجيل الشركات والعاملين عبر منصة التسجيل الموحدة مع الدعوة لتقليص نسب الضرائب المفروضة	
	تقديم المزايا التمويلية واللوجستية للصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية بما يضمن التغطية المكانية والفئوية (الشباب والنساء)	
	إستثمار الأراضي المملوكة للدولة في إقامة مشاريع يؤسسها الشباب من كلا الجنسين	
	تعزيز القدرات الوطنية تحت مظلة إطار عام لسياسة التشغيل للحد من معاناة العمال في القطاع غير المنظم وتحسين ظروف عملهم وتعزيز مهاراتهم وإنتاجهم سعياً لتوسيع غطاء الضمان الإجتماعي في ظل الاقتصاد المنظم مستقبلاً	
التوجه: الحد من توريث الفقر		
زيادة الاستثمارات العامة الموجهة إلى المناطق الأشد فقراً	توفير التخصيصات المالية لتنفيذ إستراتيجية التخفيف من الفقر الثالثة	وزارة التخطيط، وزارة المالية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، منظمات دولية، المحافظات، دواوين الأوقاف الدينية
	دعم صناديق إعمار المحافظات الأشد فقراً	وزارة التخطيط، وزارة المالية صندوق إعادة إعمار المحافظات الأشد فقراً، الإدارات المحلية في المحافظات الأشد فقراً
	تحديث قواعد بيانات الفقر وتنفيذ المسوح المتخصصة	وزارة التخطيط، منظمات دولية
الاهتمام بالابعاد الاجتماعية للسياسة المالية	ضمان توفير التخصيصات اللازمة وإستدامتها لإستراتيجية التخفيف من الفقر	وزارة التخطيط، وزارة المالية
	ضمان توفير وإستدامة التخصيصات اللازمة لبرامج الحماية الإجتماعية	وزارة التخطيط، وزارة المالية
التوجه: شباب واعي محصن وملتزم		
تحسين الواقع الإجتماعي والأسري للشباب المعزز لقدراتهم على مواجهة تحديات الغزو الثقافي والفكري	تحسين القدرة التنظيمية للقطاعات التعاونية في النهوض بالعمل اللائق وتعزيز الحقوق في العمل لزيادة الإنتاجية	وزارة الشباب والرياضة، وزارة الصحة، وزارة التخطيط، مستشارية الأمن القومي
	دعم ورعاية الصحة النفسية للشباب لا سيما في المناطق الفقيرة ومناطق عودة النازحين	وزارة الشباب والرياضة، وزارة الصحة، وزارة التخطيط، مستشارية الأمن القومي
	أنشطة ثقافية وتربوية وعلمية محصنة لمنظومات القيم عند الشباب.	وزارة الشباب والرياضة، وزارة الصحة، وزارة التخطيط، مستشارية الأمن القومي
	إقامة ندوات حوارية وتوسيع قاعدة التفاعل الأسري لتعزيز التواصل وتجسير الفجوة بين الاجيال	وزارة الشباب والرياضة، وزارة الصحة، وزارة التخطيط، مستشارية الأمن القومي

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
اعداد القيادات الشابة	تطوير القدرات التمكينية للشباب المعززة لمشاركتهم في الحوار وصنع القرار	وزارة التخطيط،وزارة الشباب والرياضة، وزارة المالية، منظمات المجتمع المدني
	تفعيل برلمان الشباب	وزارة التخطيط،وزارة الشباب والرياضة، وزارة المالية، منظمات المجتمع المدني
	تطوير معاهد ومراكز ومؤسسات إعداد القادة والتنمية الإدارية	وزارة التخطيط،وزارة الشباب والرياضة، وزارة المالية، منظمات المجتمع المدني
	دعم القيادات المجتمعية الشابة لأداء ادوار تنموية تعزز استقرار المجتمع واستدامته	وزارة التخطيط،وزارة الشباب والرياضة، وزارة المالية، منظمات المجتمع المدني
تطوير أنشطة الأندية الرياضية والمنتديات الشبابية الثقافية المواكبة للتطورات العالمية المعززة للإبتكار وإستثمار الطاقات	إنشاء وتأهيل البنى التحتية للأندية الرياضية والمنتديات الشبابية وإنشاء المخيمات النموذجية	وزارة الشباب والرياضة، وزارة المالية، منظمات المجتمع المدني
	الارتقاء بالملاعب الشعبية والخماسية الشبابية ودعم الأنشطة الرياضية والثقافية التي يديرها الشباب	وزارة الشباب والرياضة، وزارة المالية، منظمات المجتمع المدني
	إعداد برنامج وطني لدعم الإبتكار لدى الشباب وإستحداث جوائز محفزة للإبداع	وزارة الشباب والرياضة، وزارة المالية، منظمات المجتمع المدني
	تعزيز دور مؤسسات المساءلة وترسيخ الشفافية	وزارة الشباب والرياضة، وزارة المالية، منظمات المجتمع المدني
	توفير بيئة تشريعية وأنظمة عمل داعمة لإشراك الشباب بالعملية السياسية وصنع القرار	وزارة الشباب والرياضة، وزارة المالية، منظمات المجتمع المدني
التوجه: مرأة ممكنة ومشاركة		
تحسين فرص وصول النساء إلى سوق العمل وتوفير التسهيلات المالية اللازمة لإستدامة الشمول المالي لهن	توفير القروض والمنح المالية والعينية لتمويل مشاريع النساء وخاصة النساء في المناطق الفقيرة	المجلس الأعلى للمرأة، وزارة المالية وزارة التخطيط، البنك المركزي العراقي، المنظمات الدولية
	توفير تسهيلات وتمييز إيجابي للنساء لتسجيل الشركات والأعمال	وزارة التجارة ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
	تفعيل آليات إنتقال عمل المرأة من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية
تعزيز الدور التنموي للمرأة الريفية	تعزيز قدرات النساء الريفيات وتطوير مشاريعهن الزراعية وتشجيع الصناعات الحرفية التقليدية لهن وبالتركيز على المناطق الفقيرة	وزارة الزراعة، وزارة البيئة
	وضع سياسة تمييزية لصالح النساء في منح القروض الزراعية	وزارة الزراعة، وزارة البيئة
	وضع آليات تكييف فعالة ومرنة ومستجيبة للتغيرات المناخية لحماية الأنشطة الاقتصادية للمرأة	وزارة البيئة وزارة الزراعة، وزارة التخطيط
التوجه: غرس قيم التطوع		
نشر ثقافة العمل التطوعي بين فئات المجتمع	إطلاق الحملات توعية حول العمل التطوعي	وزارة الشباب والرياضة، وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، منظمات مجتمع مدني
	إقامة ورش عمل حول آليات إدماج الشباب في العمل التطوعي	وزارة الشباب والرياضة، وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، منظمات مجتمع مدني
	تأسيس منتديات تفاعلية تشجع على الخبرات الإيجابية للمتطوعين	وزارة الشباب والرياضة، وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، منظمات مجتمع مدني
	إجراء إستطلاعات ومقابلات مع الشباب والنساء لفهم إهتماماتهم ومواهبهم وبالامكان إستخدام هذه المعلومات لتصميم فرص تطوعية تتناسب مع إحتياجاتهم وميولهم	وزارة الشباب والرياضة، وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، منظمات مجتمع مدني

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
خلق بيئة مؤاتية للعمل التطوعي	بناء الإطار القانوني والمؤسسي للعمل التطوعي	وزارة الشباب والرياضة، وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، منظمات مجتمع مدني
	تشجيع المبادرات المقدمة من الموظفين في إطار العمل التطوعي وربط تقييم الأداء الوظيفي بأداء الخدمات المجتمعية التطوعية وتشكيل الفرق والمجاميع للأعمال الخيرية المرتبطة بوظيفة المؤسسة	وزارة الشباب والرياضة، وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، منظمات مجتمع مدني
	الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية التي تعمل في مجالات معينة مثل التعليم، الصحة، البيئة لتوفير فرص تطوعية متنوعة ومحفزة للشباب	وزارة الشباب والرياضة، وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، منظمات مجتمع مدني
	توفير وتنظيم الدعم المالي والموارد الضرورية (من المصادر الحكومية والخاصة) لتنفيذ الأنشطة التطوعية	وزارة الشباب والرياضة، وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، منظمات مجتمع مدني
	الإستغلال الامثل لطاقات الشباب في الجامعات وخارجها للمشاركة في العمل التطوعي	وزارة الشباب والرياضة، وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، منظمات مجتمع مدني
	إنشاء مراكز خدمة مجتمعية تطوعية	وزارة الشباب والرياضة، وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، منظمات مجتمع مدني
	توفير فرص العمل التطوعي لكبار السن والمتقاعدين بما يضمن الإستفادة من خبراتهم في المجالات المختلفة ونقل معارفهم وخبراتهم للاجيال الجديدة	وزارة الشباب والرياضة، وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، منظمات مجتمع مدني
التوجه: خدمات اساسية مغطية ومراعية للفجوات المكانية		
توجيه التخصيصات المالية بما يتناسب مع مستوى المحرومية وفجوات التنمية في محافظات العراق	تنفيذ مشاريع مياه الشرب (١٢١٢) مشروع	المحافظات بالتنسيق مع الوزارات المعنية
	تنفيذ مشاريع الصرف الصحي (٦٣٧) مشروع	المحافظات بالتنسيق مع الوزارات المعنية
	تنفيذ مشاريع قطاع الصحة (٦٩٢) مشروع	المحافظات بالتنسيق مع الوزارات المعنية
	تنفيذ مشاريع قطاع التربية والتعليم (٢٥٤٧) مشروع	المحافظات بالتنسيق مع الوزارات المعنية
تعزيز التنمية الريفية وتوفير الخدمات	تنفيذ مسح التنمية الريفية في محافظات بغداد وكركوك وديالى	وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية
	إنجاز إستراتيجيات التنمية الريفية لكل محافظة	وزارة التخطيط، المحافظات
	شمول القرى المرشحة للتطوير بالخدمات البلدية من خلال فتح قسم بلدي لهذه القرى	وزارة التخطيط، وزارة العدل، مجلس الدولة
	اصدار قانون ينظم إدارة القرى	وزارة الإعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة /المديرية العامة للماء
التخفيف من حدة العجز السكني وتحسين جودة الأبنية وإستدامتها	اكمال المشاريع السكنية القائمة حاليا والمؤمل انجازها في عام ٢٠٢٧ البالغ عددها (٣١٢) مشروع والتي ستوفر (٢٧٩٨٠٣) وحدة سكنية.	وزارة الإعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة
	زيادة عدد القروض الممنوحة من خلال صندوق الاسكان والمصرف العقاري	وزارة الإعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة
	ادخال التقنيات و مواد البناء الحديثة بما يضمن جودة و سرعة التنفيذ و ملائمتها مع التغير المناخي باعتماد مبادئ الاستدامة و العزل الحراري	وزارة الإعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة
	تشديد المراقبة الفنية لمشاريع الاسكان الخاصة والعامة	وزارة الإعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
توسيع مستوى تجهيز مياه الشرب وتحسين جودتها وفق الأولويات وحدة الفجوات على مستوى المحافظات	تنفيذ مشاريع جديدة لزيادة كمية ونوعية المياه على وفق معدلات النمو السكاني	وزارة الإعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة /المديرية العامة للماء
	مد شبكات الماء للمناطق غير المخدومة، وتجديد شبكات توزيع الماء الصافي القائمة وتحسين اليآت التوزيع	وزارة الإعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة /المديرية العامة للماء
	اعتماد نظام متكامل لإدارة وتنظيم عمليات الانتاج و الصيانة و التصفية و التوزيع والتعرفة بما يضمن الاداء الامثل للمنظومات و تحسين كفاءة الادارة للعاملين لمواكبة التطورات المعاصرة في تقنية ادارة و تنفيذ مشاريع الماء	وزارة الإعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة /المديرية العامة للماء
	تجهيز مقاييس حديثة للمشتركين كافة للسيطرة على الهدر وتقليل الفاقد من الماء الصافي والاستغلال الامثل للماء	وزارة الإعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة /المديرية العامة للماء
توسيع خدمات الصرف الصحي والمحافظة على الإستدامة البيئية وفق الأولويات وحدة الفجوات على مستوى المحافظات	اكمال المشاريع قيد التنفيذ وتنفيذ مشاريع جديدة	وزارة الإعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة /المديرية العامة للمجاري
	تحسين اداء المحطات الرئيسية والفرعية وضمان توفير المستلزمات التشغيلية لها	وزارة الإعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة /المديرية العامة للمجاري
	إلزام المعامل والمستشفيات بنصب وحدات المعالجة خاصة بها وعدم طرح مخلفاتها في شبكات المجاري والامطار الا بعد معالجتها	وزارة الإعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة /المديرية العامة للمجاري
	رفع التجاوزات عن الشبكات مياه الامطار	وزارة الإعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة /المديرية العامة للمجاري
إستكمال إنجاز مشاريع البنى التحتية لوزارة الثقافة المستمرة أو المتوقفة	انجاز المعالجات القانونية المتعلقة بإشكاليات تنفيذ و استكمال المشاريع الثقافية	وزارة الثقافة والسياحة والآثار
	تطوير اداء الملاكات المشرفة على تنفيذ المشاريع	وزارة الثقافة والسياحة والآثار
زيادة القدرات التوليدية للمنظومة الكهربائية وتوفير قدرات اخرى لتغطي أعلى معدل حمل مطلوب	تحويل محطات التوليد الغازية من الدورة البسيطة الى المركبة	وزارة الكهرباء
	مشاريع الطاقات المتجددة	وزارة الكهرباء
زيادة قدرات شبكات النقل للمنظومة الكهربائية على إستيعاب الطاقة المنتجة من محطات التوليد ونقلها إلى شبكات التوزيع	مشاريع تاهيل وزيادة سعة خطوط النقل	وزارة الكهرباء
	مشاريع تأهيل وتوسيع المحطات الثانوية	وزارة الكهرباء
زيادة قدرات شبكات التوزيع للمنظومة الكهربائية على إستيعاب الطاقة المصدرة من شبكات النقل وتجهيزها إلى المستهلكين وزيادة معدل ساعات التجهيز	انشاء محطات ثانوية جديدة (ثابتة ومتنقلة)	وزارة الكهرباء
	تجهيز محولات توزيع	وزارة الكهرباء

البرنامج الثاني: الإصلاح الاقتصادي والإداري

يأتي هذا البرنامج ليمثل الإطار العام والرئيس والركيزة الأساسية لتحقيق جميع مستهدفات الخطة، بإعتباره الشرط الضروري والحاكم لتحقيق عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
التوجه: بيئة محفزة للاستثمار		
تحسين بيئة الأعمال والإستثمار	تعزيز دور القانون بما في ذلك توفير الحماية الكافية للمستثمرين المحليين والأجانب وإنفاذ القانون في موضوع الأراضي المخصصة للإستثمار	الامانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة التخطيط، مجلس تطوير القطاع الخاص ، الهيأة الوطنية للاستثمار
	تهيئة الإطار القانوني اللازم لتسهيل عمل القطاع الخاص في جميع الأنشطة الإقتصادية، بما في ذلك إعادة النظر في القوانين المعرقلة لنشاط القطاع الخاص	الامانة العامة لمجلس الوزراء، مجلس النواب وزارة التخطيط ، مجلس تطوير القطاع الخاص، الهيأة الوطنية للاستثمار
	تقديم الدعم الكافي للمؤسسات الرقابية	الامانة العامة لمجلس الوزراء ، مجلس تطوير القطاع الخاص ، الهيأة الوطنية للاستثمار، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، هيأة النزاهة الاتحادية
	تبسيط الإجراءات الإدارية والروتينية وتفعيل الإجراءات الرقمية في الأنشطة الإستثمارية	الامانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة التخطيط ، مجلس تطوير القطاع الخاص ، الهيأة الوطنية للاستثمار
	التوسع في تقديم القروض للمشاريع المحلية والأجنبية مع تقديم تسهيلات إئتمانية مناسبة	وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، مجلس تطوير القطاع الخاص ، الهيأة الوطنية للاستثمار
	برنامج لتسوية حالات الإعسار وإعادة هيكلة الديون للمشاريع المحلية أو الأجنبية	وزارة المالية، البنك المركزي العراقي ، مجلس تطوير القطاع الخاص
	تنفيذ المشاريع وفق أفضل صيغ الشراكات بين القطاعين العام والخاص	الامانة العامة لمجلس الوزراء ، مجلس تطوير القطاع الخاص، وزارة المالية ، الهيأة الوطنية للاستثمار
	تحسين البنية التحتية للاقتصاد بما في ذلك إمدادات الطاقة والمياه والطرق السريعة	وزارة التخطيط، وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، وزارة الموارد المائية، وزارة الكهرباء، الهيأة الوطنية للاستثمار
	تفعيل بنود قانون الإستثمار العراقي ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته وخاصة ما يتعلق بالفصل الثالث من (المزايا والضمانات) والمادة ٢٧ أولاً من القانون والمتعلقة بامكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي لحل النزاعات الناشئة عن تطبيق قانون الإستثمار	مجلس النواب، وزارة الخارجية، مجلس تطوير القطاع الخاص ، الهيأة الوطنية للاستثمار

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
التوجه: سياسة مالية رشيدة		
تصحيح هيكل الإنفاق العام	الحد من الزيادات الحاصلة في النفقات الجارية لصالح النفقات الإستثمارية	الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة المالية، وزارة التخطيط
	إعادة النظر في نظام التعيينات الحكومي ووضع أسس للتعيين على أساس الحاجة الفعلية للوزارات	الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة المالية، وزارة التخطيط
التحول إلى موازنة البرامج والأداء	تطوير نظام محاسبي ومالي يتلاءم مع موازنة البرامج والأداء	الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة التخطيط
	تطوير برنامج حاسوبي للتعامل مع معطيات موازنة البرامج والأداء	الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة التخطيط
	وضع أدلة إسترشادية حول تفاصيل موازنة البرامج والأداء	الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة التخطيط
	وضع برامج لتطوير قدرات العاملين للتعامل مع موازنة البرامج والأداء في مراحل الإعداد والتنفيذ	الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة التخطيط
التوجه: رقمنة الخدمات الحكومية		
خدمات حكومية ذكية مؤمنة وشاملة للارتقاء بخدمة المتعاملين	وضع الخطط والسياسات نحو التحول الرقمي	الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة التخطيط، وزارة الاتصالات
	توفير البنى التحتية الداعمة للتحول الرقمي (البرامجيات، أجهزة ومعدات، إتصالات)	الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة التخطيط، وزارة الاتصالات
	إصدار القوانين والتشريعات اللازمة للتحول الرقمي	مجلس النواب ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة التخطيط، وزارة الداخلية، وزارة العدل ، وزارة الاتصالات
	انشاء مراكز ومجمعات لتقديم الخدمات الذكية الشاملة	الامانة العامة لمجلس الوزراء / مركز البيانات الوطني ، الوزارات الخدمية كافة
	أتمتة وتحسين جودة الخدمات المقدمة من الجهات القطاعية بحيث تكون ذات نفاذية رقمية	الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة التخطيط،وزارة الصحة، وزارة التربية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة النقل، وزارة التجارة، وزارة الاتصالات
	تطوير مهارات الملاكات البشرية وبما ينسجم مع خطط التحول الرقمي	الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة التخطيط، وزارة الاتصالات
	توفير التخصيصات المالية للجهات القطاعية وبما ينسجم مع خططها للتحول الرقمي	الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة التخطيط، وزارة المالية، وزارة الاتصالات، ديوان الرقابة المالية الاتحادي

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
التحول الرقمي والتوسع في تقديم الخدمات الألكترونية للمواطنين	التحول الرقمي في خدمات النقل البري والمسافرين والنقل الخاص	الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة النقل
	تحول رقمي لأنشطة القطاع الصحي الخاص والعام	الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة الصحة
	رقمنة الرقابة الصحية	الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة الصحة
	بناء سجل موحد للأنظمة المخزنية لمستودعات الأدوية واللقاحات والمعدات والمستلزمات الطبية	الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة الصحة
	حوكمة رقمنة أنظمة معلومات التربية والتعليم العالي والاشراف والتقويم وتداول البيانات	الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة التربية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	رقمنة عمليات تقديم خدمات الحماية الإجتماعية	الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
	حماية البيانات والانظمة من الاختراقات ومراقبتها والاشراف عليها بإستخدام التقنيات الحديثة	الأمانة العامة لمجلس الوزراء
	تطوير قاعدة بيانات اجتماعية واسرية واقتصادية لذوي الاعاقة	الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
	إستحداث منصة عمل رقمية لتشغيل النساء وتسويق منتجاتهن وبالتركيز على النساء في المناطق الأشد فقراً	الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
التوجه: اصلاحات بنيوية		
تطوير منظومة المهارات والكفايات للقوى العاملة في القطاع الحكومي	تدريب وتأهيل موظفي وعمال القطاع الحكومي في مجال ادارة البيانات والمشاريع وحل المشكلات والارتقاء بمهارات الاتصال	مراكز التدريب في الوزارات ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصناعة والمعادن،وزارة التخطيط،وزارة العمل والشؤون الإجتماعية ،منظمات دولية
	تعزيز مهارات القيادة الفعالة والعمل الجماعي	
	محو الامية الرقمية	
	إقرار وتنفيذ الخطة الإستراتيجية لتحسين إنتاجية القوى العاملة في القطاع الحكومي	
الارتقاء بأداء مؤسسات التربية والتعليم العالي لبلوغ أهدافها بفاعلية وكفاءة	التنفيذ الفاعل لمعايير التميز المؤسسي ورقمنة الاشراف والتقويم	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التربية، وزارة التخطيط، الامانة العامة لمجلس الوزراء/ معهد إعداد القادة، هيأة النزاهة
	تطوير القيادات الجامعية والملاكات التدريسية	

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
إعادة هيكلة المصارف الحكومية وإعادة النظر في عمل المصارف الخاصة	معالجة مشكلة المستحقات والديون المتراكمة كما تظهر في ميزانية المصارف	وزارة المالية، البنك المركزي العراقي
	تطوير وتقوية آليات الرقابة والإشراف والإمتثال للمعايير المصرفية الدولية	وزارة المالية، البنك المركزي العراقي
	إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحليل الإئتمان وإدارة محفظة الإستثمار في المصارف بما يتلاءم مع أنشطتها المصرفية	وزارة المالية، البنك المركزي العراقي
	تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المصارف الحكومية وأتمتة جميع الأنشطة المصرفية	وزارة المالية، البنك المركزي العراقي
	تعزيز وتطوير أمن المعلومات والأمن السيبراني وحماية البيانات	وزارة المالية، البنك المركزي العراقي
	إجراء ترشيق إداري مناسب بالشكل الذي يتناسب مع التطورات الحديثة في العمل المصرفي	وزارة المالية، البنك المركزي العراقي
	إستمرار العمل مع الشركات المتخصصة في الإصلاحات المصرفية بما في ذلك شركة (آرنست ويونغ) وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة هيكلة المصارف بعد إجراء المراجعة المالية للمصارف الحكومية	وزارة المالية، البنك المركزي العراقي
تعزيز العلاقة التشاركية بين السلطات الثلاث	مشاركة اللجان النيابية والسلطة القضائية في رسم السياسات والتخطيط التنموي	وزارة التخطيط
	إقامة ورش عمل وندوات مع اللجان النيابية المختصة بسياسات التنمية	وزارة التخطيط
	إنشاء منتدى حواري	وزارة التخطيط
دعم وإنشاء المشاريع الرقمية المرتبطة بمهن ووظائف المستقبل	تحديث التشريعات والإجراءات وتقديم التسهيلات المعززة للتحول إلى سوق العمل الرقمي.	وزارة الإتصالات،وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وزارة التخطيط،منظمات دولية
	منح قروض داعمة لاقامة مشاريع إنتاجية رقمية	وزارة الإتصالات،وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وزارة التخطيط،منظمات دولية
	دعم إستحداث التخصصات والبرامج الأكاديمية وتطوير المناهج المستجيبة لرقمنة المعرفة بما يتواءم مع سوق العمل ووظائف المستقبل	وزارة الإتصالات،وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وزارة التخطيط،منظمات دولية

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
التوجه: مجتمع مبتكر		
الإبتكار ركيزة أساسية لتحقيق التنمية	تطوير المنظومة الوطنية للإبتكار وتشمل بيئة قانونية داعمة وبنية تحتية ملاءمة وتشجيع ثقافة الإبتكار	وزارة التجارة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية،وزارة التخطيط، وزارة الشباب والرياضة
	إطلاق برنامج وطني لتوفير تمويل الإبتكار	وزارة التجارة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية،وزارة التخطيط ، وزارة الشباب والرياضة
	إطلاق مختبرات الإبتكار لدعم الإبتكار في الحكومة لتحسين الخدمات العامة	وزارة التجارة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية،وزارة التخطيط،، وزارة الشباب والرياضة
	التشجيع على الإبتكار المفتوح والريادة والتلمذة الصناعية المستجيبة للإحتياجات الوظيفة والمعززة لكفاءة الإنتاج	وزارة التجارة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية ،وزارة التخطيط، وزارة الشباب والرياضة
	دعم مراكز الإبتكار والبحث العلمي والمشاريع الابتكارية للملاكات التدريسية والطلبة في (التعليم العالي والعام والمهني)	وزارة التجارة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية،وزارة التخطيط، وزارة الشباب والرياضة
التوجه: دعم دولي تنموي		
حشد أعلى للجهد الدولي لتلبية متطلبات التنمية	تواصل أفضل لعلاقات دولية تنموية متميزة	وزارة الخارجية ، وزارة التخطيط
	توجيه جهود الوكالات والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية بما يتواءم مع أولويات وتوجهات الحكومة وخطة التنمية	وزارة التخطيط

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
محاربة الفساد وتعزيز النزاهة وسيادة القانون	تعزيز الإطار القانوني لتجريم الفساد بجميع أشكاله مدعومة بإجراءات تنفيذية صارمة	الحكومة العراقية، هيأة النزاهة الاتحادية، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ديوان الرقابة المالية الاتحادي
	توفير الدعم الكافي لهيأة النزاهة وديوان الرقابة المالية لاداء دورها بفاعلية	الحكومة العراقية، هيأة النزاهة الاتحادية، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي
	تعزيز الشفافية حول عمل المؤسسات العامة ونشر المعلومات بشأن الانفاق العام والعقود والمشروعات العامة	الحكومة العراقية، هيأة النزاهة الاتحادية، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي
	تعزيز دور المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام في مراقبة الأنشطة الحكومية وتقديم التقارير عن حالات الفساد المحتملة	الحكومة العراقية، هيأة النزاهة الاتحادية، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي
	ادراج مناهج تعليمية تركز على النزاهة واهمية سيادة القانون	الحكومة العراقية، هيأة النزاهة الاتحادية، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي
	تعزيز الاخلاقيات المهنية من خلال تطوير مدونات السلوك للموظفين والسياسيين	الحكومة العراقية، هيأة النزاهة الاتحادية، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي
	التعاون مع المنظمات الدولية لتعزيز الممارسات الجيدة	الحكومة العراقية، هيأة النزاهة الاتحادية، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي

البرنامج الثالث: الإستثمار في مشاريع البنى التحتية ذات الارتباط المباشر بالقطاعات الاقتصادية الرئيسة بالتركيز على (الزراعة والصناعة والسياحة).

يجسد هذا البرنامج التوجه إلى إقامة مشاريع بنى تحتية ترفع كفاءة أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة ذات الميزة النسبية وتعزز التنافسية في السوق الوطنية بكلف أقل وخيارات متعددة

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
التوجه: بنى تحتية معززة للانشطة الاقتصادية		
تاهيل البنى التحتية للمشاريع السياحية بما يعزز مساهمتها في النشاط الاقتصادي	تطوير البنى التحتية للنشاط السياحي	وزارة الثقافة والسياحة والآثار
	تطوير الخدمات التكميلية للنشاط السياحي و تنميتها	وزارة الثقافة والسياحة والآثار
تأهيل وتوسيع شبكة الطرق والجسور بما يؤمن تحسين الخدمة لمستخدميها	تأهيل شبكات الطرق والجسور وإنشاء الممرات الثانية للطرق الرئيسة فضلاً عن زيادة أطوال شبكة الطرق البرية بجميع أنواعها الرئيسة والثانوية والحدودية	وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة
	تأهيل وزيادة عدد الجسور العابرة للانهار والطرق السريعة والطرق الرئيسة ومجسرات العبور وتوزيع الحركة	وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة
	إكمال المرحلة الأولى من مشاريع فك الاختناقات في العاصمة والمدن الكبيرة وإنشاء الطرق الحولية	وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة
تطوير منظومة السكك الحديدية	إكمال إزدواجية الخطوط المفردة بما في ذلك إستكمال الخط الشمالي وتنفيذ محاور جديدة بمواصفات عالية	وزارة النقل
	تجهيز شبكة سكك الحديد بقطارات حديثة وعربات وشاحنات جديدة وإعادة تأهيل الموجود منها حالياً	وزارة النقل
	تحديث منظومات الإتصالات والإشارات في شبكة السكك الحالية بما فيها منظومة الإتصالات مع الأقمار الصناعية التي هي قيد التنفيذ حالياً.	وزارة النقل
	توسيع الشبكات الفرعية للسكك الحديد وربطها بالمنشآت الحيوية (مصافي/ سايلوات/ كمارك/ محطات الكهرباء وغيرها).	وزارة النقل
تأهيل وتطوير البنى التحتية للموانئ الحالية	تعزيز الشراكات بين القطاع الحكومي والخاص في مجالات تطوير البنية التحتية الضرورية لعمل الموانئ، وتشغيل وتقديم الخدمات المرفأية مثل التحويض والرسّو، وتشغيل أرصفة الحاويات	وزارة النقل

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
زيادة الطاقة الخزنية للحبوب بما يعزز الخزين الإستراتيجي للحبوب والأمن الغذائي	إدراج مشاريع جديدة ومواكبة للتطور الحاصل في تقنيات الخزن وبما يلائم الطبيعة الجغرافية في العراق ومراعاة زيادة النمو السكاني بنسبة (٣٪) يومياً ولتلافي حدوث أي طارئ.	وزارة التجارة
	إعادة إعمار السايلوات وتأهيل السايلوات المتقادمة والمتضررة نتيجة الأعمال العسكرية وإدخال الطرائق والأساليب الحديثة فيها	وزارة التجارة
	تطوير القدرات الفنية للملاكات العاملة وتحسين الأساليب الإدارية في تنفيذ وتشغيل السايلوات	وزارة التجارة
تطوير البنى التحتية للإتصالات بما يضمن مواكبتها للتطورات التقنية وتأمين التغطية الشاملة والمؤتمتة والتحول نحو المجتمع الرقمي	زيادة الإستثمار في قطاع الإتصالات	الامانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة الإتصالات
	تغطية المناطق الجغرافية كافة وتأمين وصول جميع شرائح المجتمع بما فيها ذوي الدخل المحدود	الامانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة الإتصالات
	التركيز على مشاريع ربط الكيبل الضوئي، والإرتقاء بالجوانب الأمنية للاتصالات	الامانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة الإتصالات
	توفير البنى التحتية الداعمة للتحول الرقمي (البرامجيات، أجهزة ومعدات، إتصالات)	الامانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة الإتصالات
تأهيل وتطوير البنى التحتية للمطارات بما يتناسب والمتطلبات التنموية والموقع الجغرافي للعراق كممر إقليمي ودولي	تأهيل وتطوير الأبنية الأساسية في المطارات، وإضافة أبنية جديدة	وزارة النقل
	تفعيل التشغيل المشترك من خلال عقد إتفاقيات شراكة مع جهات إقليمية وعالمية متخصصة بالشحن الجوي.	وزارة النقل
التوجه:توجيه الاستثمارات		
تنشيط الإستثمارات لزيادة التشغيل وتطوير البنية التحتية في القطاعات الرئيسة: الزراعة، الصناعة، السياحة	تحديد مشاريع البنى التحتية ذات الأولوية القصوى لقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة	وزارة التخطيط، وزارة المالية، وزارة الصناعة والمعادن، وزارة الزراعة، هيأة السياحة
	رصد التخصيصات الإستثمارية الكافية وإستدامتها لهذه المشاريع	وزارة التخطيط، وزارة المالية، وزارة الصناعة والمعادن، وزارة الزراعة، هيأة السياحة
	إعداد وتنفيذ برنامج لحماية التخصيصات الإستثمارية من الصدمات الخارجية	وزارة التخطيط، وزارة المالية، وزارة الصناعة والمعادن، وزارة الزراعة، هيأة السياحة
	اعتماد اسلوب التراخيص الزراعية لتنشيط الاستثمار في القطاع الزراعي	وزارة التخطيط ، وزارة الزراعة ، وزارة الموارد المائية ، الهياة الوطنية للاستثمار

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
التوجه:بنى تحتية معززة للبيئة المكانية المستدامة		
تعزيز التنمية المكانية والاستغلال الامثل للامكانات والمزايا النسبية للمحافظات	الطريق الحلقي ٤ في محافظة بغداد	وزارة النقل بالتنسيق مع الوزارات المعنية
	الطريق الحلقي ٥ في محافظة بغداد	وزارة النقل بالتنسيق مع الوزارات المعنية
	طريق المرور السريع رقم (٢)	وزارة النقل بالتنسيق مع الوزارات المعنية
	طريق السكك الحديدية بغداد-العمارة	وزارة النقل بالتنسيق مع الوزارات المعنية
	طريق السكك الحديدية كوت-بغداد	وزارة النقل بالتنسيق مع الوزارات المعنية
	سكة قطارات النقل الحضري في مدينة بغداد	وزارة النقل بالتنسيق مع الوزارات المعنية
توفير بنى تحتية تعليمية ملاءمة ومستدامة	تأهيل وتطوير وإنشاء الأبنية المدرسية والبنى التحتية (بناء ٣٠٠٠ بناية مدرسية) وكما يلي : - ٩٦ رياض اطفال - ١١٠٠إبتدائي ١٢ صف - ٥٥٠ إبتدائي ١٨ صف - ١٢٥٤ ثانوي ١٨ صف	الامانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة التربية، وزارة المالية، وزارة التخطيط، الهيأة الوطنية للإستثمار، منظمات دولية
	تعزيز الشراكة وجذب إستثمارات القطاع الخاص لإنشاء مدارس منخفضة الكلفة	وزارة التربية، الهيأة الوطنية للإستثمار
	زيادة الأبنية الخاصة بمراكز محو الأمية ومدارس التعليم المسرع وخاصة في المحافظات الاشد فقراً	وزارة التربية/ الجهاز التنفيذي لمحو الأمية
	دعم المختبرات التعليمية وفق منهج تحفيز الإبتكار والإبداع	وزارة التربية، وزارة التخطيط، منظمات دولية

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
التوجه:بنى تحتية صديقة للبيئة		
تعزيز نظام التصنيع المستدام ومواجهة التغيرات المناخية	التصنيع المستجيب لأهداف التنمية المستدامة	وزارة الصناعة والمعادن
تخفيف انبعاثات الكربون والتحول التدريجي للطاقات النظيفة	مشروع إنتاج الطاقة الكهربائية للمجمعات السكنية من المخلفات	وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، أمانة بغداد، وزارة العلوم والتكنولوجيا / وزارة الكهرباء، وزارة الصناعة ،شركة الرشيد
	مشروع شراكات القطاع الخاص في السيطرة على الإنبعاثات	وزارة البيئة، المحافظات
	تصفير حرق الغاز المصاحب وأيقاف حرقه بحلول عام ٢٠٣٠، وتقليل إنبعاثات الميثان وغازات الاحتباس الحراري الأخرى	وزارة النفط
	تشجيع برامج الإنتاج الأنظف وإعادة التدوير في المصانع والمنشآت الوصول إلى عدم تصريف المخلفات	دائرة الاعلام والتوعية ودائرة التخطيط / قسم التنمية المستدامة
	إنشاء محطات لالتقاط غاز الكربون من الجو وإستخدامه في الصناعة أو تخزينه وخلطه مع الماء في تكوينات صخرية.	وزارة البيئة
	مشاريع الإستثمار في مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح)	وزارة الكهرباء
	الإستثمارات في البحث والتطوير للمواد البنائية المحلية بما يعمل على تحسين خواصها بإتجاه مبادئ الإستدامة (إعادة الإستخدام، تقليل المواد، إعادة التدوير).	وزارة الكهرباء، المحافظات، وزارة العلوم والتكنولوجيا

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
حماية البيئة من التلوث	خصخصة قطاع إدارة المخلفات الصلبة	الهيأة الوطنية للاستثمار، مجلس تطوير القطاع الخاص، المحافظات، وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، أمانة بغداد
	قطاع النقل - مشروع إعداد خطة متكاملة للنقل العام في المدن الكبرى	وزارة التخطيط ، وزارة النقل
	تطوير شبكة مراقبة نوعية الهواء في العراق	وزارة البيئة، المحافظات، وزارة الصحة، وزارة الكهرباء
	التحول نحو خفض الضائعات الفنية وغير الفنية بإستخدام وسائل تقنية حديثة والتحول من الدورة البسيطة إلى الدورة المركبة مع زيادة فرص القطاع الخاص.	وزارة البيئة، وزارة الكهرباء، الهيأة الوطنية للاستثمار، مجلس تطوير القطاع الخاص
	معالجة ملوثات معامل الطابوق	المحافظات، وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، وزارة الصناعة والمعادن/ التنمية، وزارة العلوم والتكنولوجيا، وزارة النفط، وزارة البيئة
إنشاء وتطوير الأبنية والبنى التحتية للجامعات العراقية	توسيع وتأهيل وإنشاء الأبنية والبنى التحتية للجامعات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة البيئة
	إدماج مفهوم الأبنية الجامعية الخضراء المراعية لمباديء الإستدامة البيئية	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،وزارة التخطيط

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
توسيع وإستكمال وإعادة تأهيل المؤسسات الصحية والبنى التحتية	إنشاء وتأهيل وإعادة إعمار المستشفيات والمراكز التخصصية الرئيسة	وزارة الصحة، وزارة التخطيط
	استكمال المشاريع المتلكئة المثبتة في الموازنة العامة للدولة (١٠٠ و٢٠٠ و٣٠٠ و٤٠٠) سرير	وزارة الصحة، وزارة المالية، وزارة التخطيط
	إنشاء المستشفيات المثبتة في الموازنة العامة للدولة (١٠٠و٢٠٠ و٤٠٠ سرير)	وزارة الصحة، وزارة المالية، وزارة التخطيط
التوجه: الحد من آثار التغير المناخي		
التكيف للحد من التغير المناخي وتداعياته	تحديث البيانات والاحصاءات الخاصة بالتغيرات المناخية بالتنسيق مع دول الجوار التي يقع ضمنها حوضي دجلة والفرات لتقييم مدى تأثر منطقة الحوضين بالتغيرات المناخية وتبادل البيانات والدراسات بشكل مستمر بهذا الخصوص	وزارة الموارد المائية، وزارة الخارجية، وزارة التخطيط، وزارة البيئة، الهيأة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي
	العمل على رصد المياه الداخلة للعراق (كماً ونوعاً) والاهتمام بالمحطات الهيدرولوجية القائمة، وإنشاء محطات هيدرولوجية حديثة على المناطق النهرية المهمة	وزارة البيئة، وزارة الموارد المائية، الهيأة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي
	تطوير إدارة الموارد المائية من خلال تطبيق الخطط الخاصة بتوزيع الإيرادات المائية على المحافظات، والعمل على إزالة التجاوزات على الحصص المائية، سواء أكانت للأغراض الزراعية أو الاستخدامات الأخرى، ومحاسبة المتسببين بالتجاوزات.	وزارة البيئة، وزارة الزراعة، وزارة الإعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة
	اطلاق مشروع (إستثماري) للتحسس النائي لمراقبة نوعية مياه نهر الفرات وبحيرة الحبانية والتصاريف المطروحة لها	وزارة البيئة
	زيادة عدد المحطات الأوتوماتيكية من أجل زيادة البيانات المناخية وزيادة الدقة في التنبؤات	وزارة النقل

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
الحد من التصحر وإنحسار الغطاء النباتي والذي ينعكس على الحد من الهجرة المناخية	إعادة تأهيل المجتمعات الهشة صحيا والمجتمعات الفقيرة المعرضة للمخاطر وإعادة قدرتها على الصمود	وزارة الصحة، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية
	إستغلال محطات صرف المياه المعالجة في الزراعة وتغير تصريف المياه المعالجة من محطات معالجة مياه المجاري إلى مواقع خارج المدن لإنشاء بحيرات صناعية ومستنقعات مائية وامكانية إستخدامها للأغراض الزراعية والصناعية والانشائية	الهيأة الوطنية للإستثمار، وزارة البيئة، وزارة الموارد المائية
	الإستمرار باستنباط وزراعة الأصناف الزراعية القصيرة العمر وذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للجفاف والحرارة والملوحة والإستهلاك المائي القليل بإحتساب المياه الإفتراضية للمحاصيل الزراعية	وزارة الزراعة
	تعزيز سبل العيش في جنوب العراق	وزارة البيئة، وزارة الزراعة
	تشجيع الإستثمارات الداخلة بالصناعات الساندة للقطاع الزراعي مثل صناعة الأسمدة والمبيدات والمكننة ومنظومات الري	الهيأة الوطنية للإستثمار، وزارة الزراعة، وزارة الموارد المائية، وزارة الصناعة والمعادن
الحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من آثار التغير المناخي	مشروع إعداد خطة وطنية للتعامل مع حالات شحة مياه في الأهوار	وزارة الموارد المائية / قسم الأهوار
	مشروع الاستفادة من تدوير المياه والمواد في مجتمعات الأهوار	وزارة البيئة، المحافظات
	مشروع لشمول أهوار العراق بالإتفاقيات الدولية والإقليمية	وزارة الخارجية، وزارة الموارد المائية، وزارة البيئة
	مشروع المحافظة على التنوع الأحيائي في البيئة البحرية	وزارة البيئة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/جامعة البصرة/ مركز علوم البحار
	مشروع إنشاء الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية	وزارة البيئة /مرفق البيئة العالمي
	مشاريع " حصاد مياه الأمطار" وخاصة في المناطق المتموجة والغربية	المحافظات،وزارة الزراعة، وزارة الموارد المائية
	تنفيذ أنشطة التكيف في القطاعات والمناطق والأنظمة البيئية الأكثر هشاشة بالمشاركة مع المجتمع المدني	وزارة الموارد المائية، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة البيئة، المحافظات

البرنامـج الرابـع: التنـوع الاقتصـادي القائـم علـى التوجـه نحـو الصناعـات ذات الميـزة التنافسـية فـي الاقتصـاد مـن خـلال ترابطـات مشـاريع (سلاسـل القيمـة).

يجسد هذا البرنامج التوجه إلى اختيار صناعات قائمة على سلاسل القيمة كخيار ذو أولوية لتسريع عملية التنويع الاقتصادي، يقوم على توظيف الميزة النسبية لدعم وتعزيز هذه الصناعات (إقامة ترابطات بين القطاع الزراعي والصناعي والسياحي...)

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
التوجه: قطاع خاص رائد		
تعزيز دور القطاع الخاص العراقي في المساهمة في الإنتاج الصناعي وتوليد فرص العمل الجديدة وفي بناء الشراكات مع القطاع العام	توفير ادوات سياسية واقتصادية لتغيير هيكل القطاع الصناعي لصالح القطاع الخاص	وزارة الصناعة والمعادن ،القطاع الخاص
التوجه: انتاج محمي ومنافس		
تشجيع الصادرات للسلع ذات الميزة النسبية	تصميم نظام حوافز داعم لعملية تحول القطاع الخاص من الأنشطة الخدمية نحو أنشطة الإنتاج السلعي ذات الميزة النسبية	مجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة التجارة، مجلس تطوير القطاع الخاص
	تقديم الدعم الحكومي والتسهيلات اللازمة لأنشطة التصدير	مجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة التجارة، مجلس تطوير القطاع الخاص
	تقديم إعفاءات ضريبية مع زيادة نسبة التصدير من الناتج المتحقق للمشاريع	مجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة التجارة، مجلس تطوير القطاع الخاص
	الترويج للسلع المحلية المعدة للتصدير من خلال إقامة المعارض التجارية	مجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة التجارة، مجلس تطوير القطاع الخاص
	إعتماد أسعار صرف تفضيلية لأنشطة التصدير التي تعطي للمنتج الوطني وضع تنافسي أفضل	مجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة التجارة، مجلس تطوير القطاع الخاص
	تشجيع تأسيس شركات للتصدير وتقديم الدعم الكافي لها	مجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة التجارة، مجلس تطوير القطاع الخاص

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
حماية السلع والأسواق المحلية كمرحلة للتحول التدريجي نحو سياسة إحلال الواردات	توحيد الإجراءات الكمركية في كافة المنافذ الحدودية	وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة التجارة
	إعتماد أسعار صرف تفضيلية للمدخلات الأولية أو الوسيطة للإنتاج	وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة التجارة
	تحديد حصص كميات الإستيراد وفق حاجة السوق المحلي	وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة التجارة
	رفع المكون المحلي للعرض السلعي	وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة التجارة
زيادة إنتاج الغاز الطبيعي (٤٢٥٠) مقمق يومياً وتخفيض حرق الغاز إلى أدنى مستوياته وبما يحقق التزام العراق بخفض الإنبعاثات مع ضمان وجود إمدادات من الغاز الحر على المدى الطويل بإستهداف (٢٠٠٠) مقمق /يوم	زيادة الاستثمار في مجال الغاز المصاحب والحر	وزارة النفط
	استكشاف وتطوير احتياطيات هذا الغاز مما يؤمن مرونة لتلبية الطلب	وزارة النفط
الاكتفاء الذاتي وتصدير المشتقات وصولاً إلى طاقات التصفية البالغة (١٢٥٠) الف برميل يومياً	انشاء مصافي عملاقة ذات تكنولوجيا حديثة	وزارة النفط
	تحديث المصافي الحالية وأضافة طاقات جديدة	وزارة النفط
الحفاظ على الإرث الحضاري – التاريخي وإحياء المعالم الآثارية	اعادة تأهيل المواقع الأثرية	وزارة الثقافة والسياحة والآثار
	التطبيق الصارم للقوانين والتشريعات النافذة للمحافظة على الآثار	وزارة الثقافة والسياحة والآثار
	الاستعانة بالخبرات الاجنبية والبعثات الآثارية	وزارة الثقافة والسياحة والآثار

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
التوجه: فرص استثمارية متنوعة		
الترويج لخرائط الإستثمار	القيام بحملة ترويجية لخرائط الإستثمار لتحفيز المستثمرين لاقتناص الفرص الإستثمارية المتاحة وفق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة	وزارة التخطيط، الهيأة الوطنية للإستثمار، مجلس تطوير القطاع الخاص
	الإستمرار في تقديم الدعوات لرجال الأعمال للشركات الرصينة للإطلاع على الفرص الإستثمارية وتحفيزهم للإستثمار في العراق	وزارة التخطيط، الهيأة الوطنية للإستثمار، مجلس تطوير القطاع الخاص
	تدريب و تأهيل البعثات الدبلوماسية العراقية لتعزيز مساهتمهم في الترويج للفرص الإستثمارية	وزارة التخطيط، الهيأة الوطنية للإستثمار، مجلس تطوير القطاع الخاص
تأمين البيئة الجاذبة للإستثمار الاجنبي في الصناعات التحويلية والإستخراجية من غير النفط	خلق فرص للشراكة الاقتصادية بين الشركات الصناعية الوطنية والشركات الصناعية الاجنبية	وزارة الصناعة، مجلس تطوير القطاع الخاص
	استكمال الجانب التشريعي وفق الإطار القانوني لعقود الشراكة والتدريب لتقليص النقص المعرفي في هذا المجال	وزارة الصناعة والمعادن ، مجلس تطوير القطاع الخاص
زيادة مبلغ الجباية لتجهيز الطاقة الكهربائية ونسبتها من مبلغ الطاقة المقروءة	تطبيق منظومات العدادات الذكية	وزارة الكهرباء
	تطبيق الدفع الالكتروني لأجور الكهرباء	وزارة الكهرباء
تعزيز الدور التنموي لنشاط سياحي مدر للدخل ومولد لفرص العمل	اطلاق مشروع الفيزا الالكترونية لزيادة اعداد السائحين	وزارة الداخلية
	تطوير الخطط السياحية ودعم السياحة ذات الاتجاهين و تطوير اليات تنظيم الرحلات منخفضة الكلفة	وزارة الثقافة والسياحة والآثار
	تنفيذ مشروع الحوكمة الالكتروني وربط جميع المرافق السياحية وشركات السفر والسياحة به.	وزارة الثقافة والسياحة والآثار
الحفاظ على إستدامة منطقة الأهوار وأثار أور واحيائهما كمواقع سياحية ذات أفق دولي	تشجيع الاستثمار الخاص (المحلي والاجنبي) لتنفيذ وتمويل وادارة المشاريع الجاذبة للسياحة في هذه المناطق	وزارة الثقافة والسياحة والآثار
	انشاء البنى التحتية الداعمة للنشاط السياحي الخاص بالآثار	وزارة الثقافة والسياحة والآثار

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
التوجه: انتاج غذائي مستدام		
أمن غذائي مستدام	زيادة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بشكل مستدام لتحقيق الأمن الغذائي	وزارة الزراعة، وزارة الموارد المائية
التوجه: التحول الرقمي في سوق العمل		
دعم وإنشاء المشاريع المرتبطة بمهن ووظائف المستقبل	توفير البنى التحتية الداعمة للمهن الرقمية	وزارة الإتصالات، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وزارة التخطيط، منظمات دولية
	تحديث التشريعات والإجراءات المستجيبة لإنشاء بنى تحتية رقمية	وزارة الإتصالات، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وزارة التخطيط، منظمات دولية
	تطوير المهارات الرقمية لتلبية إحتياجات وظائف المستقبل خاصة للنساء	وزارة الإتصالات، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وزارة التخطيط، منظمات دولية
	منح قروض إنتاجية داعمة للمشاريع الرقمية	وزارة الإتصالات، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وزارة التخطيط، منظمات دولية
	دعم إستحداث التخصصات والبرامج الأكاديمية المعززة لوظائف المستقبل	وزارة الإتصالات، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وزارة التخطيط، منظمات دولية

البرنامـج الخامـس: المشـاريع الكبـرى ذات البعـد الإسـتراتيجي فـي تعزيـز الترابطـات القطاعيـة والمكانيـة والعلاقـات الاقتصاديـة الإقليميـة والدوليـة.

يعكـس هـذا البرنامـج إهتمـام الخطـة بالمشـاريع الإسـتراتيجية الكبـرى التـي تعـزز الترابطـات القطاعيـة والمكانيـة وإسـتغلال الفـرص التـي تتيحهـا هـذه المشـاريع لتعزيـز العلاقـات الاقتصاديـة الدوليـة.

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
مشاريع ذات بعد ستراتيجي		
تنظيم هيكل المستقرات البشرية في العراق	دراسة ومصادقة المدن الجديدة لغرض إحالتها للإعلان ثم التنفيذ	وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة
	المباشرة بتنفيذ (0) مدن جديدة في بغداد وديالى ونينوى وكربلاء والبصرة	وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة
	تنفيذ مدينة الصدر في بغداد	أمانة بغداد
تحقيق الأهداف المتعلقة بإنتاج وخزن وتصدير النفط الخام مع الاخذ بنظر الاعتبار محددات الإنتاج من قبل منظمة أوبك مع الالتزام بالمعايير الدولية	الاستمرار بعقود الخدمات وجولات التراخيص	وزارة النفط
	تطوير حقول الجهد الوطني	وزارة النفط
التركيز على تنفيذ المشاريع العملاقة المتعلقة بهذا المجال كمعالجة مياه البحر لغرض حقن الآبار النفطية ومنظومات التصدير النفطية	شبكة الانابيب والاعمال الاستشارية لمشروع ماء البحر المشترك / الاتفاقية الاطارية الصينية -حساب استثمار	وزارة النفط
توسيع طاقات الموانىء بما يؤمن تلبية إحتياجات التنمية وتعزيز المكانة الاقتصادية للعراق	إستكمال مشروع ميناء الفاو الكبير	وزارة النقل
	تعميق وحفر وتأثيث القنوات الملاحية المؤدية للموانئ، وإنتشال الغوارق وإزالة الترسبات من الممرات الملاحية.	وزارة النقل
	رفع كفاءة أداء الشركة العامة لموانئ العراق وإدخال الأنظمة الحديثة والألكترونية في مجال الإدارة والتشغيل	وزارة النقل
	التعاقد مع شركة إستشارية دولية لتقديم الإستشارات والمقترحات لرفع كفاءة وتطوير أداء الشركة العامة لموانئ العراق لتكون قادرة على منافسة الشركات في الدول المجاورة	وزارة النقل

البرامج الفرعية	الأنشطة المقترحة	الجهة المنفذة
زيادة طاقات النقل الجوي مع تحسين الخدمات وتأمين شروط الامان وفق المعايير الدولية	تحسين كفاءة أداء الناقل الوطني ليتوافق مع المعايير الدولية من خلال بناء تحالفات مع الشركات العالمية الرصينة العاملة في هذا النشاط	وزارة النقل
	حوكمة قطاع النقل الجوي والأيفاء بالمعايير الدولية للسلامة والامان وإدارة حركة الطيران	وزارة النقل
	ترخيص المطارات العراقية وخدمات الملاحة الجوية وفقا للمعايير الوطنية والدولية.	وزارة النقل
	تفعيل الترانزيت الجوي لطائرات الشحن وتطوير البنى التحتية اللازمة	وزارة النقل
بنى تحتية مؤهلة		
مشروع (الدراسات والتصاميم والاستشارات المشتركة وفقا للاتفاقية لمشروع النبراس (HOA) الرأسية البتروكيمياوي العملاق/ التزام الجانب العراقي)	تشجيع الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين الاجانب	وزارة الصناعة والمعادن
شراكات صناعية كبرى برأس مال مشترك بين القطاع العام والخاص بأساليب المشاركة المتنوعة	مشروع (تأهيل معامل الشركة العامة للحديد والصلب)	وزارة الصناعة والمعادن
	مشروع (تحديث وتطوير معامل الشركة العامة للفوسفات / المرحلة الثانية)	وزارة الصناعة والمعادن
تأهيل وتطوير شبكات أنابيب الغاز الجاف والغاز السائل لإستيعاب الزيادة في كميات الغاز الجاف والغاز السائل المخططة بموجب مشاريع إستثمار الغاز الجديدة.	انبوب الغاز السائل الشرقي مقطع (حلفاية - بصرة) ١٦ عقدة	وزارة النفط
بنى تحتية للموارد المائية	الإستفادة من مياه البزل بعد تنقيتها لأغراض الري للحصول على مياه ذات مواصفات مطابقة للتشريعات الوطنية والبيئية وبعد إجراء الدراسات الضرورية التي تبين الجدوى الفنية والاقتصادية منها	وزارة الموارد المائية
	إستخدام الري المغلق وتقانات الري الحديثة بمختلف أنواعها وتحسين كفاءة الري الحقلي	وزارة الموارد المائية
طاقات متجددة		
تحويل الدورات البسيطة للمحطات الغازية إلى دورات مركبة	ادراج مشاريع تحويل الدورات البسيطة للمحطات الى مركبة	وزارة الكهرباء
مشاريع الطاقات المتجددة مابين ٧٥٠٠ ميكا واط إلى ١٢٠٠٠ ميكا. واط	ادراج مشاريع الطاقات المتجددة	وزارة الكهرباء

الفصل التاسع

إدارة المخاطر وإطار المتابعة والتقييم

٩-١: إدارة المخاطر وإجراءات المواجهة

تعد إدارة المخاطر جزءاً أساسياً في خطة التنمية الوطنية، وتحدد فيه بشكل منهجي المخاطر والتحديات المرتبطة ببرامجها وأنشطتها ، ويكون تركيز إدارة المخاطر على تحديد الاهمية النسبية للبرنامج أو النشاط وتعريف هذه المخاطر وتحليل الخطر من حيث إحتمالية التحقق وتوصيف المخاطر واثره حال تحقق الخطر وإقتراح الحلول وإجراءات المواجهة الالزامية والبديلة.

الجدول أدناه نموذج لادارة المخاطر وإجراءات المواجهة وعلى مستوى البرامج الرئيسة والفرعية والانشطة مختارة ، ونود الإشارة إلى إن هنالك تفصيل كامل لادارة المخاطر في الخطة التفصيلية لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨.

جدول (١٨): إدارة المخاطر وإجراءات المواجهة

البرامج الرئيسة	البرنامج الفرعي والنشاط	الأهمية النسبية للبرنامج أو النشاط ٪			المخاطر والتحديات	إحتمال التحقق	(توصيف الخطر)	الحلول البديلة والإجراءات المواجهة وحسب أهمية البرنامج	
		عالي جداً	عالي	متوسط			الأثر حال تحقق الخطر	الحلول الالزامية	الحلول البديلة
البرنامج الاول : تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وبناء المجتمع	البرنامج الفرعي: تطوير البيئة التمكينية المعززة لتنمية الطفولة المبكرة								
	تطوير وإنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال في عموم المحافظات	✓			- قلة التخصيصات المالية - ضعف دور القطاع الخاص	متوسط	عالي جدا	توفير تخصيص مالي للاستثمار	دعم القطاع الخاص لأقسام الحضانة ورياض الاطفال
	تامين الرعاية والصحة النفسية للطفل خاصة في مناطق النزوح والمحافظات الفقيرة	✓			- عدم توفر الدعم المالي - ضعف برامج الدعم النفسي في المحافظات الفقيرة ومناطق النزوح	متوسط	عالي جدا	ضرورة اكمال وإطلاق وتنفيذ استراتيجية الصحة المدرسية	تنفيذ جولات صحية على المدارس
	تطوير الملاكات التعليمية والتربوية المتخصصة بالطفولة المبكرة		✓		- عدم توفر الدعم المالي - ضعف برامج التدريب	متوسط	عالي جدا	- دعم استحداث اقسام تعنى بالطفولة المبكرة - الالتزام الفاعل بتطبيق استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة	اقامة دورات وورش تدريبية
	البرنامج الفرعي : توفير بيئة تحفيزية للطالب بما يرفع نسب الالتحاق والارتقاء بمستوى ونوعية المتعلم								
	تعديل قانون التعليم الإلزامي رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٦ وقانون محو الأمية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١١	✓			عدم تضمين قانون التعليم الالزامي فقرات حول الزامية التعليم لغاية المرحلة المتوسطة	متوسط	عالي جدا	التنسيق مع السلطة التشريعية حول اهمية اقرار تعديل القانون	تفعيل بعض مواد القانون المادة ١٣ اولا
	البرنامج الفرعي : تعزيز الدور التنموي للمرأة الريفية								
	تعزيز قدرات النساء الريفيات وتطوير مشاريعهن الزراعية وتشجيع الصناعات الحرفية التقليدية لهن وبالتركيز على المناطق الفقيرة	✓			تحديات (مالية ، إجتماعية ، بيئية)	عالي	- نقص التمويل اللازم لتعزيز قدرات النساء ووضع اليات وبرامج مستجيبة للتحديات التي تواجه عمل النساء الريفيات - ضعف مشاركة وتمكين المرأة الريفية وتردي المستوى الاجتماعي والمعيشي	- دعم تمويل النشاط من الموازنة العامة للدولة - اقامة مشاريع جماعية داعمة من قبل وزارة الزراعة لترويج منتجات النساء الريفيات	وضع برامج تدريبية مناسبة لمتطلبات سوق العمل مخصصة للنساء الريفيات

البرامج الرئيسة	البرنامج الفرعي والنشاط	الأهمية النسبية للبرنامج أو النشاط ٪			المخاطر والتحديات	إحتمال التحقق	(توصيف الخطر)	الحلول البديلة والإجراءات المواجهة وحسب أهمية البرنامج	
		عالي جداً	عالي	متوسط			الأثر حال تحقق الخطر	الحلول الالزامية	الحلول البديلة
البرنامج الثاني : الإصلاح الاقتصادي والإداري	البرنامج الفرعي : برنامج تحسين بيئة الأعمال والإستثمار								
	تعزيز دور القانون بما في ذلك توفير الحماية الكافية للمستثمرين المحليين والأجانب وإنفاذ القانون في موضوع الأراضي المخصصة للاستثمار	✓			إستهداف مناطق الإستثمار الأجنبي لأغراض سياسية	عالي	تردي بيئة الإستثمار وانخفاض مستويات الإستثمار ومن ثم التشغيل والدخل	ترسيخ الوعي لدى القيادات السياسية والحزبية والنخب الحاكمة بأهمية الإستثمار الأجنبي , وان استهداف هذا النوع من الإستثمار فهو استهداف لمصالح العراق والعراقيين	تفعيل دور مناطق الإستثمار وتوفير كافة متطلبات إنجاحها
					عدم إمكانية حل المشاكل الخاصة بالأراضي المخصصة للإستثمار	متوسط		تشكيل لجنة في مجلس الوزراء لها كامل الصلاحيات لإنهاء جميع المشاكل المتعلقة بالأراضي	
	البرنامج الفرعي : برنامج تصحيح هيكل الإنفاق العام								
	الحد من الزيادات الحاصلة في النفقات الجارية لصالح النفقات الإستثمارية	✓			ضغوط سياسية لتحقيق زيادات في بنود معينة للتخصيصات الجارية	عالي	- إستنزاف موارد الموازنة بشكل نفقات جارية - انخفاض مستوى الإستثمار في البنى التحتية مما يضعف من كفائتها - تدني مستوى الإستثمار الخاص لضعف كفاءة البنى التحتية ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص بسبب هيمنته على الموارد	عدم إقرار الموازنة بنفقات تشغيلية مبالغ فيها	إقتراح صيغة قانون للسقوف العليا لبنود الموازنة يتضمن الحدود العليا للنفقات الجارية كنسبة من نفقات الموازنة العامة للدولة

البرامج الرئيسة	البرنامج الفرعي والنشاط	الأهمية النسبية للبرنامج أو النشاط ٪			المخاطر والتحديات	إحتمال التحقق	(توصيف الخطر)	الحلول البديلة والإجراءات المواجهة وحسب أهمية البرنامج	
		عالي جداً	عالي	متوسط			الأثر حال تحقق الخطر	الحلول الالزامية	الحلول البديلة
البرنامج الثالث : الاستثمار في مشاريع البنى التحتية ذات الارتباط المباشر بالقطاعات الاقتصادية الرئيسة (الزراعة والصناعة والسياحة)	البرنامج الفرعي : الإستثمار في مشاريع البنى التحتية ذات الارتباط المباشر بالقطاعات الاقتصادية الرئيسة بالتركيز على (الزراعة والصناعة والسياحة)								
	تحديد مشاريع البنى التحتية ذات الأولوية القصوى لقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة	✓			إختلاف وجهات النظر حول الأولويات القصوى	متوسط	توزيع التخصيصات الإستثمارية وفقاً لأسس غير علمية ولمشاريع تكون ارتباطاتها الأمامية والخلفية ضعيفة ولا تساهم في تخفيف الإختلالات الهيكلية أو زيادة التشغيل	تشكيل لجنة في وزارة التخطيط تتألف من خبراء الوزارة ومجموعة خبراء من وزارات الدولة وعدد من الأكاديميين المتخصصين لتحديد المشاريع ذات الأولوية بالإستناد الى الجدوى الاقتصادية للمشروعات وضرورة المشاريع في إحداث تشابكات قطاعية	
	رصد التخصيصات الاستثمارية الكافية واستدامتها لهذه المشاريع	✓			عدم توافر التخصيصات المالية بسبب ظروف طارئة أو بسبب إتساع تخصيصات النفقات الجارية	عالي	إستمرار تردي مناخ الإستثمار وإستمرار الإختلالات الهيكلية المترابطة في هيكل الناتج والتجارة الخارجية والموازنة العامة للدولة وتدني مستويات التشغيل	الإعتماد على القروض من الجهاز المصرفي المحلي لتوفير التسهيلات الإئتمانية الضرورية	الإستفادة من المنظمات الدولية في توفير منح أو تسهيلات إئتمانية لمشاريع البنى التحتية
	البرنامج الفرعي : تأهيل البنى التحتية للمشاريع السياحية بما يعزز مساهمتها في النشاط الاقتصادي								
	البرنامج الفرعي : تعزيز التنمية المكانية والاستغلال الأمثل للإمكانات والمزايا النسبية للمحافظات		✓		اهمال المنطقة الصحراوية غرب العراق والتي تشكل مساحة واسعة من العراق رغم امتلاكها العديد من الموارد الطبيعية ووجود المستقرات البشرية المنتشرة في الصحراء	عالي	عالي	تنفيذ شبكة الطرق البرية وسكك الحديد بما يضمن الربط الطولي والعرضي بين مناطق العراق ويحقق التنمية المكانية.	تشجيع الاستثمار والقطاع الخاص على انشاء المشاريع الإستراتيجية الكبرى الخاصة بقطاع النقل.

البرامج الرئيسة	البرنامج الفرعي والنشاط	الأهمية النسبية للبرنامج أو النشاط ٪			المخاطر والتحديات	إحتمال التحقق	(توصيف الخطر)	الحلول البديلة والإجراءات المواجهة وحسب أهمية البرنامج	
		عالي جداً	عالي	متوسط			الأثر حال تحقق الخطر	الحلول الالزامية	الحلول البديلة
البرنامج الرابع : التنوع الاقتصادي القائم على التوجه نحو الصناعات ذات الميزة النسبية في الاقتصاد من خلال ترابطات مشاريع (سلاسل القيمة)	البرنامج الفرعي : أمن غذائي مستدام								
	زيادة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بشكل مستدام لتحقيق الأمن الغذائي	✓			مالية ، مناخية ، الامراض والآفات الزراعية	عالي	عدم تأمين الغذاء للسكان (الكمية والنوعية)	توفير التخصيصات المالية واقرار الموازنة في الموعد المحدد سنوياً	
	البرنامج الفرعي : تعزيز الدور التنموي لنشاط سياحي مدر للدخل ومولد لفرص العمل	✓			محدودية الموارد المالية المتاحة ضمن الموازنة الاستثمارية	عالي	عالي	زيادة التخصيصات المالية ضمن الموازنة الاستثمارية	تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي
	البرنامج الفرعي : الحفاظ على الإرث الحضاري – التاريخي وإحياء المعالم الآثارية	✓			محدودية الموارد المالية المتاحة ضمن الموازنة الاستثمارية	عالي	عالي	زيادة التخصيصات المالية ضمن الموازنة الاستثمارية	
	البرنامج الفرعي : الحفاظ على إستدامة منطقة الأهوار وأثار أور واحيائهما كمواقع سياحية ذات أفق دولي	✓			محدودية الموارد المالية المتاحة ضمن الموازنة الاستثمارية	عالي	عالي	زيادة التخصيصات المالية ضمن الموازنة الاستثمارية	تشجيع الاستثمار الخاص (المحلي والاجنبي) لتنفيذ وتمويل وادارة المشاريع الجاذبة للسياحة في هذه المناطق

٩-٢: الاطار المؤسسي لمنظومة المتابعة والتقييم

ينظر إلى البيانات بشكل متزايد على أنها أصول مؤسسية تستخدمها مختلف المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال كأساس لعمليات التخطيط وإتخاذ قرارات أكثر إستنارة، وتحسين إستهداف الأفراد والأسر، وتحسين العمليات وزيادة فرص نجاح الخطط والتخطيط وعلى العكس فإن الإفتقار إلى البيانات الجيدة أو ضعف إدارة البيانات يمكن أن يثقل كاهل المؤسسات ببيانات غير متوافقة وغير متسقة، بالإضافة إلى ان مشاكل جودة البيانات يمكن ان يحد من قدرة هذه المؤسسات على القيام بالتحليلات وإستخلاص العبر والدروس وتوظيف مفاهيم ذكاء الأعمال والذكاء الاصطناعي لتحليل وإدارة البيانات الكبيرة ودمجها في أدوات تخطيط التنمية.

من هذا المنطلق يعد نظام المتابعة والتقييم لخطة التنمية الوطنية أداة أساسية للحصول على البيانات والمعلومات لتحسين كفاءة التخطيط والتنفيذ والتأكد من تحقيق الأهداف والرؤى المرسومة في إطار خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨. ويهدف نظام المتابعة والتقييم إلى إتاحة القدرة على قياس أداء خطة التنمية ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع المختلفة من قبل الوزارات والجهات المعنية بالتنفيذ، وذلك بهدف التأكد من تحقيق النتائج المرجوة وتحسين الأداء على المدى القصير والطويل، كما إن تصميم نظام حديث للمتابعة والتقييم هو جزء لا يتجزأ من عملية إعداد الخطط التنموية وإستكمال نظام يعمل على ان تتبع الخطة مسارها المخطط له نحو التنفيذ.

تستمد أهمية نظام المتابعة والتقييم من قدرته على تشكل منظومة من العمليات الإدارية التي تعمل بشكل متكامل على توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول تقدم الخطة التنموية، وتقوم بتحليل العوامل التي تؤثر على تنفيذها وتحديد نقاط القوة والضعف في العملية التنفيذية، وتصدر تقارير متابعة مرحلية وتقارير نهائية، لكنها أيضاً تسعى إلى التأكد من إتمام المهام والمساعدة في إتخاذ القرارات الصائبة وتعديل التوجهات المستقبلية للتنمية الوطنية، بناءً على الأداء والتحديات التي تظهر خلال التنفيذ.

وتتكون منظومة عمليات المتابعة والتقييم وقياس الآثر من فرق العمل المختلفة في الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية المكلفة بالمشاركة في تنفيذ الخطة، وتعمل في تنسيق مع اللجان المشكلة للمتابعة والتنسيق والتواصل وحل المشكلات ويحتوي نظام إدارة البيانات وقواعد البيانات عدد من المؤشرات الرئيسية للأداء والتي تسمح بجمع وتحليل البيانات عنها وعن معدلات التقدم فيها، باستخلاص معدلات الأداء والنتائج المحققة وتقديم التقارير الدورية للجهات المعنية، وكذلك يقوم الفريق بتقديم التوصيات لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف المرجوة.

٩-٢-١: أهداف منظومة المتابعة والتقييم وقياس أثر خطة التنمية الوطنية٢٠٢٤-٢٠٢٨

- تمكين كل الجهات المشاركة الرئيسة والفرعية في تنفيذ الخطة الوطنية من صياغة خططها التنفيذية لتنفيذ اهدافها الاستراتيجية ضمن برامج ومشرعات خطة التنمية الوطنية.
- تكوين اللبنة الرئيسية في البنية المعلوماتية حول خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨ لكل الجهات المشاركة، مما يخدم أهداف التنمية المستدامة ورؤية العراق، بأهداف ومؤشرات قياس محددة يمكن الوقوف على أدائها بما يسهل من عملية متابعتها تنفيذاً لبرنامج عمل الحكومة.
- إتاحة قدر كبير من الشفافية في عملية تنفيذ البرامج والمشروعات المدرجة ضمن خطة التنمية للدولة من خلال توحيد معايير الحكم على الإنجاز للمشروعات والمفاضلة بين أفضل الممارسات الإدارية المتبعة في كل حالة.
- تمكّين الجهات التخطيطية والتنفيذية من إمتلاك قاعدة البيانات يتم من خلالها، إعداد وتطوير خطط مستقبلية على المستويين الوطني والمحلي.
- تصميم نظام مرن وقابل للتكيف للمتابعة والرصد والتقييم، يمكن تحديثه وتعديله بناءً على التغيرات في السياق الاقتصادي والاجتماعي الوطني، يسمح بتوفير ليس فقط معلومات شاملة بل قائمة بالدروس المستفادة من تصميم وتنفيذ الخطة وتأثير التطورات الجديدة في مجالات السياسات العامة وتحديثات التنفيذية على معدلات الإنجاز.

ويوضح الشكل (١٥) إطار عمل التخطيط والتنفيذ لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨، وهو الإطار الذي إعتمدته وزارة التخطيط في تطوير وتحديث ومراجعة خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨، حيث تمثل عملية مستمرة تبدأ بمرحلة التخطيط الإستراتيجي وبناء السيناريوهات ثم مراجعة والحصول على التغذية الراجعة وإعتماد أصحاب المصلحة،ومن ثم وضع كافة مؤشرات قياس أداء أهداف الخطة ثم التنفيذ، وعملية المتابعة والتقييم والتي يستخلص منها دورس وتوصيات يتم إعادة ضخها في الخطة

من خلال المرحلة الأخيرة في التحسين والإبتكار.

شكل (١٥) : إطار العمل المصمم لعمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

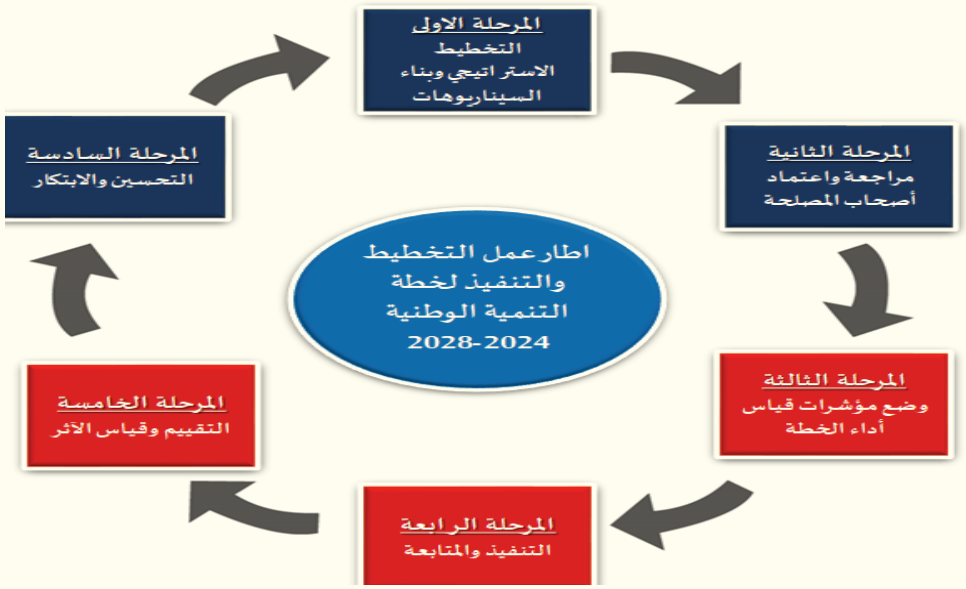

٩-٢-٢: منهجية منظومة المتابعة والتقييم وقياس أثر الخطة

تشمل منظومة المتابعة والتقييم كافة التفاصيل التي تضمن القيام بالمتابعة والرصد والتقييم على الشكل الأمثل وفق أفضل الممارسات الدولية، وبشكل يحقق أعلى معدلات إنجاز، وتشمل البنود التالية:

١. وضع سياسة وقيم نظام المتابعة والتقييم، والتي سوف يتم الإلتزام بها أثناء عمليات متابعة ورصد أداء الجهات المختلفة في تنفيذ الخطة.
٢. عملية تحديد الأهداف والمؤشرات العامة للخطة من قبل كافة الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ الخطة الوطنية.
٣. إختيار أدوات جمع البيانات بالتركيز على منصة البيانات والتي تمثل السجلات الألكترونية الرئيسة لبيانات الخطة، بمنظومة قواعد البيانات المستخدمة لدى وزارة التخطيط .
٤. تصميم جداول المتابعة الفعالة، إذ تُعدّ جداول جميع البيانات عنصرًا مهما في آلية المتابعة وضمان نجاح تنفيذ خطة التنمية الوطنية فهي تُساعد على رصد البيانات المعنية بالتقدم المُحرز، وتحديد أيّ إنحرافات عن المسار المُخطط له، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب، على وفق التوجهات التي ستضعها اللجنة التوجيهية للخطة، سوف يتم توظيف عدد من أدوات المتابعة وهي : جداول البيانات، لوحات المعلومات، برامج إدارة المشاريع، وأدوات التواصل الاجتماعي.
٥. تحليل البيانات وتقديم التقارير، حيث يُعدّ تحليل البيانات وتقديم التقارير من المهام الأساسية لمنظومة المتابعة والرصد وتقييم إنجاز الخطة، وتشمل إستخلاص المعرفة من البيانات وتحليلها، ومن ثمّ إستخدام هذه المعرفة لإتخاذ القرارات وتحسين العمليات الإدارية الحكومية التي تقوم بها مختلف الجهات الحكومية والمشاركة في الخطة.
٦. آليه ضمان جودة البيانات، تشمل منظومة المتابعة والتقييم أيضاً خطوة التدقيق ومراجعة دقة البيانات وضمان جودتها وذلك من خلال فريق العمل بوزارة التخطيط بالتعاون مع مختلف اللجان التي سيتم تشكيلها للتنسيق في عملية الرصد وتقاطع البيانات مع مختلف الجهات والتأكد من جودتها ومسئولية ضمان الوصول إلى أفضل الممارسات في عملية ضبط جودة البيانات.
٧. آليات التنسيق بين الجهات المعنية في تحقيق الأهداف المشتركة والمتقاطعة وضمان ضرورة إتباع الإجراءات والممارسات الفعالة ونظراً لحجم وتشابك الأهداف الواردة في الخطة والبرامج التي تضمنتها . وسوف يتم تشكيل عدد من اللجان التي تعمل على تنسيق الجهود وهي:

- اللجنة العليا لمتابعة تنفيذ خطة التنمية الوطنية.
- اللجنة الفنية العليا لمتابعة تنفيذ خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨ .
- لجنة الاتصال والتقارير وقياس الأثر.
- اللجان الفرعية المؤقتة التي تقترحها اللجان الثلاث السابقة بحسب الحاجة والقطاع.

٨. بناء قدرات فرق العمل المكلفة بالمتابعة والتقييم لتوحيد المفاهيم وضمان تحقيق الفاعلية والجودة في البيانات.

شكل (١٦): خطوات تأسيس منظومة المتابعة وتقييم خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

٩-٢-٣: هيكلية منظومة المتابعة والتقييم وقياس أثر خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

نظراً لحجم وتشابك الأهداف الواردة في خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨، والمشاريع المرتبطة بها ونظراً للحرص الشديد على تحقيق أعلى نسب إنجاز في هذه الخطة، فإن هناك حاجة ملحة لتشكيل هيكل تنظيمي مصغر لعملية المتابعة والرصد والتقييم يعتمد على مجموعة محدودة من لجان للمتابعة والتنسيق، التي تعمل وفق مجموعة أهداف ومهام، على رأسها ضمان متابعة تنفيذ الخطة بفعالية وتحقيق الأهداف المحددة، والمساعدة في توزيع المسؤوليات، وتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة، وتيسير عملية متابعة تقدم العمل في الخطة، وتحديد وحل المشاكل التي قد تواجه التنفيذ أولاً بأول. بجانب قيام هذه اللجان بلعب أدوار مهمه في تحفيز الفرق وتعزيز التعاون بينها بالتالي، ومن هذا المنطلق سوف يتم تشكيل اللجان التالية والتي سوف يتم وضع إطار عملها من قبل دائرة السياسات الاقتصادية والمالية بوزارة التخطيط وتحت الإشراف المباشر للمنسق العام للخطة (رئيس اللجنة الفنية لاعداد الخطة).

1. اللجنة العليا لمتابعة تنفيذ خطة التنمية الوطنية

يترأس هذا اللجنة معالي وزير التخطيط وتضم في عضويتها رئيس الهيئة التنسيقية بين المحافظات ورئيس فريق متابعة البرنامج الحكومي / ومكتب رئيس مجلس الوزراء، ووكلاء وزارات (التخطيط، والمالية، والنفط، والكهرباء، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتربية، والصحة، والنقل، والعمل والشؤون الاجتماعية، والزراعة، والصناعة، والموارد المائية، والبيئة، والاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، والتجارة) ، ونائب محافظ البنك المركزي، رئيس هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، رئيس هيأة الاستثمار الوطنية، النائب الثاني لرئيس مجلس تطوير القطاع الخاص.

وتتولى اللجنة المهام الاتية:

- الإشراف على تنفيذ خطة التنمية الوطنية بما يتماشى مع الأهداف والاولويات الوطنية.
- تعزيز التنسيق بين الوزارات المختلفة لضمان تكامل الجهود الوطنية وتحقيق اهداف الخطة.
- تقييم المخاطر التي قد تؤثر في عملية تنفيذ الخطة ووضع الحلول لمواجهتها والتخفيف من آثارها.
- مراقبة عملية استخدام الموارد المالية وتوجيهها بفاعلية باتجاه تنفيذ برامج الفعل التنموي.
- التأكد من وجود اليات فعالة لمراقبة الأداء وضمان الشفافية في تنفيذ برامج الخطة ومشروعاتها.
- مراجعة تقارير متابعة التقدم المحرز في خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨ التي تقمها اللجنة الفنية.
- تحديد قائمة بالأهداف المشتركة -المتداخلة- بين الوزارات الجهات المعنية بشكل واضح ودقيق، لضمان تفهم الجميع لهذه الأهداف.
- توضيح الأدوار والمسؤوليات لكل جهة بوضوح، وتوزيع المهام بشكل مناسب لضمان تحقيق الأهداف بكفاءة.
- تبادل المعلومات بين الوزارات والجهات المعنية بشأن برامج الخطة واهدافها.

2. اللجنة الفنية العليا لمتابعة تنفيذ خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

يترأس هذه اللجنة السيد وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية وتضم في عضويتها مدراء الدوائر الاتية في الوزارات:

- الدوائر الفنية في وزارة التخطيط (السياسات الاقتصادية والمالية، التنمية البشرية، التنمية الاقليمية والمحلية،تخطيط القطاعات، البرامج الاستثمارية الحكومية، تكنولوجيا المعلومات).
- مدير عام دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي في الامانة العامة لمجلس الوزراء.
- الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية.
- دائرة القطاع الخاص في وزارة التجارة.
- دوائر التخطيط والمتابعة في الوزارات (النفط، والكهرباء، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتربية، والصحة، والنقل، والزراعة، والصناعة، والموارد المائية، والبيئة، والاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة).
- دائرة العمل والتدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي.
- خبيرين وطنيين من الأكاديميين.
- ممثلين عدد اثنين من مجلس تطوير القطاع الخاص.

وتتولى هذه اللجنة انجاز المهام الاتية:

- متابعة تنفيذ برامج الخطة ومشروعاتها على وفق المعايير الزمنية المحددة.
- إستخدام مقاييس خط الأساس لتقييم أثر التدخلات وتصويب مستهدفات البرامج والمشروعات لزيادة الأثر المحقق، وعدم الإكتفاء بإنجاز الأرقام والكميات بل الإهتمام بوضع معايير قياس الآثر من الإجراءات سواء في رفع مستوى الخدمات أو مستوى معيشة المواطن وغيرها مما يسمح للجهات المعنية بتقييم الفعالية وإتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية الوطنية.
- القيام بإلاقتراح والإشراف على تنفيذ عدد من الدراسات الجانبية المعمقة لرصد المردود والنتائج وقياس آثار البرامج والمشروعات في الخطة وضمان ان النتائج المحققة قد أدت بالأثار المرجوة منها عند التصميم.
- تطوير مؤشرات قياس الأداء المتحقق ومراجعة معدلات الإنجاز في الخطة
- تنسيق جهود جمع البيانات وضمان تحقيق الأهداف بشكل متناسق.
- اعداد تقارير الإنجاز المتحقق من الخطة ورفعها الى اللجنة العليا.
- حل المشكلات اليومية الناجمة عن تأخير الإنجاز أو عدم تزويد البيانات في المواعيد أو جودة البيانات

3. لجنة الاتصال والتقارير وقياس الاثر

ويترأس هذا اللجنة مدير عام دائرة السياسات الاقتصادية والمالية بوزارة التخطيط. وتضم في عضويتها: ممثلين عن الدوائر الممثلة في اللجنة الفنية العليا. إضافة الى مدير اعلام وزارة التخطيط.

وتتولى تنفيذ مهام الآتية:

- تطوير نظام لإدارة وتبادل المعلومات والبيانات بشأن الخطة ما بين الوزارات والهيآت المختلفة.
- جمع البيانات وتحليها ورصد مصفوفة مقاييس خط الأساس كنقطة مرجعية لتقييم التقدم في كافة المشروعات والبرامج.
- إعداد البيانات الصحفية والصور والأشكال وإنفوجرافك لأهم المعلومات المراد نشرها.
- تنسيق جهود مع وسائل الإعلام والمنظمات الدولية والمحلية التي تتابع تنفيذ الخطة وتبحث عن معلومات محدثة، ويجب التنبيه إلى ان عملية تنسيق الإتصال والتواصل وتبادل المعلومات بشكل فعال.
- مراجعة وإصدار التقارير الدورية لوسائل الإعلام وإتاحة الفرصة للمواطن في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية والإنجازات أو الاخفاقات.

4. اللجان الفرعية المؤقتة التي تقترحها اللجان الثلاث السابقة بحسب الحاجة والقطاع

وهي لجان فنية متخصصة تشكل بحسب الظروف والتحديات المراد التعامل معها في قطاع محدد, معنية بحل مشكلات وتحديات وتقييم أداء وأسباب توقف أو عدم إنجاز أو بطء تنفيذ مشروعات أو برامج محددة في الخطة، مما يتطلب متابعة وعمليات رصد ذات طبيعة خاصة، ويكون تشكيلها وفق رؤية المنسق العام للخطة ويحدد مستوى التمثيل بها بالمستوى المطلوب من الجهات المشاركة بالإضافة إلى خبراء في القطاع المقصود.

شكل (١٧): هيكلية منظومة المتابعة والتقييم وقياس أثر الخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

وسيتم متابعة وتقييم نتائج وأثر خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨ على مستوى الاهداف والبرامج والانشطة ومعرفة مدى الانحراف في تحققها وفي أدناه نموذج مقترح لمصفوفة قياس الأداء على مستوى الأهداف والبرامج لقطاع التربية والتعليم لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

جدول (١٩): نموذج مقترح لمصفوفة قياس الأداء على مستوى الأهداف والبرامج لقطاع التربية والتعليم لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

البرامج الرئيسة	البرامج الفرعية	الأنشطة	مؤشرات قياس الأداء	سنة الاساس	القيمة الأولية (سنة الأساس)	القيمة المستهدفة									
						٢٠٢٤		٢٠٢٥		٢٠٢٦		٢٠٢٧		٢٠٢٨	
						مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي
تعزيز الإستثمار في رأس المال البشري وبناء المجتمع	تنمية الطفولة المبكرة	تطوير وإنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال في عموم المحافظات	عدد الرياض	٢٠٢٢	٨٢٨	١٦		٢٠		٢٠		٢٠		٢٠	
		تأمين الرعاية والصحة النفسية للطفل خاصة في مناطق النزوح والمحافظات الفقيرة	عدد الدورات	٢٠٢٢	4			4							
		تطوير الملاكات التعليمية والتربوية المتخصصة بالطفولة المبكرة	عدد الدورات	٢٠٢٢	5			١		١		١		١	
		دعم المختبرات التعليمية وفق منهج تحفيز الإبتكار والإبداع	عدد المختبرات	٢٠٢٢	٧٤٧٤	٣٣		٧٠		٧٠		٧٠		٧٠	

البرامج الرئيسة	البرامج الفرعية	الأنشطة	مؤشرات قياس الأداء	سنة الاساس	القيمة الأولية (سنة الأساس)	القيمة المستهدفة									
						٢٠٢٤		٢٠٢٥		٢٠٢٦		٢٠٢٧		٢٠٢٨	
						مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي
تعزيز الإستثمار في رأس المال البشري وبناء المجتمع	توفير بنى تحتية تعليمية ملاءمة ومستدامة	تأهيل وتطوير وإنشاء الأبنية المدرسية والبنى التحتية (بناء 3000 بناية مدرسية) وكما يلي :													
		٩٦ رياض أطفال	عدد الرياض	٢٠٢٢	٨٢٨	١٦		٢٠		٢٠		٢٠		٢٠	
		١٠٠ إبتدائي ١٢ صف	عدد المدارس	٢٠٢٢	٣٦٨٦	١٠٠		٢٥٠		٢٥٠		٢٥٠		٢٥٠	
		٥٥٠ إبتدائي ١٨ صف	عدد المدارس	٢٠٢٢	٢٠٢٥	٥٠		١٢٥		١٢٥		١٢٥		١٢٥	
		١٢٥٤ ثانوي ١٨ صف	عدد المدارس	٢٠٢٢	١٤١٧	٥٤		٣٠٠		٣٠٠		٣٠٠		٣٠٠	